جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم اللغة العربية

الأبنية الصرفيّة المشتركة
بين
المصادر والمشتقات

دراسة وصفية تحليليّة

إعداد
عبدالكريم عبدالقادر عبدالله اعقيلان

إشراف
الدكتور محمود مبارك عبدالله عبيدات

قدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية/ مسار الدراسات اللغوية

جمادى الآخرة، ١٤٣٢هـ/آيار، ٢٠١١م

The World Islamic Sciences University
Faculty of Higher Education
Department of Arabic Language

The Common Morphological Formula among Sources and Derivations

Analytical Descriptive Study

By

Abdul Kareem Abdul Qader Abdullah Okelan

Supervisor

Dr. Mahmoud Mobarak Abdullah Obeidat

This Thesis was submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Arabic Language/ The Path of Linguistic Studies

Jumada ٢nd, ١٤٣٢H/ May, ٢٠١١AD

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

(الأبنية الصرفيّة المشتركة بين المصادر والمشتقات دراسة وصفية تحليليّة)

وأجيزت بتاريخ: ٤/٥/٢٠١١م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. محمود مبارك عبيدات أستاذ مساعد- اللغة والنحو جامعة العلوم الإسلامية العالمية	**مشرفا**	....
د. كمال جبري عبهري أستاذ مشارك- اللغة والنحو جامعة العلوم الإسلامية العالمية	**عضوا**	....
أ.د. يحيى عبابنة أستاذ - اللغة والنحو جامعة مؤتة	**عضوا**	....

الإهداء

المعذَرة ...

فإنني أراه واجباً ...

ولزاماً ...

ووفاءً ...

أن يكون إهداء هذه الثمرة إلى شخصيةٍ واحدة ...

كانت ولا زالت ...

رمزاً للوفاء ...

ونبعاً للطهارة والصفاء ...

والإباء ...

إنها ...

إنها هديَّةٌ لكِ...

" دمتم كما عهدناكم"

قال تعالى : (ليسألَ الصادقين عن صدقِهم) سورة الأحزاب/٨

شكر وتقدير

لا يسعني أمام إتمام هذا العمل إلا أن أشكر- بعد حمد الله والثناء عليه- كل من ساهم في تسهيل مهمّتي في هذا البحث، وأخصّ منهم:

الدكتور محمود مبارك عبدالله عبيدات

أستاذي ومشرفي، الذي كانت لحظة الاتفاق على الإشراف على هذا البحث تحقيقاً لأمنيةٍ كانت في سنوات مرحلة البكالوريوس، وقد حققها الله، من حيث لا نحتسب، وجاد عليّ أستاذي القدير، بعنوان الرسالة وموضوعها، ولم يتوقف عن توجيهي وإرشادي، حتى منّ الله عليّ بهذه الثمرة.

كما أشكر كلاً من:

- **الدكتور كمال جبري عبهري**، أستاذي الذي أخذ على نفسه أن يتبنّى شخصي ابناً له، ولم يبخل عليّ بنقدٍ أو تقويم.
- **الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة**، الذي تكلّفَ عناء السفر، وعناء قراءة هذه الرسالة وتقويمها.

"لكم جميعا...

جزاكم الله خيرا..."

الفهرس

الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات- دراسة وصفية تحليلية

إعداد

عبدالكريم عبدالقادر عبدالله اعقيلان

المشرف

الدكتور محمود مبارك عبدالله عبيدات

الملخص

هدف البحث إلى الكشف عن طبيعة ظاهرة الاشتراك الصرفيّ بين أبنية المصادر والمشتقات، وبيان أنواع هذا الاشتراك، وتحديد العوامل التي ساهمت في بلورتها وحضورها البارز في الاستعمال اللغويّ، من خلال دراسة عينة من الأبنية، التي ثبت اشتراكها الصرفيّ في القرآن الكريم، سواءً من الفعل الثلاثيّ أم من الفعل غير الثلاثيّ.

كما سعى البحث إلى الكشف عن علاقة هذه الظاهرة بمسائل لغوية مهمّة كالتطور اللغوي والسماع والقياس، وبيان أثر هذه المسائل فيها.

وقد توصّل الباحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

١. امتلاك البنية الصرفية لمخزون ثقافي ودلاليّ هو ما يؤهلها للاشتراك الصرفيّ.

٢. الاشتراك الصرفيّ نوعان رئيسان، هما: الاشتراك البنيويّ، والاشتراك الدلاليّ.

٣. ظاهرة الاشتراك الصرفي ظاهرة لغوية طبيعية حاضرة في اللغات السامية، لكنها تعد أكمل في الأبعاد والملامح والنضوج في اللغة العربية منها في غيرها.

٤. تضافر في تشكيل ظاهرة الاشتراك الصرفيّ عدة عوامل أهمها: العامل البشريّ، والعامل اللغويّ، والعامل التاريخيّ.

٥. التعامل مع البنية الصرفيّة يستوجب الاهتمام بنوعين من الضوابط: ضابط الصوغ أو البناء، وضابط تحديد الدلالة، وأبرز كلا هذين الضابطين مكانةً مهمّة للدلالة اللغوية و أثرها في منح البنية الصرفيّة دلالتها الصرفيّة.

*****

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، أمّا بعد:

فيقدم هذا البحث دراسةً حول مفهوم البنية الصرفية ومكانتها في علم الصرف العربي، وتحديد العلاقة بين شكلها ومضمونها الصرفي (البنية والدلالة الصرفية)، وذلك من خلال دراسة الأبنية الصرفية الخاصّة بالمصادر والمشتقات، وبالتحديد، تلك التي تشترك بين هذين الاتجاهين في الدلالة أو البنية، دراسة وصفية تحليلية؛ وهذا ما جعلها توسَمُ بـــ(الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات دراسة وصفية تحليلية).

وتحدد الدراسة مفهوم الاشتراك في نوعين: الأول: الاشتراك البنيوي، وفيه، تشترك بنية واحدة في الدلالة على أكثر من معنى مثل: بنية (فعّال) فهي مشتركة بين المبالغة وبين الاسم المنسوب، وأما الثاني: فهو الاشتراك الدلالي، كاشتراك بنية (أفعل) الدالة على الصفة المشبهة في الدلالة على اسم الفاعل إلى جانب بنية (فاعل) أو بمعناها، ويكون هذا الاشتراك بدلالة تلك البنية على دلالة البنية الأخرى، وقد اكتفى البحث بدراسة عينة من الأبنية الصرفية المشتركة من الأفعال الثلاثيّة، وأما في الأبنية الصرفيّة المشتركة من غير الثلاثيّ، فقد جاء الحديث عن هذه الظاهرة بالانطلاق من زاوية المعاني الصرفيّة، مع ضرب الأمثلة عليها؛ لما رأيته من إمكانية تعميم النتائج المترتبة على ذلك على بقية الأبنية الصرفيّة.

وقد عرض البحث بعض المسائل المتعلقة بالأبنية الصرفية المشتركة، ومنها مسألة التطور اللغوي وأثره في الأبنية الصرفية المشتركة، ومسألة الأبنية الصرفية المشتركة بين القياس والسماع، ثم عرّج على تعليل هذه الظاهرة، وبيان جملةٍ من الأسباب التي قد يكون لها أثرٌ في وجودها في اللسان العربيّ، أو تفسيره.

وتتضح أهمية البحث في ملاحظة ذلك الانفتاح الدلالي الذي تحمله البنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات– بوصفها إحدى ظواهر اللغة البارزة بين هذا الصنف من أقسام الكلمة وحدودها الصرفيّة– ولا شك في أنّ هذا الانفتاح يؤدي إلى تعدد احتمالات دلالة البنية الصرفية على المعنى الصرفي المقصود في السياق الذي ترد فيه،

مع العلم بأن السياق الواحد ربما تتعدد دلالة البنية الصرفية المشتركة فيه دون تعارض، وهذا بدوره يدفع باتجاه الترجيح بين هذه الدلالة وتلك، بحسب معطيات السياق ومقتضيات الفكرة التي تحيط بالدلالة.

ولذلك سعى البحث إلى توصيف هذه الظاهرة وتحليلها؛ لما في ذلك من أهمية في المساعدة على كشف مواطن اللبس، الذي يمكن أن يحصل عند تحديد دلالة البنية الصرفية المشتركة ضمن سياقها الذي ترد فيه؛ تمهيداً لإزالته، أوتخفيف حدته.

وتخطو الدراسة باتجاه فكرة التطور اللغوي وأثره في تشكل ظاهرة اشتراك البنية الصرفية، وما يمكن أن نطلع عليه من خلال هذه الخطوة في مسيرة الأبنية الصرفية المشتركة ودور الاختلاف الزّماني والمكاني والبشري، على الاستخدام اللغوي لها.

وتزداد أهمية هذا الموضوع، عندما تكون الأبنية الصرفية المشتركة متصلة ً بنصوص القرآن الكريم؛ ولا شكّ في أنّ تقديم تصورٍّ فاعل للأبنية الصرفية المشتركة يُساهم في خدمةِ ميدانِ تفسير القرآن الكريم، الذي يحتوي على أفصح مستوًى من التعبير اللغوي العربيّ، وانفتاحه الدلاليّ.

هذا وقد كانت فكرة الاشتراك بين الأبنية الصرفية ظاهرة وبارزة، وقد أشار إليها كثير من الدارسين في مؤلفاتهم بمصطلحات متعددة مثل: تناوب الصيغ وتداخل الأبنية والاشتراك ونحوها، ولكن، بالإضافة إلى كون هذه الدراسات قد تناولت المفهوم الثاني للاشتراك فقط، وهو الاشتراك الدلالي، فإنه لم تتوفر لهذه الفكرة الدراسة المنهجية الكاملة، التي تؤصل المسألة وتناقش حيثياتها ضمن حدود الأصول المعتمدة في الأحكام الصرفية (كالقياس والسماع) أو تحدد أطرها التاريخية ضمن سياق التطور اللغوي وبيان أثره فيها، أو تؤسس للفروق بين هذه الأبنية بشكل يكفل إزالة ما أمكن من العوائق التي تسبب اللبس في تحديد مدلول هذه البنية أو تلك، وهذا ما تقوم به هذه الدراسة.

وأورد فيما يلي بعض الدراسات التي تناولت بعض الأبنية الصرفية وحددت مجموعة من دلالاتها المشتركة مع أبنية أخرى، وهو الباب الثاني لمفهوم الاشتراك الذي أتناوله، ومنها:

- دراسة أحمد عبدالإله سالم "**الدرس الصرفي عند القرطبي من خلال تفسيره الجامع لأحكام لقرآن الكريم**"، وقد خصص **الفصل الثالث** من هذه الدراسة للحديث عن ظاهرة النيابة الصرفية في تفسير القرطبي، فذكر: الأبنية النائبة عن اسم الفاعل واسم المفعول، والأبنية النائبة عن المصدر، والأبنية النائبة بين المفرد والمثنى والجمع، والأبنية الفعلية المتناوبة، وكانت دراسته دراسة وصفية.

- دراسة منصور الشتوي " **مصدر الثلاثي المجرّد، بين القياسية والسماعية**"، وقد أشار في خاتمة الفصل الأول إلى اشتراك المصدر مع ما سواه من الأنواع في بعض الأوزان و في الدلالة.

- " **تناوب الصيغ في التعبير العربي**" بحث منشور في مجلة الدعوة الإسلامية- طرابلس، ليبيا، مج ٤/ع ٤/ص ٣٤، لـِ(بشير زقلام)، وقد تناول التناوب بين الصيغ الفعلية، وبين المفرد والمثنى والجمع، وبين الحروف، دراسة وصفية.

- وهناك من تناول اشتراك المصدر الميمي مع غيره من المشتقات في البنية الاشتقاقية، كمبحث في دراسة بعنوان "**المصدر الميمي في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية**".

ومرّة أخرى، أشير إلى أن هذه الدراسات ليست متكاملة، وإنما هي مواضيع جزئية ضمن دراسات عامّة، لم تخصص فكرة الاشتراك بين الأبنية الصرفية بين المصادر والمشتقات بدراسة مستقلّة.

وأما منهجية البحث، فقد اتجه البحث في عرض الموضوع اتجاهاً وصفياً تحليلياً، إذ عرضَ الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات كما هي في واقعها وتنوع دلالتها، ثم تحليل هذا الوصف، بما يكفل توضيح الصورة التي جاءت عليها هذه الأبنية،

وملامح اشتراكها، وانفتاحها الدلاليّ، وبما يساهم في فهم طبيعة هذه الأبنية وتمكين الوصول إلى دلالتها الصرفية.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، جاءت على النحو الآتي:

- المقدمة.
- **الفصل الأول: دراسة في المفاهيم، وفيه ثلاثة مباحث، هي:**
  - المبحث الأول: مفهوم البنية الصرفية
  - المبحث الثاني: مفهوم البنية الصرفية المشتركة
  - المبحث الثالث: المصادر والمشتقات: مفهومها وحدودها
- **الفصل الثاني: الأبنية الصرفية المشتركة، وفيه ثلاثة مباحثٍ أيضاً، هي:**
  - المبحث الأول: الأبنية الصرفية المشتركة من الثلاثيّ
  - المبحث الثاني: الأبنية الصرفيّة المشتركة من غير الثلاثيّ
  - المبحث الثالث: تحليل وصف الأبنية الصرفية المشتركة
- **الفصل الثالث: مسائل في الأبنية الصرفية المشتركة، وفيه ثلاثة مباحث، هي:**
  - المبحث الأول: الأبنية الصرفية المشتركة بين السماع والقياس
  - المبحث الثانيً: التطور اللغويّ وأثره في الأبنية الصرفية المشتركة
  - المبحث الثالث: تعليل ظاهرة الأبنية الصرفيّة المشتركة
- **النتائج.**

وقد سار البحث في اتجاهين: اتجاهٌ نظريّ واتجاهٌ تطبيقيّ، وقد كانت مصادر الاتجاه النظري متعددة، لعل من أهمّها: شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي، والممتع في التصريف لابن عصفور، والإعجاز الصرفي في القرآن الكريم لعبدالحميد هنداوي، وغيرها، وأما في الجانب التطبيقيّ فقد اعتمدت على المعجم الموسوعيّ لألفاظ القرآن

الكريم لأحمد مختار عمر وفريقه، وذلك في تحديد الأبنية الصرفيّة المشتركة في القرآن الكريم، والمعاني التي جاءت عليها، وقد زدت شيئاً على ما ورد في هذا المعجم من المعاني الصرفيّة التي لم ترد وفق ما اختاره فريق المعجم الموسوعيّ، من معجم لسان العرب لابن منظور.

وبعد،،،

فلا أزعم أنني قضيت حقَّ هذا الموضوع، وإن كنت قد اجتهدت فيه، وقضيت معه الليالي والأيام، مررت خلالها بصنوف العقبات والمصاعب، التي لم تكن لتُذلّل إلا بالتضرّع إلى الله الواحد الأحد، فما من شيءٍ في هذا الكون، إلا ويحدث بأمره، وكلمته هي السابقة، وأدعوه، جلّ في عُلاه، أن أكون قد وفقتُ فيما قدمّت، وأن ينفعَ بهذا البحث طلاب العلم، وأن يحقق هذا البحث غايته.

وفي ختام هذه المقدمة، لا أملك إلا أنْ أحمده سبحانه وتعالى، فله الحمد في الأولى، وله الحمد في الآخرة، وله الحكم وإليه المصير.

"الحمد لله رب العالمين"

عبدالكريم عبدالقادر عبدالله اعقيلان

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان- الأردن

٢٠١١م

الفصل الأول

دراسة في المفاهيم

المبحث الأول: مفهوم البنية الصرفية

المبحث الثاني: مفهوم البنية الصرفية المشتركة

المبحث الثالث: المصادر والمشتقات، مفهومها وحدودها

المبحث الأول

مفهوم البنية الصرفية

- **مفهوم البنية الصرفية:**

يدخل مصطلح (البنية) ميدانَ الدرس اللغوي، من أبوابٍ متفرقة، اشتركت فيه الاتجاهات اللغوية والصرفية والنقدية والبلاغية، وكان له مع كل اتجاه منها مفهومه وطبيعة ظهوره، إلا أنه قد تميّز في الميدان الصرفيّ مفهوماً وظهوراً، فقد فرض نفسه على بقية الميادين، بالرغم من طول الفترة التي استغرقها حتى يستقلَّ بتعريفٍ لواقعه، ناهيك عن مزاحمة ألفاظٍ أخرى له في الميدان ذاته، للدلالة على المفهوم ذاته.

فهو في الاتجاه اللغوي حروف الكلمة المنطوق بها وحركاتها وسكناتها، وفق ترتيبها المتعيَّن بالنطق، ويستفيد من هذه اللفظة كل من اتجاهيّ النقد و البلاغة في الوصول إلى مقاصد كل منهما، فهو في هذه الاتجاهات إذن! مصطلح ملموسُ الماهيّة، مُعايَنُ الحضور، إلا أنه في الميدان الصرفيّ، أوجد لنفسه ماهيّة مصطنعة، حضر بها حضورًا متخيّلاً، يصاحب به ألفاظ اللغة، فصائدٌ للفظ، ومتجاهلٌ لآخر، وما كان لهذا المصطلح أن يبرز مثل هذا البروز، دون أن يتخصص بوصفه بـ(الصرفية)، فكان (البنية الصرفية).

وردَ مصطلح (البنية) في معناه الحسّي في واقع الاستعمال، دالاً على البناء الناتج من عملية الإعمار والتركيب وفق نظامٍ هندسيّ معيّن، وهذا ما يفهم من دلالة البناء في اللغة، إذ البَنْيُ : نَقيضُ الهَدْم، يقولون: بَنى البَنَّاءُ البناءَ بَنْياً وبِنَاءً وبِنًى، وبُنياناً وبِنْيَةً وبِنايةً وابتَناه وبَنَّاه[١] ويسّمى البناء أيضاً المَدَر، وهو خلاف البيت المصنوع من أبدان الحيوانات[٢].

ثم جُرّدَ هذا المصطلح ليدلّ على مفهوم البناء اللغوي للألفاظ؛ لما بين البناء الملموس وبناء الألفاظ من شَبَهٍ يتمثل في تلك الهندسة الصناعية، التي تؤلف بين

---

(١) انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، ط٣، مادة (بنيَ)، دار صادر، بيروت.

(٢) السابق نفسه: مادة (وبر).

الأجزاء[1]، وتنسق بين المتحرك منها والساكن، فكان هذا البناء هو اللفظة، أو المفردة اللغوية.

إلا أن مصطلح (البنية) تقدم خطوةً أخرى نحو التجريد، ضمن الحدود الصرفية، تمثلت في دلالته على صورة اللفظ المنطوق به، وهيئته الخارجية، محاكياً لهذه الصورة، ولتلك الهيئة بعدد حروفها، وشكل حركاتها وسكناتها، من خلال نظامٍ متكامل، كانت معه ثلاثية[2] (الفاء، والعين، واللام) هي المقياس الذهني العقلي الثابت، الذي تعامل به الصرفيون مع الكلمة من جانبين:

الأول: اعتماده أساساً للحكم بجريانها على ما نطقت به العرب، وهذا ما تجده في كتب التراث العربي كثيراً، ومنه قول ابن جنّي:" فمن ذلك أن تعتزم تحقير نحو (منطلق) أو تكسيره، فلا بدّ من حذفِ نونه، فإذا أنت حذفتها، بقيَ لفظه بعد حذفها: (مُطْلِق)، ومثالُه (مُفَعِل)، وهذا وزن ليس في كلامهم، فلا بدّ إذاً من نقله إلى أمثلتهم"[3]، فيلاحظ هنا كيف اعتـُمِد على المقياس الثلاثي لتركيب هيئة بنيوية مطابقة للفظة (مُطْلِق) وهي (مفعل) بترتيب حروفها وحركاتها وسكناتها، ومن ثم الحكم على مدى مطابقة هذا البناء لأبنية العرب وكلامهم، وقبوله أو رفضه.

الثاني: اعتماده وسيلة للكشف عن التغييرات الصوتية التي يلحظونها في الكلمات، وتحديد أحرف الكلمة الأصول والزوائد، وهذا أمر واضح في تعبيرات الصرفيين، وسيرد توضيح هذا الأمر لاحقاً.

---

(١) انظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي (١٩٧٩): معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، ج٣، ص٤٣٠، مادة (بني)، دار الفكر.

(٢) الواقع أن المقياس يشتمل على ركنين: الحروف (الصوامت) والحركات (الصوائت)، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر، إذ إن عدم الاهتمام بالحركات يؤدي إلى خطأ صرفي في البنية، ولكن اعتماد الباحث فكرة الثلاثية إنما هو من باب الاختصار، انظر: حسان، تمام(٢٠٠١): اللغة بين المعيارية والوصفية، ط٤، ص١٣٨، عالم الكتب، القاهرة.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج٣، ص١١٢، المكتبة العلمية.

وهكذا ظهر مفهوم (البنية الصرفية) بهذه الثلاثية، وأصبح يتمثله كل دارس للغة في خياله، ويستعينُ به على مراده، دون أن يغيب عن الذهن أنّ هذا المقياس يخضع لقوانين تحكم تحديد شكله وماهيته(١).

ورافق مصطلح (البنية الصرفية) في دلالته على مفهوم الهيئة، المحدَّدة الحروف والحركات، مجموعة من الوسائل والمصطلحات، التي لم يكن لها ذلك التأثير، الذي يلغي معه مصطلح (البنية)، أو يغني عنه، وهذه الوسائل يجدها الباحثون مبثوثة في تراثنا اللغوي؛ وتظهر بصورة تعبيرات تشير إلى تطابق بنائين لغويين، أو أكثر، في عدد الحروف والحركات والسكنات.

ومن هذه الوسائل:

– استخدام كاف التشبيه، نحوقول سيبويه: "بخل يبخل بخلاً، فالبخل كِاللؤم والفعل كفعل شَقَى وسعِدَ"(٢)، فيلاحظ كيف عبّر سيبويه عن التوافق بين لفظتي البخل واللؤم بعدد الحروف وشكل الحركات، عن طريق تشبيه اللفظة الأولى بالثانية، وهو أسلوب يراعي أن يكون المشبه به من الألفاظ المشهورة، بحيث لا يُجهَلُ النطق بها، وكان الاهتمام هنا بالبناء اللفظي للكلمتين.

– استخدام كلمة "بمنزلة"، نحو: " وقالوا: لبث لَبَثَاً، فجعلوه بمنزلةِ عَمِل عَمَلاً، وهو لابث"(٣)، وهنا تدل كلمة (بمنزلة) على المقاربة بين (لبث لبثاً) و(عملَ عملاً) من حيث البناء، الذي يشتمل على أسس عدد الأحرف، وحركاتها وسكناتها، بطريقة معيّنة.

– استخدام لفظة (الباب)، نحو: " والثبات في باب (فَعَل) على الأفْعال أكثر من الثبات في باب (فعْل) على الأفعُل"(٤)، وهذا ما أشار إليه صاحب المعجم المفصّل في علم

---

(١) تمثل هذه القوانين الطرق والكيفيات التي يجب أن تكون عليها الأبنية، وفق ما يتناسب مع كلام العرب، وقد وضع لها الصرفيون أسساً تمثلت في تحديد طرق اشتقاق الأسماء وبناء الأفعال، والإشارة إلى ما سمع عن العرب، وما لم يسمع عنهم، مما زخرت به كتبهم، والقاعدة الثابتة في علم الصرف، أن الأبنية الصرفية المعتبرة في اللسان العربي تنقسم قسمين: أبنية الأسماء المتمكنة، وأبنية الأفعال المتصرفة، ولم يكد مؤلَّف في الصرف يخلو من تحديد لهذه الأبنية أو بعضها، ويمكن الاطلاع على هذه المؤلفات لمعرفة هذه الأبنية.

(٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٩٨٨): الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٣، ج٤، ص٣٤، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٣) السابق نفسه: ج٤، ص٩.

(٤) السابق نفسه: ج٣، ص٥٧٢. والحديث في هذا الاقتباس عن جمع التكسير.

الصرف بقوله: " الباب... في الاصطلاح هو الوزن الذي يكون عليه الفعل الماضي مع مضارعه، وبخاصّة عينه، نحو: (فَعَلَ يفعَل)"[١]، وإن كان تخصيصه قد يواجه بما يعارضه كما في الاقتباس الذي سبقه، إلا أن المعنى المتفق عليه بينهما هو دلالة مصطلح (الباب) على البنية، وهذا واضح من ارتباطه بالمقياس الصرفي المتمثل في (الفعل).

بالإضافة إلى مصطلحات متعددة، يمكن الرجوع إليها في مصادرها مثل: "المثال"[٢] و"الأصل"[٣]، و"القياس"[٤].

والجدير بملاحظته من الأمثلة السابقة حول هذه الوسائل والمصطلحات، المرافقة لمفهوم (البنية)، أنها لم تنفرد بدلالتها على البنية في السياق، بل صحبها إما بناء المقياس وإما بناء اللفظة اللغوية، مما يوحي بأنها لم تكن تملك من القوة الذاتية التي تمكنها من الانفراد بالدلالة على الهيئة أو القالب، على العكس من مصطلح (البنية)، وهذا ما جعل هذا المصطلح قابلاً لأن يتطوّر ويستمرّ في موقعه، حتى استقرّ به الصرفيون على تعريفٍ ثابت، وبذلك اكتملت مراحل ظهور هذا المصطلح ابتداءً من ظهور مفهومه، ومروراً بإطلاق التسمية، ووصولاً إلى تحديد تعريفٍ لهذه التسمية[٥].

ولا بدّ من الإشارة– هنا– إلى أن ثمة مصطلحين آخرين هما: مصطلح (الوزن الصرفيّ) ومصطلح (الصيغة الصرفية)، وقد نازعا مصطلح (البنية الصرفية) في بعض دلالته الاصطلاحية، واشتركا معه في تعريفات الصرفيين للبناء، وذلك نحو ما تجده في تعريف رضيّ الاستراباذيّ لـ(البنية الصرفية)، إذ يقول: " المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة،

---

(١) الأسمر، راجي (١٩٩٣): المعجم المفصّل في علم الصرف، مراجعة إميل يعقوب، ط١، ص١٦٣، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

(٢) ابن جنّي: الخصائص، مصدر سابق، ج٣، ص١١٧.

(٣) الجرجاني، عبدالقاهر(١٩٨٧): المفتاح في علم الصرف، تحقيق علي توفيق الحمد، ط١، ص٨٤، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٤) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق،ج٣، ص٥٧١.

(٥) انظر: البوشيخي، الشاهد (١٩٩٣): مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، قضايا ونماذج، ط١، ص٦٣، دار القلم، بيروت–لبنان.

وحركاتها المعينة، وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كلٌ في موضـــعه"[١]، إذ يظهر كيف عُطفَ بين المصطلحات الثلاثة بعلامة الجمع والمــشاركة، وســيق لهــا تعريفٌ واحد، مما يوحي بالقرب الدلالي بين هذه المصطلحات.

إلا أن الناظر في عمل الصرفيين القدامى، الذي اعتمد على ثلاثية (الفعل)، يلحظ بروز اتجاهين في الدراسة الصرفية:

أولهما: البحث عن الغاية المعنوية لبنية الكلمة.

والثاني: البحث عن الغاية الصوتية لبنية الكلمة.

ويشترك هذان الاتجاهان في اعتماد المقياس الثلاثي لتحقيق غاية كل منهما، مــع الاختلاف في المسمّى، فأما المقياس المستخدم للبحث عن الغاية المعنوية فهو الذي يمكن أن يطلق عليه مسمّى (البنية الصرفية) أو(الصيغة الصرفية)[٢]، وأما المقياس المــستخدم للبحث عن الغاية الصوتية فهو ما يسمّى بــ(الميزان الصرفيّ)[٣].

وهذه الثنائية، هي التي جرت عليها تعريفات اللغويين للتصريف، فمنهــا أنــه:" ينقسم قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو: ضربَ وضرّبَ، وتضرّبَ وتضاربَ واضطربَ، فالكلمة التي هي مركبةٌ مــن (ضـــاد) و(راء) و(باء) نحو: (ضرب) قد بنيت منها هذه الأبنية، المختلفة؛ لمعانٍ مختلفة... والآخر مــن

---

(١) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحويّ (٢٠٠٥): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، ط١، م١، ج١، ص٨، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

(٢) هناك فرق بين مصطلح (البنية) ومصطلح (الصيغة)، بالاعتماد على مادة كل منهما، ودلالتها اللغوية كما في معاجم اللغة، انظر: هنداوي، عبدالحميد أحمد (٢٠٠٨): الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، ط١، ص٢٠–٢١، عالم الكتب الحديث، إربد، جدارا للكتاب العالمي، عمان. إلا أنني هنا، قد آثرت عدم التفريق بينهما، مع تفضيل مصطلح البنية؛ لمقابلته الكلمة المنطوقة إذ إن كليهما بناءٌ يصور أحدهما الآخر، بالإضافة إلى أن معظم الكتب التراثية اهتمت بعنونة أبوابها بمسمّى "أبنية الأسماء" و"أبنية الأفعال"، ناهيك عن تسمية بعض المؤلفات بمثل هذه التسمية قديماً وحديثاً، مثل: كتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: لابن القطّاع الصقلي (٥١٥هــ)، وكتاب أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه، تفسير أبي بكر الزبيدي (٣٧٩هــ)، وكتاب أبنية الصرف في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي (٢٠٠٧م)؛ وبذلك تخفّ حدة التنافس بين مصطلحيّ (البنية) و(الصيغة)، ويبقى لزوم التفرقة بين (البنية) و(الوزن)، إذ يمثّل كل واحدٍ منهما عنواناً لاتجاهٍ صرفيّ مستقلّ الوظيفة والغاية.

(٣) الغاية الصوتية للميزان الصرفي هي من اهتمام الصرفيين القدامى، أما المحدثون فالميزان الصرفي لا يقدم في نظرهم فائدة صوتية؛ لكون الدراسات الحديثة اعتمدت على الجانب المقطعي للألفاظ للكشف عن غايتها الصوتية، وربما يكون هذا مدعاةً إلى إيجاد مفهوم جديد يمكن أن يطلق عليه (الميزان المقطعي) وأنا أستحسن هذا المذهب، انظر: شاهين، عبدالصبور(١٩٧٧): المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، ص٤٦ وما بعدها، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي.

قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنًى طارئ على الكلمة، نحو: تغييرهم (قول) إلى (قال)"[1]، فيظهر اجتماع كلمة (صـــيغ) و كلمة (الأبنية) في سياق لا نجدُ فيه مصطلح (الوزن)، الذي يفرض أن نتوقعه حاضراً في قسم التصريف الثاني.

ويوحي كثير من تعريفات اللغويين للتصريف، بالقرب بين المصطلحين، كما في تعريف عبدالقاهر الجرجاني إذ يقول في تعريفه للتصريف: " وهو أن تقابل حروف الكلمة الثلاثية بالفاء والعين واللام، وتكرر اللام في الرباعي مطلقاً، وكذا في الاسم الخماسيّ، إذ لا خماسيّ في الفعل لثقله أصليًّا...فتقول: ضَرَبَ على وزن فَعَلَ، وبنائـــه ووزانـــه".[2] فيُلاحظ كيف جاء تعليقه على المثال جامعاً بين (الوزن) و(البنية).

ولا غرابة في هذا الجمع، إذ يمكن تحديد معالم التقارب بين المصطلحين: (البنية) و(الوزن)، من ثلاثة جوانب:

<u>الأول</u>: اشتراكهما في ثلاثية المقياس.

<u>الثاني</u>: اشتراكهما في تعيين النغمة الموسيقية للكلمة التي يصورها كل منهما.

<u>الثالث</u>: اشتراكهما في تصوير الألفاظ ذات البعد الاشتقاقي، أو التصريفي.

فأما ثلاثية المقياس، فقد سبق الحديث عنها، وأما تعيين النغمة الموسيقة للكلمـــة، فيظهر من خلال أنّ " الكلمات التي تكون على بنية واحدة تجمعها رابطة واحدة[3] هـــي رابطة النغمة أو الموسيقا، وهذه النغمة هي التي تميزها في أثناء الكلام المـــسموع عـــن غيرها من الصيغ"[4] ولذلك كان" من الطبيعي أن تشترك عدة أوزان صوتية فـــي إيقـــاع

---

(١) الإشبيلي، ابن عصفور (١٩٩٦): الممتع الكبير في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط١، ص٣٣، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان.

(٢) عبدالقاهر الجرجاني: كتاب المفتاح في الصرف، مصدر سابق، ص٢٦.

(٣) هذا من كلام صاحبي كتاب الأصول في اللغة العربية وآدابها، وهذا بخلاف ما يراه الباحث، إذ قد تتعد الروابط بين الكلمات ذات البنية الواحدة فمنها رابطة النغمة، ورابطة البنية، ورابطة الدلالة، وغيرها، وللمؤلفين مسوغهما لإيراد هذه العبارة ضمن سياقها الخاص، انظر: أبو مغلي، سميح ، والفار، مصطفى (١٩٩٠): الأصول في اللغة العربية وآدابها، ط١، ص٤٢، دار القدس للنشر والتوزيع، عمان.

(٤) السابق نفسه، ص٤٢.

واحد، يضمها في مجموعة واحدة"[1]، ويسعى الميزان الصرفي إما لأن يمثل الكلمات كما هي، فيقابل الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد، حركة وسكوناً، كما في مقابلة (فَعَـــل)، بـــ(ضَرَبَ)، وفي هذه الحالة تكون المطابقة بين (البنية الصرفية) و(الميزان الـــصرفي) تامّة من حيث الهيئة[2]، وإما أن يحافظ على إيقاعها في أصواته فيجمع إلى جانبها جميع الكلمات الموافقة لها في الإيقاع، و" هذا الوزن الإيقاعي هو الذي يشير إليه الـــصرفيون أحياناً بعبارة مثل :(الجمع على مثال مفاعل) وينضوي تحت إيقاع مثال (مفاعـــل) أوزان صوتية عديدة، مثل: فعالل، وفواعل، وفعاول، وفياعل، وفعالى، وفعائل، وأفعال، مضافاً إليها الصيغة المثالية (مفاعل) التي هي عنوان الباب"[3]، وهذا ما ينطبق تماماً على (البنية الصرفية) فهي أيضاً قالبٌ صوتي.

وأما البعد الاشتقاقي، فهو الذي ينطلق من أساس الغاية من علم الصرف، المسلّم بها، وهي (معرفة أنْفُس الكلمة الثابتة وأحوالها) فكانت الألفاظ المعروفة الجذر، أو الأصل اللغوي، داخلة في نظام (البنية الصرفية) و(الميزان الصرفي)، وما عداها من الألفاظ، فلا سبيل إلى تصريفها، أو تحديد طرق اشتقاقها؛ لأنها مجهولة الأصول، فعندئـــذٍ، لا قيمـــة لوزنها الصرفي، الذي يقوم على تحديد هذه الأصول؛ و لاقيمة لصورتها البنيويـــة؛ لأن صورتها ليست هيئة مشتركة تجمعها مع غيرها، وتمنحها دلالة صرفية معتبرة.

ولم يمنع هذا الاقتراب البارز بين مصطلحي (البنية) و(الوزن) علماء اللغة مـــن وضع حدود فاصلة بينهما، انطلاقاً من الدافع الأساسي لاستخدام كل منهما، فإنـــه وإن " احتاج الصرفيّ في عمله إلى ميزان يعرفُ به عدد حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من تغيير"[4] فإنه يحتاج أيـــضاً إلـــى وضع المعالم التي تسهل عليه الوصول إلى المراد من دلالـــة الكلمـــة، وتمثـــلُ (البنيـــة الصرفية) وسيلة مهمة في هذا الجانب.

---

(١) انظر: شاهين، عبدالصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، مصدر سابق، ص ٤٩-٥٠.

(٢) هناك أمثلة كثيرة لا يتطابق فيها الوزن الصرفي مع البنية الصرفية، وسنعرض لها فيما يأتي من هذا المبحث.

(٣) شاهين، عبدالصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، مصدر سابق، ص ٤٩-٥٠.

(٤) الحديثي، خديجة: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٨٧، منشورات مكتبة النهضة، بغداد.

ويتحدد الفرق بين البنية الصرفية والميزان الصرفي، في مسألة المعنى[1]، أي: في أيّ المفهومين تتحقق الفائدة المعنوية[2]؟ ويجيب عن هذا السؤال في أحد جوانبه ابن عصفور، إذ يقول: " فالجواب أن المراد بذلك [يَقصدُ الوزن] : الإعلام بمعرفة الزائد من الأصلي، على طريق الاختصار، ألا ترى أنك إذا وزنت (أحمد) بـ(أفعل) أغنى ذلك عن قولك: (الهمزة) من (أحمد) زائدة، وسائر حروفه أصول، وكان أخصر منه؟"[3].

فيظهر من القول السابق، أن لا علاقة للميزان الصرفيّ بالمعنى سواءً أكان المعنى صرفياً، أم لغوياً، وأن غاية الميزان الصرفي هي تحديد الحروف الأصلية من الحروف الزائدة، بصورة تختصر النطق بقولك: هذا زائد وهذا أصلي.

ولكن هذا لا يلغي أهمية الميزان الصرفيّ في نظر الصرفيين، وهو أنه يكشف عن طبيعة التغييرات الصوتية التي طرأت على الكلمة، فيتنبأ الصرفيون من خلاله بالصورة الأولى للكلمة ويوازنون بين واقعها في الاستعمال، ويتعرفون على مجموعة من التغييرات الصوتية الصرفية التي جرت على أصوات الكلمة، يقول رضي الدين الاستراباذي: " وإنما اختير لفظ (فَعَلَ) لهذا الغرض من بين سائر الألفاظ؛ لأن الغرض الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول، وما زيد فيها من الحروف، وما طرأ عليها من تغييرٍ لحروفها بالحركة والسكون"[4].

ويفسّر الاستراباذي ابتعاد الميزان الصرفيّ عن حمل أية دلالة بقوله: " اعلم أنه صيغَ لبناء الوزن المشترك فيه... لفظٌ متصفٌ بالصفة التي يقال لها : (الوزن)، واستعمل ذلك اللفظ في معرفة أوزان جميع الكلمات، فقيل : (ضربَ) على وزن (فعلَ) وكذا (نصرَ) و(خرجَ)، أي: هو على صفةٍ يتصف بها (فعلَ)، وليسَ قولكَ: (فَعَلَ) هي الهيئة

---

(١) آثرتُ تركيز الفرق في المعنى؛ لأنه المجال الذي لا تطابق فيه بين الوزن والبنية مطلقا؛ لاختلاف غاية كل منهما، أما مسألة شكل الوزن والبنية، فإنه مما قد يتطابقا فيها في كثير من الأمثلة.

(٢) المقصود بالمعنى أمران: المعنى الصرفي، وهو معنى البناء، أي: كونه مصدرا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، ونحوها، والمعنى اللغوي، وهو الدلالة المقصودة من اللفظة المنطوقة حسب السياق الذي تكون فيه، أو المعنى المعجمي، والذي يعنى به البحث هو : المعنى الصرفي.

(٣) ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، مصدر سابق، ص ٢٠٦.

(٤) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٤.

المشتركة بين هذه الكلمات؛ لأنا نعرفُ ضرورةً أن نفسَ (الفاء) و(العين) و(اللام) غيرُ موجودةٍ في شيءٍ من الكلمات المذكورة، فكيفَ تكونُ الكلماتُ مشتركةً في (فعلَ)؟ بل هذا اللفظ مصوغٌ ليكونَ محلاً للهيئة المشتركة فقط، بخلاف تلك الكلمات، فإنها لم تصغ لتلك الهيئة، بل صيغت لمعانيها المعلومة"،(١) ومن هنا، يظهرُ أن الوزن لا يحمل أكثر من صفة (الهيئة) بعيداً عن أي مدلول آخر، صرفياً كان أو لغوياً.

ويضافُ إلى تفسير عدم حمل (الميزان الصرفيّ) دلالةً صرفية، أنّ في كون بعض صور الميزان، تصوّر أبنية لغوية تغيرت ملامحها الأصول، إما بإدغام، وإما بإبدال أو إعلال، ونحو ذلك، مما يظهر صورة الميزان على غير هيئة البناء الصرفيّ ذي الدلالة الصرفية، مما يسبب إشكالاً في تحديدها، ولا يخفى ما لهذا التفسير من علاقة بقضية الأصل والفرع، وعلاقة التحليل العقلي للعملية الصرفية، اللتين كان لهما تأثيرهما في توجيه تفسيرات الصرفيين، وتحديد مسار مصطلحاتهم.

ولم تخرج الدراسات العربية الحديثة عن الأصول الصرفية التي أسسها السابقون، وإنما كان لهم عليها بعض التعليقات، والتفسيرات الجديدة، التي استمدوها من واقع التقدّم الذي صحب الدراسات اللغوية(٢).

ولقد احتوت (البنية الصرفية) على تلك الأهمية في الدلالة الصرفية؛ لأنها تمثل صورة اللفظ المنطوق به، وهذه الصورة لها أهميتها في التعبير اللغوي أساساً، إذ علم عن العرب نجاحهم في اختيار الألفاظ ومطابقتها للمعاني التي يقصدونها.

فقد نقل ابن جنّي مما يروي عن الخليل بن أحمد ما يشير إلى هذه الحقيقة، إذ يورد ابن جنّي تحت عنوان "باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني" قول الخليل: " كأنهم

---

(١) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٤.

(٢) من الدراسات الحديثة في التفريق بين البنية الصرفية والميزان الصرفيّ ، انظر: عبدالحميد هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: ص٢٢، وللاطلاع على جانب من النظرة الصوتية الحديثة للبنية الصرفية والميزان الصرفيّ، انظر كلا من: شاهين، عبدالصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، مصدر سابق، ص٤٦، وما بعدها، وكشك، أحمد (١٩٨٣): من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة. وشواهنة، سعيد محمد (٢٠٠٧): القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

توهّموا في صوت الجندب استطالةً ومداً، فقالوا: (صرّ) وتوهموا في صوت البازيّ تقطيعاً، فقالوا: (صرصر)"[١].

وأشار ابن جنّي[٢]، أيضاً، إلى ما ذكره سيبويه في عدة مواضع من كتابه، إذ يقول سيبويه: " ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني، قولك: النزوان والنقزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العسلان والرتكان...ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك ومثله الغثيان؛ لأنه تجيُّش نفسِه وتثوُّرٌ"[٣].

إن هذه النصوص وغيرها، تظهر بجلاء كيف تتناغم الألفاظ في نطقها وأصواتها مع دلالتها، بصورة جعلت العربي يدرك بسليقته أقرب المعاني المقصودة من اللفظة، وإن لم يكن عارفاً بمدلول جذرها، فيكفيه من هيئتها الشكلية الموسيقية أن يستدل على معنى (البنية)، بما توحيه تلك الهيئة من معنىً يتوافق و معنىً سابقاً يعرفه، وهي مرحلة مهمة من مراحل الوصول إلى (المعنى المعجميّ) للكلمة، الذي اعتمدته الدراسات اللغوية المعجمية التي تقوم وسيلتها "بعد تعيين الهجاء والنطق، على تحديد بنيتها تحديداً صرفياً، في مبدأ الأمر ثم على شرحها من بعد ذلك من وجهتي النظر التاريخية والاستعمالية الحاضرة، مع الدخول إليها من مداخل مختلفة والاستشهاد على كل مدخل"[٤].

ولابن جني نص مهم يوضح أنواع الدلالة التي يمكن للفظة أن تحملها، فيقول تحت عنوان "باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية": " اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدٌّ مراعَى مُؤْثَر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهنّ الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية"[٥] ثم يضرب على ذلك مثالاً يوضح فيه هذه الدلالات، فيقول: "فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحدٍ منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى

---

(١) أبو الفتح، عثمان بن جني: الخصائص، مصدر سابق، ج٢، ص١٥٢.

(٢) السابق نفسه، ١٥٢/٢.

(٣) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج٤، ص١٤.

(٤) حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، مصدر سابق، ص١٢١.

(٥) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، مصدر سابق، ج٣، ص٩٨.

إلى (قام): ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله"[١].

ويعرض بعد ذلك إلى أهمية (الدلالة الصناعية) والمقصود بها دلالة (البنية الصرفية)، بقوله: " وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قِبَلِ أنها وإن لم تكن لفظاً، فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك، لحقت بحكمه، وجرتْ مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة"[٢].

ومن هنا، كان دخول المعنى على البنية الصرفية من هذا الجانب، أي: جانب دلالة الصورة على اللفظة، مما حدا بالصرفيين أن يحكموا، من خلال هذه البنية، على كل لفظ، بموافقته نظام أبنية العربية أو لا، وهذا ما يفسّر اهتمام الكتب الصرفية بتحديد هذه الأبنية وجمعها واستقراء الكثير من الكلمات التي تمثل لها.

وفي الدراسة الصرفية، يكون الاهتمام بمعنى البنية ضمن (حدودها الصرفية)، بعيداً عن المدلول اللغوي، أو المعجمي، فإن" قولنا في تحليل كلمة من الكلم: إنها اسم فاعل أو اسم مفعول، وصفٌ يتناول صيغتها، التي تتشكل عليها، ولكنه لا يتناول، في الأساس، مدلولها أومعناها الذي يتعارفه الناس"[٣]، وإن كانت تقدم خدمة مهمة في بيان المعنى اللغوي كما سلف.

---

(١) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، مصدر سابق، ٣ج، ص٩٨.

(٢) السابق نفسه، ج٣، ص٩٨.

(٣) السمرة، محمود، والموسى، نهاد (١٩٨٥): كتاب العربية، نظام البنية الصرفية، ط١، ص١٩، وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب، سلطنة عمان.

وقد خلصت كثيرٌ من الدراسات[١] الحديثة[٢]، التي اعتمدت على المعطيات الصرفية التي قدمها اللغويون العرب القدامى، إلى جملة استنتاجات[٣] حول البنية الصرفية، تمثلت في:

- كونها حاصلة من ترتيب معين، يمثل قالباً خاصّاً، يدل كل قالبٍ منه على معنًى صرفي، كأن يدل بناء (فاعل) على اسم الفاعل، وبناء(أفعل) على الصفة المشبهة، ونحو ذلك[٤].
- كونها لها مثال يحتذى، وينسج على منواله، وهي تلك اللفظة ذات البعد الاشتقاقي، التي تصورها البنية.
- كونها صناعة، أو تركيب عملي، يتطلب معرفة في صياغة الأبنية وتحديد جريانها على القياس، أو السماع.

ولا تتعارض هذه الاستنتاجات مع اعتبار البنية الصرفية هيئة ذهنية متخيلة ذات استقلال بنيوي يمنحها دلالة صرفية، ولا تتحقق المعاني التي جاءت العلاقات السياقية لأجلها إلا في هذه البنية[٥].

وبالنظر في حصيلة ما قدمته الدراسات الصرفية القديمة والحديثة لمفهوم (البنية الصرفية)، يمكن أن تُحَدَّد معالمها في أمرين:

---

(١) سبقت الإشارة إلى مثل هذه الدراسات، انظر: ص٨.

(٢) يقابل مصطلح البنية الصرفية في الدراسات الغربية ما يطلق عليه : المورفيم (Morpheme) ولكن في جزء من دلالته، إذ يشمل المورفيم : البنية الصرفية واللواصق والسوابق واللواحق والزوائد والأدوات، وقد نبّه الدكتور تمام حسان إلى ذلك حين حدد مفهوم البنية الصرفية بقوله: "الصيغ الصرفية مبانٍ فرعية...أصولها هي المباني التقسيمية الثلاثة: الاسم والصفة والفعل، دون غيرها، من أقسام الكلام، فلا صيغة للضمير، ولا للخوالف في عمومها ولا للظروف ولا الأدوات الأصلية"، انظر: حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣٦، ص١٣٦. ولمعرفة المزيد حول المورفيم انظر: أسس علم اللغة لـ(ماريو باي) ترجمة مختار عمر، وأضواء على الدراسات اللغوية لـ(نايف خرما)، وغيرها.

(٣) انظر: هنداوي، عبدالحميد أحمد: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، مصدر سابق، ص١١.

(٤) قد تدل البنية الصرفية على معنًى صرفي واحد، وقد تتعدد، وهذا ما سيوضح بشكل موسع في ما يأتي من صفحات البحث، إن شاء الله.

(٥) انظر: النجار، لطيفة (١٩٩٤): دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط١، ص٣٤، دار البشير، عمان- الأردن.

<u>الأول</u>: ملازمة البنية الصرفية للدلالة الصرفية، وهي مجموعة المعاني الصرفية التي تحملها اللفظة، وتصورها البنية الصرفية، مما يُلزِمُ كل بناءٍ صرفيّ أن يعبر عن معنًى صرفي، سواءً أكان من الأفعال أم من الأسماء.

فمن أبنية الأفعال: (استفعَلَ)، وهو بناءٌ للفعل الماضي المزيد بثلاثة أحرف، و(يُفعِّل)، بناءٌ للفعل المضارع المزيد بحرف، و(افعَلْ)، بناءٌ لفعل الأمر، المجرد، **ومن أبنية الأسماء:** (مفعول) وهو بناءٌ للدلالة على اسم المفعول، و(فَعْلَة)، بناءٌ للدلالة على اسم المرّة.

ففي الأمثلة السابقة، تمثّلُ (استفعل، يُفعِّل، افعلْ، مفعُول، فَعْلة) أبنية صرفيّة، وما يقابلـُها هو دلالتها الصرفيّة، وهذا ما يجب أن يكون عليه كلُّ بناءٍ نسمّية بنيةً صرفيةً.

<u>الثاني</u>: الهيئة الشكلية المتواضع عليها، بعيداً عن أيةِ تغييرات صوتية تحدث في بناء اللفظة اللغوية التي تصوّرها، وما يدفع إلى هذا القول، وجود بعض الصور غير المتطابقة بين (الوزن الصرفيّ) و(البنية الصرفية)، فلا يعتمد الوزن الصرفيّ للدلالة الصرفية لما قد يحدثه من اضطراب بسبب التغير في بنيته لموافقة التغير في بنية اللفظة اللغوية.

ومن الأمثلة على ذلك: (ساعٍ) فوزنها الصرفيّ: (فاعٍ)، ودلالتها الصرفيّة، (اسم فاعل)، ومن غير المتواضع عليه، أن تكون (فاعٍ) بنية صرفيةً تحمل دلالة صرفية لاسم الفاعل، بل إن دلالة اسم الفاعل، مرتبطة بهيئات معتمدة تحمل دلالته، ومنها: (فاعل، مُستفعِل، مُفعِّل، وغيرها)؛ لذلك فإن البناء الصرفيّ هو ذلك البناء المتواضع عليه بين الصرفيين.

ومن خلال فكرة أوزان التصغير وعدم جريانها على القاعدة الأصلية للميزان الصرفي كما يشير إلى ذلك قول الاستراباذي: " وقد ينكسر هذا الأصل الممهد في أوزان التصغير"(١)، فإنه يمكن أن تتأكد حقيقة جديدة مفادها: أن أوزان التصغير هي (بنى

---

(١) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٤.

صرفية) وليست أوزاناً، إذ إن الاعتماد عليها لا يكون إلا في جانب تحديد (معنى البنيـــة) وهو أنها بناء للتصغير، وهو ما يمثل (دلالة صرفية)، لا (دلالة لغوية)، بالإضافة إلـــى تجاهلها لمقابلة الأصول والزوائد بعضها ببعض.

ولذلك جاء من الباحثين من أطلق على أوزان التصغير مسمى "وزن الوزن" بعد أن عدد أنواع الميزان الصرفي وجعلها ثلاثة، فبالإضافة إلى "وزن الوزن"، ذكر "الوزن العام" للكلمات، وهو المشهور، و"وزن العملية" ويقــصد بـــه وزن القالـــب الـــصوتي أو المقطعي(١).

ولا يمنع هذا التقسيم من التأكيد مرة أخرى على اعتبار أوزان التصغير (بنًـــى صرفية) وأن تسمية (وزن الوزن) يمكن تفسيرها بـــ(الهيئة) أو القالب ذي المعنى، وهذا ما تحمله دلالة (البنية الصرفية)، فيكون حصر مهمة (الميزان الصرفيّ) في تحديد الجانب الإيقاعي للكلمات، المتمثل في "وزن العملية" أو "الوزن العام"، وهو من صميم اختصاصه المتواضع عليه بين الصرفيين.

وإن كانت النظرية الصرفية قائمة في أساس أحكامها على الجانب العقليّ، الـــذي وظف مبدأ الاحتمالات في تحديد الأبنية الصرفية(٢)، فإنّ الدرس اللغويّ الوصفيّ، يقترحُ إعادة توصيف هذه الأبنية، لا من حيث تعريفها، وإنما من حيث تحديد مقدار سلطتها على الدلالة الصرفية، إذ إن منحها صلاحية تحديد الدلالة الصرفية، يجعلُ من الوصول إلـــى هذه الدلالة أمراً في غاية الصعوبة.

*****

---

(١) الدايم، محمد عبدالعزيز(٢٠٠٦): النظرية اللغوية في التراث العربي، ط١، ص١٧٤، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية- القاهرة، الإسكندرية. وهو ماسبقت الإشارة إليه عند الحديث عن (الجمع على مثال مفاعل).

(٢) انظر: الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص٢٩-٣٠، وم١، ج١، ص٣٧-٣٨.

المبحث الثاني

مفهوم البنية الصرفية المشتركة

• مفهوم البنية الصرفية المشتركة:

إن تعامل علم الصرف مع المفردة اللغوية، بناءً وأحوال بناءٍ، قد أسس لقيام ظاهرة التعدد في التعامل مع معطيات هذا العلم؛ إذ تتعدد صور المفردة، فتتعدد أبنيتها وأحوال أبنيتها، كما تتعدد المفاهيم اللغوية ذات العلاقة بهذه المفردة اللغوية، سواءً أكانت مفاهيم صوتية أم صرفية أم نحوية[(١)].

وتقع ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة في عدة صور، منها تعدد أبنية الباب الصرفي الواحد، وهناك تعدد الأبواب الصرفية ذاتها، و"هناك المقيس، وهناك المسموع[(٢)]، وثمة شاذ، إلى جانب الخارج عن القياس، ويظهر، بين هذا وذاك، الصحيح قياسا، المهمل استعمالا، والنادر..."[(٣)]، إلى غير ذلك من صور التعدد في الظاهرة الصرفية[(٤)].

وجميع هذه الملامح تتصل بأحد جانبين، من جوانب (البنية الصرفية):

<u>الأول</u>: الجانب البنيوي لـــ(البنية الصرفية)، أي: صورتها في المقياس الثلاثي.

<u>الثاني</u>: الجانب الدلالي لـــ(البنية الصرفية)، أي: دلالتها على الأبواب الصرفية.

وكان التلازم بين هذين الجانبين، مثار لبس في الدراسة الصرفية، فعندما يقرر الصرفيون وجود دلالة صرفية متعلقة بأبنية معينة، تكون معها هذه الأبنية علامة على تلك الدلالة الصرفية، يجد هؤلاء الصرفيون أنفسهم، مضطرين إلى توسيع إحدى الدائرتين: إما جانب البنية، وإما جانب الدلالة، لاستيعاب أبنية من باب صرفيّ ضمن باب صرفيّ آخر، مما يؤدي إلى الاشتراك بين هذه الأبنية في هذين الجانبين أو واحدٍ منهما.

---

(١) انظر: الدايم، محمد عبدالعزيز: النظرية اللغوية في التراث العربي، مصدر سابق، ص١٣٠.

(٢) خصص مطلب مستقل للحديث عن علاقة البنية الصرفية المشتركة بالقياس والسماع، انظر ص١٨٣.

(٣) المنصور، وسمية عبدالمحسن (٢٠٠٥): ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية، مجلة كلية الآداب، عدد٥٤، جامعة الإسكندرية.

(٤) صنف أحد المؤلفين التعدد في الظاهرة الصرفية في ثلاث صور، هي : التقابل، والتفرع، والتشابه، وللمزيد حول شرحه لهذه الصور، انظر: الدايم، محمد عبدالعزيز: النظرية اللغوية في التراث العربي، مصدر سابق، ص١١٨، ولقد آثرت تركيز جوانب التعدد في جانبين؛ لاعتقادي بأنه التقسيم المنطقي للتكوين الأساسي للبنية الصرفية، حسب ما خلصت إليه نتائج المبحث الأول من الفصل الأول، وكون هذين الجانبين يشملان تلك الصور بشكل ضمني.

وتعد ظاهرة الاشتراك بين الأبنية الصرفية، من الظواهر البارزة في الدرس الصرفي، وقد سجلت حضورها في عبارات الصرفيين القدامى، بصور متنوعة، تحمل كل صورة منها مفهوماً خاصًّا، تعددت، على إثره، مفاهيم الاشتراك.

ويمكن تحديد هذه المفاهيم، على النحو الآتي:

أولاً: الاشتراك الدلالي، وقد ظهر بعدة صور، ونثبت منها ثلاثاً:

الصورة الأولى:

ويعبّر عنها قول سيبويه في تعليقه على بعض الشواهد من كلام العرب[(١)]: " وليس كل مصدر، وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب، يوضع هذا الموضع؛ لأن (المصدر)، ههنا، في موضع (فاعل)، إذا كان حالاً"[(٢)]، فيلاحظ من ذلك استقلالية كل من دلالتي (المصدر) و(اسم الفاعل)، من جانب، واختصاص كل منهما بباب صرفي مستقلٍّ أيضاً، ثم مجيء إحدى الدلالتين– في موضع خصصه التواضع النحوي للمشتقات[(٣)]، ومن بينها (اسم الفاعل)– من حيث المعنى النحويّ، أو معنى السياق، للدلالة على الباب الصرفي الآخر.

فالمسألة هنا، تمثل انزياحاً دلاليّاً، أو وظيفياً، لدلالة (المصدر) إلى دلالة (اسم الفاعل)، ولا نرى أن المقصود هو دلالة (المصدر) على بنية (فاعل)، بل اعتمدت (فاعل) لأنها المقياس الثلاثي الذي اشتهر به باب (اسم الفاعل) ، وكان المعنى السياقي مساعداً في هذا التأويل.

وما يسوغ لنا اعتبار الاشتراك، في هذه الحالة، اشتراكاً في الدلالة غير المخصصة ببنية صرفية، هو تنوع أبنية المصادر الواردة في الأمثلة، التي ضربها

---

(١) الشواهد التي عرضها سيبويه في كتابه هي: " قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأةً، وكفاحاً ومكافحة، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً"، الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٣٧٠.

(٢) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٣٧٠.

(٣) يقدم علم النحو عنواناً لهذه الصورة من صورالاشتراك، تحت عنوان "الحال الجامدة المؤولة بمشتق" كنوع من الخروج من مخالفة الأصل الذي وضعوه، وهو اشتراط أن تكون الحال وصفاً أو مشتقاً، وهم، بهذه الحالة، يخرجون عن المنهجية الوصفية في الدراسة، التي تعترف بما هو قائم في الاستعمال اللغوي؛ لذلك تجدهم يقرون بغالبية هذه القاعدة، لا لزومها، تسويغاً لذلك الخروج. انظر: الفوزان، عبد الله صالح (١٩٩٨): دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ج١، ص٤٥٥، دار المسلم للنشر والتوزيع.

سيبويه في هذا الموضع، وجميعها يؤوّل بالدلالة على (اسم افاعل)، فالمسألة إذن! مسألة أبواب صرفية لا أبنية صرفية.

الصورة الثانية:

ومنها ما نقله ابن قتيبة إذ يقول: " قال أبو عبيدة: (شاةٌ يَبْسٌ ويَبَسٌ) إذا لم يكن لها لبنٌ، و(طريقٌ يَبْسٌ ويَبَس) أي: يابس"[1]، فقد قدم ابن قتيبة في المثال الثاني توضيحاً لمعنى لفظتين لغويتين بنيتهما (فعْل وفعَل)، بدلالة لفظة أخرى بنيتها (فاعل).

وبالنظر في هذه الأبنية ضمن هذا السياق، يلاحظ أنها من باب صرفيّ واحد، هو (الصفة المشبهة باسم الفاعل)، فمن المعلوم، تفرد كل بنية بدلالتها الخاصة ووجود فوارق بين الأبنية، وقد تساهل ابن قتيبة في هذه الفوارق، معتبراً أن تلك الأبنية تحمل الدلالة ذاتها، فهي إذن! ذات استقلال في الوجود، واشتراك في الدلالة ضمن الباب الصرفي ذاته، وهذه صورة أخرى من صور الاشتراك في الأبنية الصرفية.

الصورة الثالثة:

وهي أكثر الصور وضوحاً في تعبيرات القدماء، وأكثرها وروداً في كتبهم[2]، ومنها قول الاستراباذي: " قياس (فعْلى) أن يكون جمع (فعيل) بمعنى (مفعول) كـ(قتلى) و(جرحى)"[3].

وهنا، تأتي المقاربة بين بنيتين صرفيين: بنية (فعيل) وهي بنية ليست خاصّة بباب صرفي، محدد، بل تجدها في عدة أبواب صرفية، وبين بنية (مفعول)، وهي من الأبنية الموضوعة لـ(اسم المفعول).

---

(١) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم: أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، ص٥٢٦، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢) أحصى محمود سليمان ياقوت ما يتجاوز العشرين عبارة من العبارات الدالة على هذه الصورة، ووضعها في تمهيد كتابه (ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية)، انظر: ياقوت، محمود سليمان (١٩٨٥): ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، ص٧-٩، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

(٣) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج٢، ص٢٨١.

والاشتراك في هذه الحالة يعد اشتراكاً دلالياً، استخدمت فيه بنية صرفية بمعنى بنية صرفية أخرى، عن طريق تحويل البنية من الدلالة العامّة إلى الدلالة الخاصة، من خلال ربطها ببنية صرفية متواضع على تخصصها لباب صرفي محدد(١).

لقد كانت تلك التعبيرات الدالة على الاشتراك الدلالي، بمثابة مفاهيم مبثوثة في ثنايا مؤلفات الصرفيين واللغويين وغيرهم، ولم تأخذ طريقها إلى الاصطلاح، إلا في وقت متأخر، وكان للاستراباذي دور في ذلك، صنع معه اصطلاحاً يؤطر تلك المفاهيم، وإن كان اصطلاحه غير شاملٍ، لجانبيّ البنية الصرفية، إلا أنه لم يغفل الجانب الآخر من الاشتراك، وهو الجانب البنيويّ.

فبعد أن أشار الاستراباذي إلى أصل دلالة كل بنية، من أبنية الصفة المشبهة باسم الفاعل المشهورة (أفعل) و(فعِل) و(فعلان)، تعرض إلى تداخل هذه الأبنية في تلك الدلالات بعضها ببعض، ثم يقول: " والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت [يقصدُ في الدلالة اللغوية] فقد تشترك وقد تتناوب"(٢).

والمتأمل في سياق هذه العبارة، يصل إلى أن مستند الاستراباذي في إطلاقه لهذا الحكم يتلخّص في أمرين:

الأول: ما يتوفر لديه من كلام العرب المسموع.

الثاني: الأصل المتواضع عليه في دلالة البنية الصرفية.

فيكون معنى عبارته: أنه إذا وُجِد من المسموع بنيتان، لكل واحدة منهما أصلها الدلالي، وقد دلتا على معنى لغويّ واحد، حكم على أنهما مشتركتان في هذه الدلالة، وهذا هو مفهوم الاشتراك الدلالي عنده.

---

(١) قد يسأل سائل عن الفرق بين حالة هذه الصورة والصورة الأولى، التي ربطت بها أبنية المصدر بعنوان الباب الصرفي (فاعل)، والصورتان هنا تختلفان؛ من عدة جوانب: الأول، أن الاشتراك في الأولى بين بابين مستقلين لكل منهما خصوصيته، وإنما فرض الاشتراك الدلالي عن طريق التأويل، الذي يسوغ الخروج عن القاعدة التي فرضها النحويون، أما في الصورة الثانية، فالبنية الأولى ليست مختصة بباب معين، فهي عامّة الدلالة عندما تكون خارج السياق، ثم تخصص بربطها ببنية محددة، يكون لهذه البنية مقوماتها من الاستعمال اللغوي، وأما الجانب الثاني، فإن الاشتراك في الصورة الأولى هو بين بابين صرفيين، وفي الصورة الثانية اشتراك بين بنيتين.

(٢) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٠٣.

أما إن دلّت بنية، ذات أصل دلالي، على معنى لغوي آخر، دون أن يكون له بنيته الخاصّة، التي هي أصل دلالته، حكم بنيابة تلك البنية عن هذه البنية، وقد أطلق على هذا المفهوم مسمّى (التناوب).

وبناءً على هذا، يُرسي الاستراباذي دعائم الاصطلاح على مفهوم من مفاهيم الاشتراك لم يسبقه إليه أحد من قبل، وعلاوةً على ذلك، فقد أضاف إلى جواره مصطلحاً آخر هو مصطلح التناوب، الذي يرى فيه الباحث قسيم مفهوم الاشتراك العام، الذي يسعى من أجل تحديده في نهاية المطاف.

وبربط هذين المفهومين بالصور السابقة، يتضح أنّ كلا المصطلحين يصحّ أن يطلق على الصورتين الثانية والثالثة، بالاعتماد على المستندين، اللذين اعتمدهما الاستراباذي، فيكون الحكم على الأبنية إما بأنها مشتركة، أو متناوبة، أما الصورة الأولى فهي متعلقة بالأبواب الصرفية بشكل عام.

ثانيا: **الاشتراك البنيوي**، ولهذا النوع صورة واحدة، تتمثل في مجيء بناءٍ صرفيّ يحتمل الدلالة على معانٍ صرفية متعددة، والسياق هو الحكم في تحديدها.

وقد أشار الاستراباذي إلى هذا المفهوم في عدة مواضع من شرحه للشافية، فمن ذلك قوله: " اعلم أنه يجيء بعضُ ما هو على (فعّال) و(فاعل) بمعنى: ذي كذا، من غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغة، كما كان اسم الفاعل، نحو: (غافر)، وبناء المبالغة فيه، نحو: (غفّار)، بمعنى ذي كذا"[(١)].

فيفهم من هذا القول أمران:

الأول: أن بناء (فعّال) و(فاعل)، يدلان على أكثر من بابٍ صرفيّ؛ ولذلك فهما بناءان مشتركان من الناحية البنيوية، وليس من الناحية الدلالية.

الثاني: تمتنع بعض الأبنية، التي تدل على أكثر من باب صرفي، عن الدلالة على بعض المعاني الصرفية، التي قد تشترك فيها بألفاظ أخرى، ولا يتضح ذلك إلا بالاعتماد على المستند السماعيّ، أو الواقع الاستعمالي للغة.

---

(١) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج٢، ص٢٥٩.

وكلام الاستراباذي السابق، يستدعي الحديث عن أصالة دلالة البنية الصرفية، وما إذا كان لكل بنية صرفية دلالتها الأصلية أم لا؟، وقد أشار الاستراباذي، إلى هذه المسألة، مباشرة، إذ يقول: " إلا أنّ (فعّالاً) لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل، فــ(فعّال) الذي بمعنى: ذي كذا، لا يجيء إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه، بوجهٍ من الوجوه... و(فاعل) يكون لصاحب الشيء من غير مبالغة، وكلاهما محمولٌ على (اسم الفاعل) وبناء (مبالغته)، يقال: (لابن): لصاحب اللبن، و(لبّان): لمن يزاوله في البيع وغيره"[1].

ويتضح من كلام الاستراباذي حول تخصص دلالة الأبنية المشتركة بنيوياً، ما يأتي:

أولا: مجيء البنية الصرفية للدلالة على أكثر من بابٍ صرفيّ، لا يلغي أنها مختصّة، في ما هو متواضع عليه، في بابٍ صرفيٍّ محدد.

ثانيا: تصاحبُ الدلالة الأصلية ُالبنية َالمشتركة َبنيوياً في دلالتها على الأبواب الصرفية المتعددة، ويكون لها تأثيرها في المعنى اللغوي الذي تأتي عليه.

وعلى هذا، نستطيع أن نحدد مفهوم الاشتراك في البنية الصرفية، على النحو الآتي:

المفهوم الأول: الاشتراك الدلالي

وهو عندنا قسمان:

١. **الاشتراك الدلالي المطلق**[2]: ويشتمل على نوعين من الاشتراك:

- الاشتراك الدلالي المطلق **بين الأبواب الصرفية**: ويحدد التأويل هذا الاشتراك، بالاعتماد على مجموعة من الأصول المتواضع عليها، ومن أمثلة ذلك: اشتراك

(١) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج٢، ص٢٥٩.

(٢) يدل مصطلح (المطلق)؛ بالاعتماد على مفهوم الاستراباذي للاشتراك، فحين يرد في المسموع بنيتان، لكل منهما دلالة لغوية، أو صرفية، تتعلق بالبناءين ذاتهما، وإحدى البنيتين جاءت على القياس، فالاشتراك هنا غير مقيد ببنية واحدة بل هو مطلق لكلا البنيتين؛ وبذلك، يكون المسموع قيداً لدلالة البنية الصرفية المشتركة، ما لم يكن لتلك الدلالة بنية صرفية أصلية، أو قياسية؛ فحينئذٍ يكون ما جاء على القياس مطلقا للدلالة الصرفية، التي تشترك فيها البنيتان.

(المصدر) في دلالة (المشتق)، عندما يأتي في موضع الحال، مع مجيء المشتق في المسموع في الموضع ذاته.

– الاشتراك الدلالي المطلق **بين الأبنية الصرفية:** وتشترك فيه الأبنية الصرفية ذوات الباب الصرفي الواحد، أو الأبنية الصرفية مختلفة الأبواب، وذلك حين يرد البناءان في الاستعمال دالين على المعنى الصرفي المشترك بينهما، كأن يدل (فعيل) على (مفعول) في لفظة لغوية، ويكون في المسموع لهذه اللفظة ما جاء على (مفعول) أيضاً.

٢. **الاشتراك الدلاليّ المقيّد:** وفيه تدل البنية الصرفية على معنى صرفي من اختصاص بنية صرفية أخرى، سواءً أكانا من الباب الصرفي الواحد، أم من بابين مختلفين، دون أن يرد لهذا المعنى الصرفي بناءُ بنيته الأصْلية، في الاستعمال، ومن هنا، فــ(البنية الصرفية) لا تداخلها البنية الأخرى مع كونها الأصل في الدلالة على هذا الباب، والمعنى الصرفي هنا مقيد بهذه البنية، وقيدها إنما حصل بما ورد من المسموع من كلام العرب.

المفهوم الثاني: الاشتراك البنيويّ

ويكون هذا الاشتراك في بناءٍ واحدٍ، يأتي للدلالة على أكثر من معنىً صرفيّ، والسياق هو الذي يحدد أي هذه المعاني الصرفية هو ما تدل عليها هذه البنية.

والجدير بالذكر، أن الاشتراك في الأبنية الصرفية يتعلق بجوانب الصرف جميعها، فالظاهرة واضحة في الأفعال حين تشترك الأبنية المجردة والأبنية المزيد فيها[١]، وغيرها، كما هي في الأسماء، وتتفرع في الأسماء ما بين اشتراك أبنية المفرد والمثنى والجمع[٢]، أو اشتراك أبنية المصادر والمشتقات[٣]، ونحو ذلك.

---

(١) قد يدل بناء (فاعَلَ) على بناء (فعَلَ)، مثل: سافرَ، بمعنى (فعل).

(٢) كأنْ يأتي الجمع بمعنى المثنى، نحو قوله تعالى: "إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما"[سورة التحريم: الآية٤]، فقال (قلوبكما) وهما (قلبان).

(٣) هذا هو موضوع الدراسة التي نقوم بها.

وتتعدى ظاهرة الأبنية الصرفية المشتركة، إلى الأبنية اللغوية، حين تشترك بعض الحروف، أو تشترك بعض المفردات، في دلالتها اللغوية، وتتصل مثل هذه الدراسات بميدان فقه اللغة تحت عناوين متفرقه منها: الترادف والمشترك اللفظي والتضادّ، ونحو ذلك، مما هو ليس من اختصاص الدراسة الصرفية.

وفكرة الاشتراك في الأبنية الصرفية هي صورة من صور الاشتراك اللغوي بشكل عام، وربما كانت تلك الصور ذات تقارب في بعض المفاهيم العامة بينها وبين الاشتراك في البناء الصرفيّ، إذ يمثل الترادف اللغوي جانب الاشتراك في الدلالة اللغوية بين مجموعة بنىً لغويةٍ مختلفة الجذر[١]، ويمثل المشترك اللفظي جانب الاشتراك البنيوي مع تعدد دلالات كل بنية، كما تحمل فكرة التضادّ اللغوي تعدد الدلالة للبنية الواحدة، وتظهر البنية الصرفية ممثلةً لهذه الجوانب جميعهاً، باعتبارها مزيجاً من الدلالة والبناء[٢]، و لا ينفي هذا وجود الخصوصية للبنية الصرفية، وتمايزها عن البنية اللغوية، إذ هي القالب الذهنيّ، الذي تصبّ فيها تلك البنى، ولها دورها في منح الدلالة أو التأثير في وجودها[٣].

(١) هذا إذا سلمنا بالرأي القائل بوجود الترادف في اللغة، انظر: الزيادي، حاكم مالك (١٩٨٠): الترادف في اللغة، سلسلة دراسات (٢٢١)، الفصل الثالث (الخلاف في الترادف)، ص١٩٣-٢٧١، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية. وانظر: العسكري، أبا هلال: الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، ص١٩- ٢٠، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

(٢) لا يفوتني التذكير بأن مصطلح الدلالة إذا اقترن بالبنية فإن معناه: الدلالة الصرفية، أي: الأبواب الصرفية، وليس الدلالة المعجمية أو السياقية.

(٣) للاطلاع على تفسيرات العلماء لظواهر الاشتراك اللغوي (الترادف، المشترك اللفظي، والتضاد) انظر: العسكري، أبا هلال: الفروق اللغوية، مصدر سابق، ص١٧- ١٨. و الزيادي، حاكم مالك: الترادف في اللغة، مصدر سابق، ص٧٧-١٩١. واليماني، أحمد محمد (٢٠٠٤): المشترك المعنوي والفرق بينه وبين الاشتراك اللفظي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، م١٩، عدد٣١، ص٢٠٥-٢٨٤، وأبا الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (١٩٩٦): كتاب الأضداد في كلام العرب، تحقيق عزة حسن، ط٢، ص١٨-٢٠، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق. وجطل، مصطفى(١٩٧٩-١٩٨٢): نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كتابان: السنة الأولى والثانية ١٩٧٨م/١٩٧٩م، والسنة الثالثة ١٩٨١م/١٩٨٢م. وابن فارس (١٩١٠): الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم، المكتبة السلفية، القاهرة. والثعالبي، أبا منصور(٢٠٠٠): فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق ياسين الأيوبي، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا. وغيرها.

النظرة المعاصرة لظاهرة الأبنية الصرفية المشتركة:

تعرض كثيرٌ من الدراسات المعاصرة لظاهرة الاشتراك في الأبنية الصرفية، وأطلقت عليها عدة مسميات، كما تعددت المسميات عند القدماء(١)، وجاءت عناوين دراساتهم بصور شتى منها: توارد المعاني الوظيفية للأبنية، وتناوب الصيغ، والاشتراك، وتداخل الأبنية، والتحويل، والعدول، وغيرها، وربما تخللت هذه العناوين أبواب كتبهم ومؤلفاتهم.

وبالرغم من تعدد المسميات لدى القدماء والمحدثين لظاهرة الاشتراك، إلا أن السبب في ذلك متباين بينهما، فيمكن القول إن التداخل بين العلوم اللغوية، بصورة أظهرت معها شمولية في التعاطي مع مصطلحات كل تخصص، قد ساهم في ذلك التداخل لدى القدماء، أما المحدثون، فقد تأثرت دراساتهم بالنظريات اللغوية الغربية الحديثة، فتباينت مصطلحاتهم من خلال الاختلاف في ترجمة هذه المصطلحات من لغاتها الأصلية، وهو أمر يستدعي العمل الجاد من أجل إيجاد المعاجم المتخصصة لحل ما يمكن أن يعتري هذا التعدد من الإشكالات الدلالية(٢).

ويلاحظ على هذه الاصطلاحات، أنها تتجه نحو نوع واحد من أنواع الاشتراك، إذ كانت غالبية الدراسات تركز على الجانب الدلالي في الاشتراك، وخاصة في ميدان مجيء البنية الصرفية على معنى بنية صرفية أخرى.

واتجهت معظم هذه الدراسات(٣) نحو الوصف، وتداخلِ المنهج الاستقرائي؛ بسبب طبيعة الموضوع، إلا أنه قد نقص منه تقديم التحليل، أو التفسير الذي يؤسس للتفريق بين هذه الأبنية بشكل فعّال، وهذا ما يظهر من خلال عرضهم لهذه الأبنية مرتبطة بأبوابها الصرفية، وهذا مع صحته، النسبية، إلا أنه يُبقي المسألة ضمن إطارها التعليمي، الذي يصْعبُ معه

---

(١) من المسميات القديمة التي تقترب من مفهوم الاشتراك في أحد جوانبه: التضمين، والتأويل، والتفسير، والعدول، وغيرها.

(٢) انظر: الجحيشي، هلال(٢٠٠٥): العدول الصرفي في القرآن الكريم دراسة دلالية، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، ص١١.

(٣) انظر بعضاً من هذه الدراسات: محمود الحسن: توارد المعاني الوظيفية على أبنية الأسماء في مقامات الحريري، (رسالة ماجستير). محمود ياقوت: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، محروس محمد إبراهيم: البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة. أيمن علي العتوم: تناوب معاني الأبنية الصرفية في لغة القرآن الكريم،(رسالة دكتوراه). بشير زقلام: تناوب الصيغ في التعبير العربي، مجلة الدعوة الإسلامية، طرابلس– ليبيا. ومقبل عايد السلمي: العدول عن الأصول في الصرف العربيّ، رسالة دكتوراة.

تنمية القدرة على التمييز بين دلالات هذه الأبنية، ولست أقلل، بهذا القول، من شأن تلك الأعمال التي قـُدِّمت، وإنما هو كشفٌ للفرق بين ما نقوم به في هذه الدراسة، وبين تلك الدراسات.

وحين نلتمس السبب في مجيء تلك الدراسات على هذا النحو، نجدُ أن تعامل الدارسين فيها مع البنية الصرفية المشتركة، إنما كان يوظف لخدمة موضوع أساسي عام في دراساتهم.

ففي دراسة (تناوب معاني الأبنية الصرفية في لغة القرآن الكريم)(١)– على سبيل المثال، لا الحصر– حدد الدارس ميدان عمله في أبنية المصادر والمشتقات، من حيث تناوبها(٢)، في لغة القرآن الكريم، وهذا يدفعه إلى أن يبحث عن خصائص هذا التناوب في كل ما من شأنه إبراز طريقة مجيء هذه الظاهرة في القرآن الكريم، للكشف عن مظهر من مظاهر الإعجاز في الكتاب العزيز(٣).

وفي الدراسة المعنونة بـ(العدول عن الأصول في الصرف العربي)(٤)، فكان اهتمام الدارس فيها قد توجه إلى الكشف عن سمة من سمات الصرف العربي في أبنيته، وهي سمة العدول، التي عرض لها من خلال أبواب الصرف، ومن بينها تناوب المشتقات الصرفية(٥)؛ ولذلك فهي تعرض لموضوع عام، تمثل البنية الصرفية المشتركة فيه مظهراً مؤكداً عليه، وهذا ما يمكن أن يفسّر به مجيء غير هذه الدراسات على ما جاءت عليه(٦).

أما ما نقوم به في هذه الدراسة الجديدة، فبالإضافة إلى تخصيص البحث في الدراسة الوصفية للاشتراك في الأبنية الصرفية بين المصادر والمشتقات، فإنه يسعى من أجل محاولة

---

(١) رسالة دكتوراة لـ(علي العتوم).

(٢) وهذا يمثل جانباً واحداً من جوانب البنية الصرفية، وهو الجانب الدلالي.

(٣) انظر: مقدمة الرسالة المذكورة: ص١.

(٤) صاحبها : مقبل عايد السالم.

(٥) انظر: الفصل الثاني من الرسالة المذكورة، ص٨١ وما بعدها.

(٦) انظر: الجحيشي، هلال علي: العدول الصرفي في القرآن الكريم، وقد تعرض فيها إلى اختلاف أبنية الفعل المشتقة من جذر واحد، فقط. وانظر: البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة، لـ(محروس إبراهيم)، إذ وظف العدول في الأبنية لخدمة تحديد الدلالة في قراءة الإمام عاصم.

تأسيس الفروق بين هذه الأبنية، وتقديم الوسائل المعينة على تحديد دلالاتها الصرفية، ومدى انفتاحها أو اختصاصها في تلك الدلالة، على نحو تحليلي، وعرض هذه الأبنية في جانبي البنية الصرفية، البنيوي والدلالي، كلاً على حدةٍ، بصورة يتضح معها مقدار سلطة المعنى الصرفيّ على بنيته، وتغيير زاوية النظر من جانب المعنى الصرفيّ، أو الدلالة الصرفية، إلى الجمع بينه وبين جانب البنية الصرفية ذاتها، ضمن سياقها الخاصّ.

وهذا ما يجعل عملية تحديد الدلالة الصرفية للبنية أمراً يشكل تحدّياً يتطلّبُ من الباحث جهداً من أجل فهم طبيعة هذه البنية وخصائصها، فلذلك كان الغرض الأساسي هو البنية الصرفية المشتركة، من خلال أبنية المصادر والمشتقات.

*****

المبحث الثالث

المصادر والمشتقات

مفهومها وحدودها

• المصادر والمشتقات، مفهومها وحدودها:

مفهوم المصادر والمشتقات:

خاض اللغويون، قديماً وحديثاً، في الحديث عن أقسام الكلمة، وعلى الرغم من طول الفترة، التي استقر عليها التقسيم في ثلاث صور للكلمة: "اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ"، إلا أنها لم تكن سدّاً منيعاً يحول دون تفنيد ذلك التقسيم، والخروج بقسمة جديدة، هي أكثر واقعية و"أكثر دقة" من القسمة السابقة.

وقد فسر عدد من الباحثين(١) مجيءَ تقسيم اللغويين القدماء على هذه الشاكلة، بتقرير أن اللغويين قد فرقوا بين أقسام الكلم بالنظر المستقل لكل من جانبي: المبنى والمعنى، في حين، كان الواقع يفرض تلازم هذين الجانبين، يقول تمام حسّان: " التفريق على أساس من المبنى فقط، أو المعنى فقط، ليس هو الطريقة المثلى، التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين"(٢).

وجاء التقسيم الجديد، الذي اقترحه تمام حسّان على النحو الآتي: "الاسم- الصفة- الفعل- الضمير- الخالفة- الظرف- الأداة"(٣)، وقد استند إلى مجموعة من المبادئ لتقرير كل قسم من هذه الأقسام(٤).

وبالنظر في موقع المصدر والصفة في التقسيمين: القديم والجديد، يظهرُ أن التقسيم القديم يجعلُهما تحت مسمىً واحدٍ: هو الاسم، بينما جعلهما التقسيم الجديد قسمين مستقلين، كان أحدهما أساساً لقسم مستقل: وهو الصفة، وجعل الآخر: وهو المصدر، من

---

(١) للاطلاع على عدد من الآراء في تقسيمات الكلم العربية ، حديثا، ينظر كل من: طرزي، فؤاد (١٩٧٣): في سبيل تيسير العربية وتحديثها، ص٢٠-٢٥، بيروت. والساقي، فاضل(١٩٧٧): أقسام الكلام العربي، ص١٣٩-٢١٤، مكتبة الخانجي، القاهرة. وأنيس، إبراهيم (١٩٨٥): من أسرار اللغة، ط٧، ص٢٧٩-٢٨٠، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة. والحصري، ساطع(١٩٩٥): آراء وأحاديث في اللغة، ص١٠١-١٠٧، دار الملايين، بيروت. وغيرها. ومن المحدثين الذين أيدوا التقسيم الثلاثي: الدايل، عبدالله (١٩٩٧): النحو الوصفي في القرآن الكريم دراسة صرفية، ج١، ص٣٦ وما بعدها، وج٢، ص٨١ وما بعدها، الرياض.

(٢) حسّان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص ٨٧.

(٣) السابق نفسه : ص٩٠.

(٤) انظر: السابق نفسه: ص٨٦ وما بعدها.

ضمن فروع الاسم، ولا شك في أن هذه القسمة توحي بالفرق بين المصدر والصفة، مما يدفع إلى ضرورة التعرف على طبيعة ومزايا كل منهما، في الوقت الذي نجد فيه هــذين المصطلحين يتنازعان الأبنية الصرفية من كثرة ما تحمله تلك الأبنية من دلالة جامعةٍ لهما في واقع الاستعمال(١).

ويُنظرُ إلى المصادر والمشتقــّات من عدّة جوانب لغوية، فهناك الجانب النحويّ، والجانب الصرفيّ، والجانب الدلاليّ، والجانب البلاغيّ أو الأسلوبيّ، وغيرها، مما يجعل مادتهما ذات أهميّة بالغة؛ بما تمتلكه من علاقاتٍ تغني مضمونها اللغويّ وتمنحه تــأثيراً قوياً في واقع الاستعمال، وليس ثمّة فرق ٌ بين هذه الجوانب اللغوية في مفهوم المــصدر والمشتق، وإنما الاختلاف هو في كيفية الاستفادة منهما، وتوظيفهما من أجل تحقيق غاية كل جانبٍ.

ويتصل الاصطلاح على مفهوميّ المصادر والمشتقــّات، بقضية الأصل والفرع، فالمصادر: هي الأسماء التي تدلُّ على مجرّدِ الأحداثِ(٢) وتسمّى "حدثاً وحــدثاناً واســم معنى"(٣)، فالبناءُ الذي يحمل هذا المفهوم يمثّل أصلا ً لأي بناءٍ آخرَ، يشاركه فــي بنائــه الأصليّ ويزيد عليه بما يُضافُ إلى دلالته من وصْــفٍ متعلقٍ به، من طريق الاشــتقاق، الذي هو: " نزعُ لفظٍ من آخر بشرط تناسبهما معنىً وتركيباً، وتغايرهمــا فــي الــصيغة بحرفٍ أو حركةٍ، وأن يزيدَ المشتقُ على المشتقٍّ منه بشيءٍ، كــ(ضارب) أو (مضروب)، يوافق (ضرباً) في جميع ذلك، فلا يقالُ : ذئب من سرحان؛ لفقد التركيب والمعنى الزائد، ولا ذهبَ من ذهبٍ؛ لفقد تغاير الصيغة والمعنى الزائد، ولا ضريب بمعنى المضروب من الضرب؛ لاتحاد الصيغة، ولا شاهد من شهيد؛ لفقد المعنى الزائد"(٤).

ولا يعد هذا المفهوم بدعاً من اللغة، إذ الارتباط بين ما اصطلح عليه وبــين مــا استعمل أصلاً في اللغة بادٍ وواضح، وقد وردت في معاجم اللغة بهــذا المعنــى إذ كــان

---

(١) انظر: قباوة، فخر الدين(١٩٩٤): تصريف الأسماء والأفعال، ط٢، ص٦٢ وما بعدها، مكتبة المعارف، بيروت.

(٢) انظر: الاسترابادي (١٩٩٦): شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢، ج٣، ص٣٩٩، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني: المفتاح في الصرف، مصدر سابق، ص٥٢.

(٤) السابق نفسه: ص٦٢.

المصدرُ: " أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره: أن المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذِّهاب والسمع والحفظ، وإنما صدرتِ الأفعال عنها، فيقال: ذهَب ذهاباً، وسمِع سمْعاً وسمَاعاً، وحفِظ حفظاً"[1]، وهذه المعاني أخذت من واقع اللغة، فالمصدر من الجذرِ الثلاثي (صدر) و"الصَّدْر: أعلى مقدَّم كل شيء وأوَّله"[2] والمصدر اللغوي سابقٌ على ما يشتق منه، والاشتقاق من (شقق) ولا بدّ له من أصلٍ يعود إليه ويتصل به، وهذا ما يفهم من معاني هذا الجذر، التي منها: الصدعُ، والشظيَّة أو القطعة المشقوقة من لوحٍ أو خشبٍ أو غيره[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلحات المصادر والمشتقات قد وردت في كتاب سيبويه، وهو الكتاب الأول المعتمد في هذا الميدان من اللغة، ولكن دون أن يقدم لها سيبويه بتعريفٍ اصطلاحي في أول ظهورٍ لها في كتابه، فقد وردت عنده مصطلحات: أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء[4]، كما وردت مصطلحات اسم الزمان واسم المكان والمرة[5]، وضرب أمثلةً للهيئة دون اصطلاح[6].

وفي موضع آخر، يقدم سيبويه "المصطلح" على "المفهوم"، كما هو الحال مع "المشتق"، إذ يقول، تحت عنوان "هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، كما يجري في غيره مجرى الفعل"[7]: "ولو قال: أزيدٌ أنت ضاربه، فجعله بمنزلة قولك: أزيدٌ أنت أخوه، جاز، ومثل ذلك في النصب: أزيدًا أنت

(١) الأزهري، محمد بن أحمد(٢٠٠١): تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، ط١، مادة (صدر)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة (صدر).

(٣) انظر السابق نفسه: مادة (شقق).

(٤) انظر: سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٣٣.

(٥) انظر: السابق نفسه: ج١، ص٣٥.

(٦) انظر: السابق نفسه: ج١، ص٣٥.

(٧) السابق نفسه: ج١، ص١٠٨.

محبوسٌ عليه، وأزيدًا أنت مكابرٌ عليه، وإن لم يُرِد به الفعل، وأراد به وجه الاسم رفــع، وكذلك جميعُ هذا، فــ(مفعولٌ) مثل (يُفْعَل)، و(فاعل) مثل (يَفْعَل)"(١).

وقد يكون استخدام بعض هذه المصطلحات بطريقة مضللة،لا يظهر المقصود منها بأنه هوالمفهوم الصرفيّ، نحو اطلاق سيبويه اسم الفاعل والمفعــول علــى اســم كــان وخبرها(٢)، ولكنه لا يتردد في توضيح أساس هذين الركنين، إذ قرر أن الخبر هو صفة، يقول: " فإذا قلت: كان حليماً، فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة"(٣)، وفي هذه الحالــة يصبح مفهوم الصفة اسماً جامعاً لعددٍ من الأوصاف.

وليس الاصطلاح على مفهومي المصادر والمشتقات ببعيدٍ عن ملامح الاتــساع اللغوي، سواءً أكان على صعيد التقعيد، أم على صعيد الاستعمال، وقد أتى هذا القول من خلال معاينة الواقع الاستعمالي للغة، الذي تظهر فيه صــور هــذه المفــاهيم متعــددةً ومتنوعة، يمكن تصنيفها إلى مجموعات بحسب تخصص المفهوم الذي يجمع كلاً منهــا، مع بقاء ارتباطها مع الدلالة الأصلية للمفهوم، وهذا ما سيفرض تقــديم تعريــفٍ جديــد للمصدر، أو للمشتق، يوائم بين هذه المتغيرات الملموسة في مفهومه، ويجمع بينها.

أما المصدر، فيمكن وصف مفهومه على النحو الآتي:

أولا: **<u>من حيث الدلالة</u>**، وهنا يظهر للمصدر أربعة مفاهيم:

١. الدلالة على مجرّد الحدث، وهو اسم المعنى، أو المصدر.
٢. الدلالة على عدد مرات حدوث الحدث، وهو اسم المرّة، أو مصدر المرّة.
٣. الدلالة على هيئة حدوث الحدث، وهو اسم النوع، أو الهيئة، أو مصدرهما.
٤. الدلالة على الاتصاف بخصائص الأســماء أو الأحــداث، وهــو المــصدر الصناعيّ.

---

(١) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق: ج١، ص١٠٩.

(٢) انظر: السابق نفسه، ج١، ص٤٥.

(٣) السابق نفسه: ج١، ص٤٨.

ثانيا: **من حيث طبيعة البنية الصرفية**، وهو أربعة أقسام[١]، وفيهـا الدلالـة على الحدث:

١. المصدر الصريح: وهو ما تضمن أحرف فعله لفظاً أو تقديراً.
٢. المصدر الميمي: وهو ما زيدت في أوله ميمٌ ، وليس على وزن (مفاعلة).
٣. اسم المصدر: وهو ما نقص عدد أحرفه عن عدد أحرف فعله[٢].
٤. المصدر الصناعي: وهو ما يصاغ بزيادة اللاحقة (ـيّة) وهي ياءٌ مشددة مع تاء.

وإذا ظهر مما سبق، ذلك التعدد في المصدر، على صعيد الدلالة وعلـى صـعيد البنية الصرفية، فإن الدخول في صراع المذهبين، حول أصل الاشتقاق: آلمصدر هـو أم الفعل؟ يعد ضرباً من الخيال، الذي لا تكاد معه تضع قدميك على أرضٍ ثابتة، فإذا سلمنا أن المصدر هو أصل الاشتقاق، فأي هذه المصادر هو الأصل؟ ولا يعني هذا تسليماً للقول الآخر، ولكن الواقع يستدعي إعادة النظر في كثيرٍ من المسائل اللغوية ذات العلاقة.

والحق أن تعدد المصادر ليس مستهجناً في حدّ ذاته، ولكن مفهوم المصدر فـي اللغة بوصفه الأساس أو الأصل، ينبغي أن يكون مساهماً في تخفيف حدة الخلافات بـين اللغويين في أثناء اصطلاحهم على شيءٍ ما، لا أن يكون هو في ذاته خلافياً!؛ لذلك، من الضروري إعادة صياغة مفهوم المصدر ليحمـل جانبيـه السـابقين بعناصـرهما، دون تناقض، أو نقص.

ويمكن **تعريف المصدر** بأنه: اسمٌ مرتبطٌ بالحدث **دلالةً** من حيث معناه أو عدده أو هيئته، أو خصائصه العامّة، و**بناءً** من حيثُ شموله لأحرف فعلـه، زائـداً عليهـا أو

---

(١) لم أضع المصدر المؤول بين هذه الأقسام؛ لاعتقادي بأنه يؤدّي دوراً نحوياً أكبر من أي دورٍ صرفيّ، كيف لا، وهو نتاج أكثر من كلمة، في حين يدرس الصرف الكلمة المفردة!.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن اسم المصدر هو مفهوم نحويّ؛ لأنه لا يظهر إلا في سياق جمليّ، أي لا يحكم على المصدر بأنه اسم مصدر إلا في جملة، فإذا عزل عن الجملة فهو مصدر له فعله الموافق له لفظاً وتقديراً، ولكنني أورده هنا إكمالاً لمفهوم المصدر بعموميته، إفراداً وسياقاً.

منقصاً منها، لتحقيق دلالاته السابقة وهومؤهّل للدلالة على الوصف باعتباره دالاً على مسمّى، إذ الاسم ضربٌ من الوصف.

وأمّا المشتقُّ، فوصفه كما يأتي:

أولا: <u>من حيث الدلالة</u>، فهو سبعة أقسام:

١. الدلالة على موصوفٍ بالقيام بالحدث، وهو اسم الفاعل.
٢. الدلالة على موصوفٍ بوقوع الحدث عليه، وهو اسم المفعول.
٣. الدلالة على موصوفٍ بكثرةِ قيامه بالحدث، وهو مبالغة اسم الفاعل(١).
٤. الدلالة على موصوفٍ برسوخ صفة الحدث فيه، وهو الصفة المشبهة.
٥. الدلالة على زمن وقوع الحدث، وهم اسم الزمان.
٦. الدلالة على مكان وقوع الحدث، وهو اسم المكان.
٧. الدلالة على الآلة التي يقع بها الحدث، وهو اسم الآلة.
٨. الدلالة على التفاضل في التعلق بالحدث بين شيئين، وهو اسم التفضيل.

وهنا يظهر ارتباط المشتق بالحدث في جميع صوره الدلالية، التي تتسع لتشمل: القائم بالحدث قليلاً أو كثيراً، والواقع عليه، كذلك، وزمان الحدث ومكانه، وآلته، وهذا يمكن أن يساعد على تقديم تصور شامل لمفهوم الاشتقاق، وربطه بمفهوم المصدر، ولعل أوضح الفروق الملاحظة هي في كون المصدر شيئاً معنوياً ولذلك أطلق مصطلح اسم المعنى عليه، بينما المشتق هو شيءٌ مادّيٌّ، كما هو ملاحظ(٢).

ثانيا: <u>من حيث طبيعة البنية الصرفية</u>:

إن البنية الصرفية للمشتقات تمثّل حجر الزاوية للتفريق بين كل مفهومٍ من مفاهيم المشتقات، من جانب، وللتفريق بينها جميعها وبين أبنية الأسماء الأخرى، من جانب آخر، ولا سيما أبنية المصادر، ولكنها بسبب خضوعها لنظام التصريف الذي يتمتع بالانفتاح

---

(١) إذا أطلق مصطلح "صيغة المبالغة" فالمقصود به مبالغة اسم الفاعل، ولكن قد يشار إلى بعض الأبنية بأنها مبالغة لاسم المفعول، أو مبالغة للصفة المشبهة، وحينها ينبغي التخصيص بذكر المصطلح الخاص للتمييز بينهما.

(٢) يستثنى من المشتقات المادية "اسم التفضيل" فهو معنويّ من حيث ميدان المفاضلة.

على الدلالة اللغوية، كانت ذات تداخلٍ كبير، جعلت الباحثين يسعون لوضع أسسٍ للتمييز بينها.

والملاحظ أن بنية المشتقات قد أثرت– كما هو الأمر في المصادر– في إضافة مصطلح جديد، فدلالة المبالغة والصفة المشبهة هي في الأصل اسم فاعل، ولكنها لمّا تميّزت عنه ببعض الأوصاف تغيّر المصطلح الدالّ عليها، ولذلك؛ فكما قيل:"مصدر صناعيّ" و"مصدر ميميّ" يمكن أن يقال اسم فاعل "للمبالغة بالعمل" واسم فاعل لمن "رسخت به صفة الفعل"، مثلاً.

وقد يسأل سائل: ماذا تقول في تغير حركة عين اسم الفاعل من غير الثلاثي، بين الفتح والكسر، أوليست قد حولت المعنى الصرفيّ إلى اسم المفعول؟ والجواب عن هذا السؤال: أن المقصود من تأثير البنية الصرفية للمصادر والمشتقات – حسب ما ظهر سابقاً– هو أنه قد أثر في إيجاد مصطلح جديد، بينما في هذه الحالة، فإن اسم الفاعل موجود في الواقع، واسم المفعول كذلك، ولكن البنية الصرفية الدالة على كل منهما تشكلت وفق سنن العربية لتدلّ على أحد المعنيين.

وهنا يمكن أن نصلَ إلى هيكلة تأثير البنية الصرفية، وجعله في إطارين:

١. **تأثير بنيوي**: وهو تأثيرٌ يمنح البنية الصرفية حق الاصطلاح على المفهوم فقط، دون أن يمسّ الدلالة الصرفية العامّة للبنية الصرفية، وهو ما يمثله التغيير في بنية المصدر.

٢. **تأثير دلالي**: وهو ما ينتج عنه تغيرٌ في المعنى الصرفيّ للبنية الصرفية، وأمثلة هذا التأثير كثيرة، منها بناء اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي، السابق، وهنا لا يمكن القطع بأحقية البنية الصرفية في منح الدلالة الصرفية، ولا نفيها عنها، فالبنية الصرفية لها قوتها الإيحائية بهيئتها: حركةً وسكوناً وترتيباً لأصواتها، كما أن تحديد المعنى الصرفي بشكلٍ جازمٍ يخضع إلى أكثر من مجرد البنية الصرفية، ولكن ما يمكن قوله في هذا الجانب، إن تأليف العبارة، يدفع إلى تحرّي خصائص البنية الصرفية،

واختيار المناسب منها لأداء المعنى، هذا من جانب، ومن جانب آخر، تبقى سلطة البنية الصرفية على الدلالة الصرفية مقيدة، ولا تتجاوز العوامل المساعدة في تحديدها، أما أن تكون البنية الصرفية هي التي تقدّم تعريفاً للمفهوم الصرفيّ، فهذا ما لا يراه الباحث مطلقاً، بل ويعتقد أنه ساهم في وجود إشكالية تحديد الدلالة الصرفية للأبنية المشتركة، فإذا ما أزلنا أي سلطة للبنية الصرفية على المفهوم، فإن الوصول إلى الدلالات الصرفية سيكون بطرق جديدة، أكثر دقةً وأماناً.

ويمكن **تعريف المشتق** بناءً على ذلك، بأنه: اسمٌ يدلّ على وصف متعلق بالحدث، ومؤهلٌ للدلالة على الذات، كونه يصفُ شيئاً ماديّاً.

وبذلك، تتكامل الصورة بين المصدر والمشتق، فكلا الطرفين مؤهلٌ ليحلّ محل الآخر، بل، ويحل محل آخرٍ ضمن إطار مفهومه الخاصّ.

حدود المصادر والمشتقات:

يمكن النظر إلى المصادر والمشتقات من خلال ثلاثة جوانب، لها دورها في منح البنية الصرفية دلالتها الصرفية، وهي:

- الحدود الصرفية
- الحدود النحوية
- الحدود الزمنية

وتتداخل هذه الجوانب فيما بينها؛ لتقدم الدلالة اللغوية في صورةٍ تعبر عن مدى النضج الذي تحمله هذه اللغة ويحمله أصحابها الأوائل.

ولا يعني الاكتفاء بهذه الحدود، تجاهل حدودٍ أخرى متصلةٍ بالمصادر والمشتقات، كالحدود الدلالية، والحدود السياقية، ونحوها، إلا أن هذه الحدود المختارة، تمثل جوانب أكثر استقلالية من غيرها، فحدود الدلالة – على سبيل المثال– تمثل أحد مُخرجات الأنظمة اللغوية، وإن كانت تعدّ في ذاتها نظاماً لغوياً– ، والسياق– مثالاً آخر– هو أحد العوامل المساعدة في تحديد الدلالة، ويمثل طرفاً من طرفي الدلالة التي تعتمد على مقالة:

"المقام والمقال"، و هذان الجانبان، في نهاية المطاف، يشكلان مرحلة متأخرة من الوجود البنائي للغة، إذا نظرنا إلى الجانب الاستعمالي الواقعي، الذي يعتمد على المتلقي في فهـم المقصود، وهو مرحلة متأخّرة أيضاً، إذا نظرنا إلى جانب تشكيل اللغة وفـق منظومـة الاختيار التي يمارسها المبدع.

أما الحدود الثلاثة السالفة الذكر، فهي موطن تأسيس العمل اللغـوي- إن صـح التعبير- وجميعها يحمل في وجوده كمّاً من الأنظمة الموجهة لعملها، وتمارس دورها في تشكيل البنية الصرفية، ونقلها إلى حيز الوجود الفعّال، لتتحرك بعدها، في سياقات التعبير، ودلالاتها، وفيما يأتي، بيانٌ لهذه الحدود وملاحظة تأثيرها في البنية الصرفية المشتركة.

أولا: الحدود الصرفية:

يقصد بالحدود الصرفيّة، تلك الهيئات الصرفية التي تتشكل عليها الأبنية اللغوية، وطرق تشكيلها؛ حاملةً بتلك الهيئة معانيها الصرفية المتنوّعة.

ولن يكون الحديث عن طريقة بناء هذه الأبنية بالشكل التعليمي؛ فهذا ليس مـدار البحث، وإنما سيتجه الحديث نحو أهم المسائل التي يمكن أن تساعد في تأسيس الفـروق بين الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات، بالاعتماد على الضوابط البنائية لهذه الأبنية.

الحدود الصرفية للمصادر:

وتشكّل هذه الحدود نسبةً كبيرةً من الأبنية، التي تدل على المصادر بأنواعهـا، وقد سعى اللغويون إلى تحرّي ما يمكن تسميته بـ (الثبات) في كيفية بنائها فوصفوا هذه الأبنية، مع إقرارهم بعدم لزومية الأسس- المستخلصة وصـفياً- فـي بعـض أنـواع المصادر، على غرار لزومها في أنواع أخرى للمصادر، يقول سيبويه (١٨٠هـ): " وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل، جئت به أبداً على (فَعْلة)، علـى الأصـل؛ لأن الأصـل (فَعْل)، فإذا قلتَ: الجلوس والذهاب، ونحو ذلك، فقد ألحقت زيادةً ليست من الأصل، ولم تكن في الفعل، وليس هذا الضرب من المصادر لازماً بزيادته لـ(بـاب فَعَـل) كلـزوم الإفعال والاستفعال ونحوهما لأفعالهما، فكان ما جاء على (فَعَل) أصله عندهم (الفَعْلُ) في المصدر، فإذا جاءوا بالمرّة، جاءوا بها على (فعْلة)، كما جاءوا بـ(تمرة) على (تمـر)،

وذلك: قعدْتُ قعدة، وأتيتُ أتية"[١]، فكما هو ملاحظ من قوله: " وليس هذا الضرب من المصادر لازماً بزيادته لـ(باب فَعَل) كلزوم الإفعال والاستفعال ونحوهما لأفعالهما"، فالمصدران (الذهاب) و(الجلوس) من (ذهب) و(جلس)، ليسا بقياسيين في كل ما هو من باب (فعَل)، كما هو الحال مع ما جاء على بناء غير ثلاثي كـ(إفعال) و(استفعال).

ويمكن استخلاص الكيفية التي نهجها اللغويون من أجل وضع الأسس، الخاصة بمصدر الثلاثي، وجعلها في اتجاهين:

الاتجاه الأول: واعتمدوا فيه على فكرة اللزوم والتعدّي للفعل إلى جانب كثرة استعمال البناء ودلالته على مرض أو صوت أو حركة أو لون، وغيرها، كما جاء في المنصف لابن جنّي(٣٩٢هـ)، إذ يقول: "إنما كان الأصل في مصادر بنات الثلاثة المتعدّية عند الخليل (فعْلاً) بعد كثرته في السماع"[٢].

الاتجاه الثاني: اعتمدوا فيه على باب بناء الفعل الماضي مع مضارعه (فعل يفعل)، وهنا تدمج البنية بالدلالة ضمنياً، إذ تتغير الدلالة بين الأبنية بتغير حركة العين، ومن أمثلة هذا الاتجاه ما ذكره الجرجاني بأنّ " أبنية المصادر من "(فعَل يفعِل) بفتح العين في الماضي وبكسرها في المضارع، ضرْب وعجْز، وكذِب، ..."[٣].

وهذا التحول في مسار وصف أبنية المصادر الثلاثية، يعكس طبيعة التنوع في بنائها بصورة استدعت التفكير بطريقةٍ أخرى لضبطها، على العكس من أبنية المصادر الأخرى، كغير الثلاثية والنوع، وغيرهما، التي لم تتعدد الآراء في طريقة بنائها، أو اعتمادها للدلالة على المصدر.

وأما مصادر الأفعال غير الثلاثية، فإن اللغويين كانوا أكثر ثقة ً في تحديدها، وأكثر قياسية ً، أيضاً، بحيث لا يكاد يخرج عن وصفهم لتلك المصادر إلا النزر اليسير.

وعليه، يمكن تقسيم قضية الثبات في الحدود الصرفية للمصادر إلى قسمين:

---

(١) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج٤، ص٤٥.

(٢) ابن جنّي (١٩٥٤): المنصف شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، ط١، ج١، ص١٧٩، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامّة.

(٣) عبدالقاهر الجرجاني: المفتاح في الصرف، مصدر سابق، ص٦٣.

<u>القسم الأول</u>: <u>الثبات المطلق</u>: وتبنى معه المصادر بأنواعها بناءً ثابتاً، يطّرد مع كل فعلٍ يرادُ الإتيانُ بمصدره، ومن أمثلته: مصادر الأفعال غير الثلاثية، ومصدرا المرّة والهيئة من الثلاثي ومن غير الثلاثي، والمصدر الميمي من الثلاثي ومن غير الثلاثي، والمصدر الصناعيّ.

<u>القسم الثاني</u>: <u>الثبات النسبيّ</u>: وتشكل مصادر الأفعال الثلاثية المثال الأوضح لهذا القسم، إذ لا يجزم اللغويون بوجود قاعدةٍ ثابتةٍ مطّردةٍ، تلزم كل مستخدمٍ للغة أن يبني كلامه عليها، كما ظهر في تعبير سيبويه السابق، على الرغم من واقعية الأسس التي أقرّها علماء اللغة.

ويفيد هذا التقسيم في إجلاء المواطن التي يمكن أن يحدث فيها الاشتراك الصرفيّ، بنيويّاً كان أم دلالياً، وكذلك المواطن التي يتأكد فيها حصول ذلك الاشتراك؛ وحتماً ستتضح الصورة عند الحديث عن الحدود الصرفية للمشتقات.

<u>الحدود الصرفية للمشتقات</u>:

الحدود الصرفية للمشتقات هي كحدود المصادر الصرفية، من حيث انقسامها إلى قسمين، باعتبار الثبات النسبي والثبات المطلق، ولكن هذا التقسيم لا يكاد يتضح بجلاءٍ كما هو حال المصادر.

فإذا كان كل من: اسم الفاعل واسم المفعول واسمي الزمان والمكان ، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، يمكن بناؤه وفق منهجٍ ثابت، كأن تعتمد أبنية كل من: فاعل ومفعول ومفعَل ومفعِل، وأفعل، وفعْلان، على التوالي، أبنية ً تحمل تلك الدلالات، وربط هذه الأبنية ببناء (فعل)- الفعل- باختلاف حركة عينه، وتعديه أو لزومه، وصحّة لامه واعتلالها، فإذا كان هذا حاصلا، فإنه لا يقدم ضابطاً صرفياً ثابتاً، يحدد موطن البنية الصرفية الأصليّ، أو دلالتها الصرفية الأصلية؛ فجميع اعتبارات هذه الأبنية قد جُمِعت من المادة المسموعة، التي كانت تتنوع بتنوع السياقات التي ترد فيها؛ ولذلك، لوحظ في عبارات اللغويين، حول بعض هذه الأبنية، ما يشير إلى مفهوم "الغالبية"[1]، أو "الدلالة

---

(١) انظر: الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٠٤.

الجامعة"[١]، في الأبنية الصرفية، مما يوحي بهلامية الدلالة الصرفية لأبنية المشتقات– إن صح التعبير– إذ تتوزّع هذه الدلالة على مجموعة من الأبنية، دون اعتبارٍ لأيّ حدود خاصّة لهذا البناء أو ذاك، مما يدفع إلى الوقوع في دوامة افتراض البنية الصرفية الأصل، والبنية الصرفية الفرع، وأيّ هذه الأبنية مختصّ بهذه الدلالة أو تلك؟، وما شابه ذلك.

ومن جانب آخر، يُلاحظُ أن بعض دلالات المشتقات مثل: المبالغة، قد وصفها اللغويون بأنها لا تجري على نظام محدد، بل هي أبنية حملت تلك الدلالات، ولا سبيل إلى الكشف عن طرق اشتقاقها، فأبنيتها " كلها سماعية، فيحفظ ما ورد منها، ولا يقاس عليه"[٢] على الرغم من أن بعضهم حاول أن يحدد قياسية بعض أبنية المبالغة[٣].

وعليه، فقد كانت جميع الأصول التي قررها اللغويون فيما يخص الأبنية الصرفية للمشتقات، إنما هي من باب الغالبية، أو الدلالة الجامعة، التي مكنتهم من إحصاء عددٍ من الأبنية ووضعها تحت أبوابها الصرفية، وربما وضعوا البنية الواحدة تحت أكثر من باب، كما هو واضح في بناء (فاعل) في دلالته على اسم الفاعل وعلى الصفة المشبهة، وربما تأولوا البنية بدلالة بنية أخرى لبابٍ صرفيٍّ آخر، كاعتبارهم (فعيل) بمعنى (مفعول)؛ ولذلك وجد من بين أحكامهم على كثيرٍ من الأبنية الحكم بالشذوذ، أو مخالفة القياس.

إن هذا التداخل بين أبنية المشتقات، يشابه إلى حد كبير ما عليه أبنية المصادر، بل إن الجمع بين دلالات المصادر ودلالات المشتقات لهو من دوافع زيادة التداخل، بأنواعه التي تقررت سابقاً، ولكنه ليس السبب الوحيد في تفسير هذا التداخل.

ويمكن القول، إن مواطن الالتقاء بين أبنية المصادر والمشتقات، إنما تزداد حدّتها في الأبنية ذات الثبات المطلق، عندما تتوافق طرق بنائها مع طرق بناء أبنية أخرى تماثلها في المستوى العددي لأحرف الكلمة، كبناء المشتقات من غير الثلاثي، وإذا كان هذا الثبات واضحاً وقياسياً ومطرداً في مثل هذه الأبنية، فإنّ ما سواها من الأبنية ذات

---

(١) انظر: الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٠٥.

(٢) الغلاييني، مصطفى (١٩٩٣): جامع الدروس العربية، ط٢٨، ج١، ص١٩٣، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت.

(٣) انظر: قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال: ط٢، ص١٥٣.

الثبات النسبي، أو تلك التي لا تخضع لنظام محدد، تعد نقطة لا يمكن التنبؤ بدلالتها الصرفية، كذلك، إلا بما نستمده من معطيات الاستعمال وواقع السياقات التي ترد فيها.

وفي سبيل الوصول إلى المنهج الذي اتبعه اللغويون في تحديد أبنية الأبواب الصرفية، يمكن ملاحظة اهتمامهم بوصف البناء الصرفي للدلالة الصرفية بالانطلاق من هذه الدلالة، فذكروا أنه يتوصل إليها ببناء كذا من الفعل كذا إن كان ثلاثياً، وبصورة كذا من غير الثلاثي، كما في حديث الاستراباذي عن بناء اسم المفعول: "وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول، ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه، إلا في فتح ما قبل الآخر؛ لأنه كذلك في مضارعه"[1].

وإن حصل أن تعرضوا للبناء الواحد بأنّه قد يدل على معنى صرفي معيّن، فإنما هو في معرض الحديث عن باب صرفي اشتركت فيه هذه البنية مع باب صرفي آخر، كحديث الاستراباذي عن بناء (فُعال) في معرض باب المصدر، إذ يقول: "ويجيءُ (فُعال) من غير المصادر بمعنى المفعول، كالدقاق والحطام والفتات والرفات"[2].

ومن هنا، يمكن اعتبار الحدود الصرفية للمصادر والمشتقات عاملاً مهماً من عوامل الاشتراك الصرفي بنوعيه: الدلالي والبنيوي، بما تمتلكه هذه الحدود من أغشية هلامية تضمحل أمامها الفروق بين الدلالات الصرفية، وإنّ معرفة هذه الحقيقة تساهم في تخفيف حدة القلق من ظاهرة الاشتراك الصرفي- إن صح التعبير- باعتبارها ظاهرة طبيعية تمثل واقع اللغة، كما شكل مفهوما المصادر والمشتقات حلقة ربط طبيعية بينهما، يدلّ أحدهما على الآخر بحسب سياقات التعبير اللغوية.

ثانيا: الحدود النحوية:

يقصد بالحدود النحوية للمصادر والمشتقات، الدور النحوي الذي تقوم به أبنيتها ضمن التركيب السياقي، وما يترتب على وجودها في العبارة من تأثير إعرابي على ما يتعلق بها من كلمات السياق، وبلغة أخرى: دورها ووظيفتها النحوية في العمل الإعرابيّ،

(١) الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية، مصدر سابق، ج٣، ص٤٢٨.

(٢) السابق نفسه: م١، ج١، ص١٠٩.

في ظل تركيبها النحويّ، وهو ما اشتهر في كتب النحو بعنوان :"عمل المصادر والمشتقات".

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموضوع، وإن كان لايخصّ الأبنية الصرفية في ذاتها؛ لكونه موضوعاً نحويّاً، إلا أن له ارتباطاً مؤثراً بأبنية المصادر والمشتقات، إذ تحمل هذه الأبنية من الخصوصية في هذا المجال ما يجعلها تتميز فيما بينها بسبب موقعها الإعرابي، أو بما تمتلكه من خصائص تمكنها من أداء أدوارٍ نحوية بوصفها عوامل إعرابية.

وفائدة معرفة هذا الدور في مجال البحث الحالي، تتمثل في التفريق بين الأبنية الصرفية باختلاف دلالاتها الصرفية، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يستخدم الوصف مصدراً وذلك بحسب السياق النحوي الذي يرد فيه، كما ذكر ذلك سيبويه تحت باب "ما أجري مجرى المصادر المدعوّ بها من الصفات، وذلك قولك: هنيئاً مريّاً، كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهنّأه ذلك هنيئاً، وإنما نصبته؛ لأنه ذكر لك خيراً أصابه رجلٌ فقلت: هنيئاً مريئاً"[١]، فالنصب لـ(هنيئاً) إنما هو بتقدير فعلٍ و(هنيئاً) مع كونها وصفاً، إلا أنها بهذه الحالة الإعرابية تعدّ مشابهةً للمصادر التي تُنصب بأفعالها؛ ولذلك أعقب سيبويه هذا الكلام بقوله: " كأنه إذا قال: هنيئاً له الظفر، فقد قال: ليهنئ له الظفر، وإذا قال: ليهنِئ له الظفر، فقد قال: هنيئاً له الظفر، فكل واحدٍ منهما بدلٌ من صاحبه، فلذلك اختزلوا الفعل هنا، كما اختزلوه في قولهم: الحذرَ، فالظفر والهنءُ، عمل فيهما الفعل"[٢]، ومن هنا لا يحكم على (هنيئاً) وهي على بناء (فعيل) بأنها صفة مشبهة، أو نحو ذلك، بل هي مصدرٌ ناب عن فعله؛ فالمصدر هو ما يصح أن يُنصب بتوفر شرطٍ كنيابته عن فعله، وهذا من أحد أبواب الاشتراك الصرفيّ.

وإذا كان المثال السابق يظهر للسياق النحوي دوراً في تحديد الدلالة الصرفية للبناء الصرفي، فإنّ البناء الصرفي ذاته له دوره في منح الكلمات التي تجاوره في التركيب مواقع إعرابية، بوصفه عاملاً نحوياً، ومن أمثلة ذلك ما ذكره سيبويه، أيضاً: "

---

(١) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٣١٦-٣١٧.

(٢) السابق نفسه: ج١، ص٣١٧.

أنك ترى الصفة تجري في معنى يفعَل، يعني: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً، وتنصب كما ينصب الفعل"(١).

وما من شكٍّ في أهمية هذا الدور حين يتخذ وسيلةً للتفريق بين الأبنية الصرفية ودلالاتها باعتبارها أوصافاً أو مصادر أو أسماء، يقول سيبويه في ما يوضح هذا الدور: " وتقولُ: أعبدُ الله أنتَ له عديلٌ، وأعبدُ الله أنت له جليسٌ؛ لأنك لا تريدُ به مبالغةً في فعْلٍ، ولم تقلْ: مجالسٌ فيكون كـ(فاعلٍ)، فإنما هذا اسمٌ بمنزلة قولك: أزيدٌ أنت وصيفٌ له أو غلامٌ له... فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء، فـ(فاعل)، وإنما جازَ في التي بُنيت للمبالغة؛ لأنها بنيت للفاعل من لفظه، والمعنى واحدٌ، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجري الفعل، يدلك على ذلك أنها قليلة، فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل، فإنما هي بمنزلة (غلام) و(عبد)؛ لأن الاسم على (فَعل يفعَل) فاعل، وعلى (فُعِل يُفعل) مفعول، فإذا لم يكن واحدٌ منهما، ولا الذي لمبالغة الفاعل، لم يكن فيه إلا الرفع"(٢).

وبالنظر في المصادر والمشتقات العاملة، فيمكن تحديدها كما يأتي:

أما المصادر العاملة، فهي: المصدر الصريح واسم المصدر، والمصدر الميميّ، في جميع أحوالها: مقترنة بـ(أل)، أو مضافةً، أو مجردةً منهما، إذ يتوصل إلى صحة عمل المصدر أنْ تصح نيابته عن فعله، أو أن يصح تقديره بمصدر مؤول بأحد الحرفين المصدريين (أن، ما)، وطبيعة عمله تتصل بعلاقته بالفعل، من حيث كونه لازماً، فيتطلب فاعلاً أو نائبَ فاعل، ومفعولاً أو أكثر في حال كونه متعدياً(٣).

ويمكن القول، إن عدم إعمال بقية المصادر أمرٌ عائدٌ إلى نوع الكلمة التي تبنى منها، فأبنية المرّة، والهيئة، والمصدر الصناعيّ، تبنى من الأسماء؛ لذا، فهي تتعلق في بنائها بالاسم، ويدلّ على ذلك التفريقُ بين مصدري المرّة والهيئة وبين المصدر الصريح، في حال وجود التاء في الصريح، بأن يوصف المصدر بكلمة تدل على المرة أو الهيئة،

(١) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص٢١.

(٢) السابف نفسه، ج١، ص١١٧.

(٣) انظر: الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، مصدر سابق، ج٣، ص٢٧٦-٢٨٠.

وقد دفعت شدة الاتصال، بين هذين المصدرين وبين المصدر الصريح، اللغويين إلى أن يعدّوا بناء (فعْل) أصل أبنية المصادر[1]، وأما أمر المصدر الصناعيّ فهو أكثر وضوحاً في تعلّقه بالاسم.

ومن هنا، يظهر أن تعلّق المصدر بالفعل، كان مدعاةً لأن يعمل عمله، وهذا موطن من مواطن االتقاء المصادر بالمشتقات التي تعمل عمل فعلها، مما يمكن أن يعدّ سبباً من أسباب الاشتراك الصرفي بينهما، أو على الأقلّ، مخففاً من حدة الاختلاف الدلالي بينهما، بحيث يسهّلُ اشتراكُهما، في عمل أفعالها، الاشتراكَ في الدلالة.

وأما المشتقات العاملة، فهي: اسم الفاعل، و الصفة المشبهة به، ومبالغته، واسم المفعول، واسم التفضيل، إذ تعمل هذه المشتقات مفردة ومثنّاةً ومجموعة، باشتراط أحد اتجاهين، عامّين، في ضرورة عملها[2]:

الأول: اشتراط بنيويّ، يمنح المشتقَّ القدرة على العمل النحوي، ويتمثل باتصاله باللاحقة (أل)، فيعمل عمل فعله، لازماً أو متعدّياً.

الثاني: اشتراطٌ سياقيّ، يتمثل في اعتبارات سياقية للمشتق، كأنْ يسبق بنفي أو استفهام، أو وقوعه حالاً أو خبراً أو نعتاً، أو اقتصار دلالته على الزمن الحاضر أو المستقبل، فيعمل، أيضاً، عمل فعله، لازماً أو متعدّياً[3].

وبالنظر في استثناء اسم الزمان والمكان واسم الآلة من العمل النحويّ، يتأكّد دور الفعل في منح المشتقات، وكذلك المصادر، خاصية العوامل النحوية، فالزمان والمكان والآلة، بالمعنى العام لا تجري الأحداث، بل هي مسرح لها، وآلةٌ، يستخدمها ويُستخدم فيها، وبها، شيءٌ آخر، فهي ليست ذات أثرٍ فعليّ، وإنما مناخٌ صالح للحدث، على العكس من اسم الفاعل، ومبالغته وصفته، واسم المفعول، واسم التفضيل، وهي مشتقات يمكن أن تؤول بأفعال، وهذا ما يمكن فهمه من إشارة الاستراباذي لفلسفة عمل المصادر

(١) انظر: المبرّد، أبا العباس محمد بن يزيد: المقتضب من كلام العرب، تحقيق محمد عبالخالق عضيمة، م١، ج٢، ص١٢٤ وما بعدها، عالم الكتب، بيروت.

(٢) انظر: الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، مصدر سابق، ج٣، ص٢٨٠-٢٨٣.

(٣) سيأتي الحديث عن الحدود الزمنية للمصادر والمشتقات بشكل مستقلّ، انظر ص٥١.

والمشتقات- إن صح التعبير- إذ يقول: " وأما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما [أي: المرفوع والمنصوب] فليس بوضعيّ ولا تابعٍ للوضعيّ، بل عقليّ، وقد طرأ الوضع على العقل وأزال حكمه؛ لأن الواضع نظر إلى ماهيّة الحدث، لا إلى ما قام به، فلم يطلب، إذن، في نظره، لا فاعلا، ولا مفعولاً، وكذا اسم الفاعل، فإن لفظه في نظره دال على الفاعل، فلا يطلب لفظاً آخر دالاً عليه، وكذا اسم المفعول، فإنه وضع دالاً على المفعول، فكان حقّ هذه الأشياء ألاّ تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول؛ لكنها شابهت الفعل فعملت عمله، ومشابهة اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر، لفظاً ومعنًى...فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل"[١].

وبناءً على ما سبق، فإن المشتق إذا ارتبط بفعله بالمعنى، فإنه يعمل، ويعدّ بذلك أيضاً مشتقاً، وبغير ذلك، يترتب أمران: **الأول:** خروجه من الوصفية إلى الاسمية، وهذا ما يدفع بكثيرٍ من التساؤلات حول الأبنية الصرفية ذات الدلالة على المشتقات، وكذلك المصادر، أيطلق عليها وصف الاشتقاق، أم لا؟ وهي مسألة ذات أهمية في موضوع هذا البحث، و**الثاني:** امتناعه من العمل النحويّ، المتعلق بعمل الفعل.

ولاشكَّ في أن التفريق النحوي بين المشتقات يفيد في تحديد دلالة أبنيتها الصرفية، ومن أمثلة ذلك التفريق بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل، إذ تضاف الصفة المشبهة إلى فاعلها في المعنى، ويتعذر ذلك في اسم الفاعل، فتتضح دلالة البنية الصرفية بهذا الوصف.

وتجدر الإشارة إلى أن عمل المشتقات متفاوت فيما بينها، ففي الوقت الذي يعمل فيه اسم الفاعل النصب حال كونه متعدّياً مع توفر شروط عمله، فإنه يحتفظ بفاعلٍ مضمرٍ فيه[٢] بينما يكتفي اسم التفضيل بالفاعل[٣]، وقد يتبعه منصوبٌ على التمييز، بينما تتنوع صور عمل الصفة المشبهة في الاسم بعدها ما بين نصبه على التمييز أو على تشبيهه

---

(١) الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية، مصدر سابق، ج٣، ص٤٠٤.

(٢) انظر: سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص١٨٩. ويجوز أن يرفع فاعلاً أو ينصبَ مفعولاً، مثل: ما كاتبٌ خالدٌ درسَه.

(٣) انظر: الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، مصدر سابق، ج٣، ص٢٨٣.

بالمفعول، أو ترفعه على الفاعلية، أو تجرّه بالإضافة، بحسب أحكام كل اسم[١]، وينفرد اسم المفعول بالرفع على نيابة الاسم للفاعل؛ كونه يصاغ بمعنى الفعل المبني للمجهول[٢] وإذا كان اسم المفعول من فعلٍ متعدٍّ لمفعولين، فإنه يرفع نائب فاعلٍ وينصبُ مفعولاً، مثل قولك: أموهوبٌ خالدٌ هديّةً.

وتشترك جميعها في إمكانية إضافتها إضافة لفظية، ولها في ذلك أحكام متنوعة؛ وهي وسيلة مهمة للتفريق بين أبنيتها، ففي الوقت الذي يمتنع معه إضافة اسم الفاعل إلى فاعله في المعنى، يتحتم اعتبار دلالة البنية، في مثل هذه الحالة أنه صفة مشبهة، التي تضاف إلى فاعلها في المعنى، وهذا ما جعل ابن مالك يجعل من هذه الميزةِ الميزةَ الأقوى في ضبط الفرق بينها وبين اسم الفاعل، إذ يقول: " وضبطها، بصلاحيتها للإضافة إلى ما هو فاعلٌ في المعنى، أولى من ضبطها بالدلالة على معنًى ثابت"[٣].

ولا ينفصل التفريق النحوي بين المصادر والمشتقات، عن مسألة الحدود الزمنية لكل بناءٍ من أبنيتها، فارتباط عملها بالفعل، كما سلف، يفرض تدخل الدلالة الزمنية فيها؛ لارتباط هذه الدلالة بالفعل، بحسب معطيات الدرس اللغويّ المبثوثة في كتب اللغة، كما يقول سيبويه: " وأما الفعل فأمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع"[٤]، بالإضافة إلى كون الزمن اللغوي قد تنوع مفهومه فيما بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، الذي ينتج من التركيب، أو السياق، وهذا يستدعي الحديث عن الحدود الزمنية للمصادر والمشتقات لمعرفة أثرها في تحديد دلالة أبنيتها الصرفية.

---

(١) الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، مصدر سابق، ج٣، ص٢٨٢-٢٨٣.

(٢) السابق نفسه: ج٣، ص٢٨٢.

(٣) ابن مالك، محمد بن عبدالله بن محمد (٢٠٠٠): شرح الكافية الشافية، تحقيق على محمد معوّض وعادل أحمد عبدالمقصود، ط١، ج١، ص٤٧٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص١٢.

ثالثا: الحدود الزمنية:

يقصد بالحدود الزمنية: الدلالات الزمنية التي تشير إليها أبنية المصادر والمشتقات، الماضي والحاضر والمستقبل، وما يتعلق بهذه الدلالات من مفاهيم كالتجدد والحدوث والاستمرارية، ونحوها.

ويأتي الحديث عن هذه الحدود انطلاقاً من أهميتها في تحديد الدلالة الصرفية للبنية الصرفية، للمصادر والمشتقات، إذ تختلف هذه الأبنية فيما بينها من حيث حملها للدلالة على بعض الأزمنة دون غيرها، أو تحمل الدلالة على أحد المفاهيم الزمنية دون غيره، مما يمنح هذه البنية دلالاتها الصرفية المحددة، أو انفتاحها على عدد من الدلالات.

ويمكن القول إن أساس النظر إلى أبنية المصادر والمشتقات وحملها للدلالة الزمنية هو علاقتها بالفعل، وهو المكون الصرفي الذي يحمل الدلالة الزمنية، كما قررها له اللغويون[1]، وإن كان هذا الربط- بين أبنية المصادر والمشتقات وأبنية الفعل- يعد مفارقة لغوية كونه يجمع بين الاسم والفعل، وهما مكونان لغويان لهما خصائصهما المنفردة.

وقد تقرر لدى اللغويين خلو الاسم من الدلالة على الزمن، إلا أنهما يلتقيان وفق نظام الاشتقاق اللغوي بالمادة اللغوية التي تجمع بينهما في دلالتهما اللغوية، التي يمنحها لكل منهما الجذر اللغوي، أو المادة اللغوية، وهذا يمكن أن يكون مسوغاً للجمع بينهما في حمل الدلالة على الزمن طالما وجدت مثل هذه العلاقة، أي: الارتباط بالجذر اللغوي.

وليس هذا هو المظهر الوحيد الذي يبرز ارتباط المصادر والمشتقات بالأفعال، فهناك الربط النحوي، الذي سبقت الإشارة إليه، وتبين كيف حملت هذه الأبنية القدرة على العمل النحوي، وشابهت أفعالها الزمنية المتنوعة.

ويدفع هذا الأمر إلى الإشارة إلى أن الحديث عن الحدود الزمنية يستلزم الحديث عن الحدود النحوية، ولكن الباحث آثر الفصل بينهما، والحديث عنهما بشكل مستقل، وقد أسبق الحدود النحوية، رغبة في تسهيل وتمهيد العرض لهما.

---

(١) انظر: سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص١٢.

هذا وإن الحديث عن الحدود الزمنية سيفرض الحديث عن بعض الجوانب النحوية، لما لهما من ارتباط وثيق في السياق اللغوي، وبالتالي التأثير على الدلالة الصرفية للبنية.

أولا: المفاهيم الزمنية المتصلة بالمصادر والمشتقات:

- **مفهوم الزمن اللغوي:**

يتحدث المهتمون بقضية الزمن عن عدة مفاهيم تحده، منها: الزمن الفلسفي، والزمن الفلكي، والزمن اللغوي، وما يهم الباحث في مقام الحدود الزمنية لأبنية المصادر والمشتقات هو الزمن اللغوي بفرعيه: الزمن النحوي والزمن الصرفي، ودور كل منهما في السياق اللغوي، وتحديد الدلالة اللغوية والصرفية[١].

فأما **الزمن الصرفيّ**، فقيل في تعريفه: بأنّه " الزمن في الفعل المستقلّ خارج السياق"[٢]، أي: أنه وظيفة البنية الصرفية[٣].

ويمنح هذا المفهومُ البنيةَ الصرفيةَ للفعل، امتلاك الدلالةِ على الزمان، وقد جعله اللغويون العرب القدماء في ثلاث صور هي: المستقبل، والحاضر والماضي، متأثرين في هذا التقسيم بالقسمة المنطقية، " فالدلالة الزمنية عندهم، هي صيغة الفعل بالوضع اللغوي، أي: جعل اللفظ بإزاء المعنى؛ وذلك أنّ المدلول عليه بالفعل هو الزمن الطبيعي– الماضي والحاضر والمستقبل– فالزمن أُلحِقَ بالصيغة الفعلية إلحاقاً عقلياً؛ باعتبار أن الأحداث لا تنفك عن الزمن مطلقاً، وهذه النظرة قائمة على الشكل... وقد استعمل النحاة الدلالة الزمنية وسيلة للتفريق بين أشكال الصيغ الفعلية"[٤].

---

(١) للتوسع في معرفة هذه المفاهيم انظر: جار الله، زهدي: الزمان الوجودي، ص٤٨-٥٤، دار الثقافة، بيروت– لبنان. وانظر: مطلبي، مالك(١٩٨٦): الزمن واللغة، ص١٠ وما بعدها، الهيئة المصرية العامة للكتاب. وللاطلاع على موقف علماء اللغة في القديم والحديث من مفهوم الزمن، انظر: الريحاني، محمد عبدالرحمن: اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

(٢) رشيد، كمال(٢٠٠٨): الزمن النحوي في اللغة العربية، ص٢٥، دار عالم الثقافة، عمان– الأردن.

(٣) انظر: حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص٢٤٢.

(٤) عبدالحميد، ليث أسعد(٢٠٠٦): الزمن النحوي في الشعر الجاهلي، ط١، ص٢١، دار الضياء، عمان– الأردن.

وقد أفرزت النظرة إلى زمنية الفعل مجموعةً من المبادئ الصرفية، منها: إقصاء أبنية الأسماء وتفريغها من الدلالة على الزمن، وكذلك تفريغ الفعل من الدلالة الزمنية في حال اختلفت دلالته الزمنية في التركيب عنها في السياق(١).

وقد دفع خروجُ دلالة الفعل الزمنية عما وضعت له في الأصل، آخرين إلى إعادة صياغة تعريف الزمن الصرفي باعتباره يعني: "أن تعبر الصيغة عن زمنٍ ما في مجالها الإفرادي، وتستمرّ في التعبير عنه في مجالها التركيبي"(٢)؛ وعليه، يمكن القول: إن امتلاك الفعل للدلالة الزمنية هو امتلاكٌ تجريدي، أي: هو نظريّة تسعى إلى تأطير الزمن اللغوي بإطار يسهّل التحكّمَ به والتعامل معه، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى اعتبار الأبنية الصرفية- الاسمية والفعلية، على حدٍّ سواء- في اللغة العربية تخلو من الدلالة على الزمن في مستواها الصرفي(٣).

ولا شك في أن الدلالة الزمنية، في نهاية المطاف، إنما هي وليدة السياق، وهذا ما يقوي الرأي القائل بتفريغ البنية الصرفية من الدلالة الزمنية، ولكن مع شيءٍ من التحفظ، إذ لايمكن إلغاء دور الفعل في منح الدلالة الزمنية للسياق، في كثيرٍ من السياقات التي يوجد فيها أو التي يغيب عنها، ويشاركه في إيجاد هذه الدلالة الكثير من القرائن اللفظية أو المعنوية، التي تحضر في السياق.

وأما **الزمن النحوي**: فهو " وظيفةٌ في السياق يؤديها الفعل، أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف"(٤)، ويلاحظ في هذا التعريف كيف يُساوَى بين الفعل وبين الصفة، أو الوصف- ويقصد به الأسماء المشتقة، أو الدالة على موصوف- في تأدية دورٍ سياقي يحمل الدلالة الزمنية.

---

(١) هذا فيما يتعلق بالجانب الصرفي المستقلّ عن التركيب، إذ يمنح التركيبُ البنية الصرفية- اسمية كانت أم صرفية- الدلالة الزمنية بحسب السياق الذي ترد فيه، فضلاً عن وجود بعض الأسماء ذات الدلالة الزمنية- كالظروف- وهذه ليست من ضمن حدود الدراسة.

(٢) مطلبي، مالك: الزمن واللغة، مصدر سابق، ص٢٥.

(٣) السابق نفسه: ص٨٢.

(٤) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٠.

وهذا يعني أيضاً، أن الزمن لا يرتبط في السياق بصيغة معينة، دائماً، "وإنما تُختار الصيغة، التي تتوافر لها الضمائم التي تعين على تحميلها معنى الزمن المعين المراد في السياق، فلا يهم إن كان الزمن الماضي آتياً من صيغة (فعل) أو (يفعل) ما دام يمكن بالتفريق بالضمائم والقرائن بين الأزمنة المختلفة، أن نختار من بين الصيغتين أصلحهما للدلالة على المعنى الزمني المراد في سياقٍ بعينه"(١).

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الزمن النحوي قد ساهم في ابتكار المصطلحات الزمنية، أو الاصطلاح على مفاهيم زمنية، هلامية الدلالة الزمنية- إن صحّ التعبير- أي: أنها ليست ذات فواصل زمنية محددة، كمفاهيم المضي والحضور والاستقبال؛ ويمكن القول بأنها مظهر للدلالة الزمنية، وليست هي الدلالة الزمنية؛ إذ لا تشير إلى زمن محدد، وإنما تُظهر الكيفية التي تتحقق في الأحداث في علاقتها بالزمن، فهي ما "يصدر عن معنى الحدث لا عن زمنه، وعن معنى النسبة لا عما تقع فيه من مكانٍ أو زمان"(٢)، ومن هذه المفاهيم:

- **مفهوم التجدد**:

التجدد، أو الحدوث، يشتركان في الدلالة على مفهوم واحد، ولا يذكر هذا المفهوم إلا ويذكر معه الفعل، حتى قيل: "التجدد الفعلي"(٣)، وقد ورد مفهومه في كتابات الأقدمين، ومنهم الخطيب القزويني(٤)، والجرجاني(٥)، كما اعتمده المحدثون أساساً للحكم على الجملة الفعلية، بأنها الجملة "التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً"(٦).

ويمكن تعريف التجدد بأنه: سمة تمتلكها البنية الصرفية للفعل، وتدل على وجود الحدث في الواقع بشكل تتكرر معه بدايته ونهايته، وكأن الحدث يجدد نفسه في كل مـرّة؛ وهذا ما دفع إلى تسميته بالتجدد.

---

(١) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٨.

(٢) مطلبي، مالك: الزمن واللغة، مصدر سابق، ص٥٧.

(٣) السابق نفسه: ص٥٠.

(٤) القزويني، الخطيب(١٩٠٤): التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبدالرحمن البرقوقي، ط١، ص١٠٨، دار الفكر العربي.

(٥) الجرجاني، عبدالقاهر(٢٠٠٤): دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، ط٥، ص٦٧، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٦) مطلبي، مالك: الزمن واللغة، مصدر سابق، ص١٦٣.

ومما يُستدلُّ به على صحّة هذا التعريف، قوله تعالى: " أولم يروأ إلـــى الطيـــر فوقهم صافاتٍ ويقبضْنَ"[1]، فقوله- سبحانه وتعالى- "ويقْبضْن" يدل على صورة الطيـــر الذي يرفرف بجناحه في أثناء طيرانه، والرفرفة حركة يتجدد معها انضمام جناح الطائر إلى جسمه ثم مدّه، والضم والمد حركتان تمثلان دورة كاملة لها بدايتها ونهايتهـــا، التـــي تتجدد في كل مرّة، ويمكن قياس هذه الفكرة على شواهد كثيرة.

ومن الجدير ذكره، أنّ التجدد لا يفرض الاستمرار في الحـــدث، بـــل إن فكـــرة الاستمرار أو الانقطاع، هي من خصوصية المعنى الفرعي للفعل، فإذا كان الفعل بعمومه دالاً على التجدد في أصله، فاستمرار هذا التجدد أو انقطاعه هو خصوصية بنيـــة الفعـــل المتواضع عليها: بنية الماضي وبنية المضارع، فالأولى تـــدل- فـــي أصـــل وضـــعها الصرفي- على انقطاع الحدث، والثانية على استمراره.

- **مفهوم الثبوت**:

يعدّ هذا المفهوم قسيم التجدد، ففي حين ارتبط التجدد بالفعل، كان الثبوت مرتبطاً بالاسم[2]، ويظهر- أحياناً- نسبياً في ثبوت دلالة بعض الصفات على موصوفها، مما أدى ببعض الباحثين إلى الدعوة إلى "إعادة النظر" في دلالة الثبـــوت هـــذه كمحـــدد للـــصفة المشبهة[3].

لقد كانت إشارات اللغويين إلى الثبوت تفتقد إلى التعريف الاصطلاحي له، وتكتفي بذكره كمميّزٍ للصفة المشبهة باسم الفاعل[4]؛ ولذلك، لا عجب في أن تتجه الدعوات إلـــى ترجيع النظر فيه، بوصفه ضابطاً لتحديد الدلالة الصرفية، في الوقت الذي يفتقد هو إلـــى ما يحدده ويضبطه.

---

(١) سورة الملك: ١٩.

(٢) انظر: القزويني، الخطيب: التلخيص في علوم البلاغة، مصدر سابق، ص١٠٨، وانظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص٦٧.

(٣) انظر: صفا، فيصل(٢٠١٠): الوظيفة وتحولات البنية، ط١، ص٥٩، عالم الكتب الحديث، إربد.

(٤) انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي: شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ج٣، ص٨٩، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ويمكن القول، إن مفهوم الثبوت بدلالته الصرفية وارتباطه بالاسم قد تـأثر بما عرف عن الاسم في الدرس اللغويّ في خروجه عن حدود الإطار الزمنـي، أي: حـدود البداية والنهاية للأحداث، ولايعني ذلك خلوّ البناء الصرفي للأسماء مـن الدلالـة علـى الزمان مطلقاً؛ لأن جميع الأسماء- سوى أسماء الله تعالى وصفاته- محدثة لهـا بـدايتها ونهايتها العامّة، التي تتصل بأصل العقيدة وهو أنّها موجودة بكلمة الله، ولكنّ المقصود هو الخلوّ من الدلالة على الزمان الذي تفرضه البنية الصرفية، وهذا الـزمن هـو المـضي والحال والاستقبال، ففي هذه الأزمنة، لا تتقيد الأسماء بدلالتها على أحدها، بل هي خارجة عن هذا الإطار، فمتى ما أطلق الاسم كانت دلالته مستوعبة لهذه الأزمنـة، سـوى مـا تفرضه القرائن السياقية، من اعتبارات زمنية خاصّة، تفرض الحكـم بتقييـد الـزمن[١]، والوصف يماثل الاسم في هذ الجانب، فكلاهما يخرج عن إطار زمنيّ في بنيته.

لذلك، يُفترَض في مفهوم الثبوت الدلالة على ما يقابل الحركة، أو الانتقـال، وإن الوصف والاسم، بحملهما لدلالة الثبوت يكونان مفرغين من هذه الحركة، وبالتالي الخروج عن إطار الزمان الذي ستستغرقه هذه الحركة، وهذا ما يستدعي تعريف الثبوت بحـدود تجمع بين نظرة المتقدمين للصفة المشبهة، التي قرروا لها الثبوت، وبين النظرة الحديثة، التي تلاحظ التناقض الذي يحمله هذا التقرير.

ويمكن حدّ الثبوت بأنه: سمة تمتلكها البنية الصرفية للأسماء، تخرج فيها دلالـة البنية الصرفية عن حدود الإطار الزمني الصرفيّ؛ بتفرّغها من (الحركة) التي تستند إلى تجدد وجودها بدايةً وانتهاءً[٢].

وما يقوي هذه الرؤية لتعريف "الثبوت" هو ما قدمته الأبحـاث الحديثـة، حـول ضوابط تحديد الصفة المشبهة، وسيُعرض لهذه الفكرة لاحقاً، وفيها ستتضح ماهية الحركة المقصودة.

---

(١) من الدراسات التي تحدد مثل هذه الاعتبارات الزمنية: سمير ستيتية في كتابه اللسانيات، ومهدي المخزومي في كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه، ومالك مطلبي في كتابه الزمن واللغة.

(٢) انظر: مطلبي، مالك: الزمن واللغة، مصدر سابق، ص٥٥.

ويتصل الحديث عن هذه المفاهيم بمصطلحات أخرى، لها ارتباطاها معها، مثل مصطلح الاستمرار، والانقطاع، وقد سبق أنّ الاستمرار والانقطاع مصطلحان يدلان على فكرة البداية والنهاية، لكنهما قد تكونان بداية ونهاية انقطعتا في الماضي، أو وصلتا حدود الحاضر، وقد تكونان بداية ونهاية متجددة الحدوث، تقدم زمن الوجود "الذي تقع فيه الحركات والسكنات للأعراض والجواهر، يتعاقب عليها الزمان مستمرّاً فليست هي منفكّة عنه"[١]؛ لذا كان هذان المصطلحان خاصّين بالأفعال، كنوع من الدلالة الفرعية للتجدد، الملازم للفعل، فلا يكون الفعل إلا متجدداً، ولكنه إما أن يكون متجدداً بانقطاعه مُضيّاً، أو متجدداً باستمراره حالاً، أو استقبالاً.

ثانيا: الزمن في أبنية المصادر والمشتقات:

تتصل أبنية المصادر والمشتقات بالمفاهيم الزمنية السابقة، من منطلق أنّ هذه الأبنية هي أبنية أسماءٍ وأوصافٍ؛ وهذه الأسماء لا تأتيها الدلالة الزمنية إلا من السياق، باعتبارها خارجة عن الإطار الزمني الصرفيّ، يقول مالك مطلبي: " إنّ الصفات والمصادر والجمل الاسميّة لا يمكن أن تقع في جدول زمني؛ لأن الأولى- الصفات والمصادر- ليست صيغاً زمنية، والثانية ليست صيغاً أصلاً حتى يمكنُ أن تتخذ موضعاً في هذا الجدول، إن الزمن يحصل لها في السياق عن طريق قرائن حالية أو لفظية"[٢].

وأما الدلالات الزمنية التي تكتسبها أبنية المصادر والمشتقات في السياق، ولها أثرٌ في تحديد دلالتها الصرفية، فهي كما يأتي:

- **المصادر**:

الحديث عن زمنية أبنية المصادر يعني الحديث عن أبنية المصدر الأصلي، وأبنية المصدر الميمي، وأبنية اسم المصدر، فقط؛ أما مصدر المرّة ومصدر الهيئة، والمصدر الصناعيّ، فهي خارجةٌ عن الدلالة الزمنية؛ بإطارها الثلاثيّ، ولعل السبب في ذلك عائدٌ إلى ما سبق أن ذُكر من فقدان هذه الأبنية الصلة بالأفعال من حيث العمل النحويّ، بينما كان للمصدر الميمي واسم المصدر ما للمصدر الصريح، من دلالةٍ زمنية، لما لهما من

---

(١) مطلبي، مالك: الزمن واللغة، مصدر سابق، ص٥٥.

(٢) السابق نفسه: ص١١٢.

علاقةٍ بالأفعال[١]، التي هي الأبنية الصرفية الأصيلة التي تحمل الدلالة على الزمن وهي مستقلةٌ عن السياق.

وترتبط دلالة المصدر على الزمن بعمله النحويّ[٢]، وتختلف دلالته الزمنية باختلاف التقدير الذي يصاحب عمل المصدر نحوياً، فتقدير المصدر بـ(أن) يفرض تقدير الفعل المضارع فيدل على الاستقبال، أو الماضي فيدل على المضي، وتقديره بـ(ما) يحمل تقديره بالفعل المضارع فقط ليدل على الحال[٣].

وتجدر الإشارة إلى التقسيم الثنائي للجملة العربية: إنشائياً وخبرياً، وتكون دلالة المصدر معه على الزمن على معنى الإنشاء، بمعنى فعل الأمر ويكون دالاً على الاستقبال، بينما يدل على الأزمنة الثلاثة على معنى الخبر بتقدير المصدر المؤول[٤].

والحقّ أن دلالة المصدر على الزمن، ليست بذات أثرٍ كبيرٍ في التفريق بين أبنيته أو بين أبنيته وأبنية المشتقات، ولكنها بالتأكيد ذات أثرٍ في تحديد الدلالة الصرفية لأبنية المشتقات.

- **المشتقات**:

وأبنية المشتقات، كأبنية المصادر، حملت الدلالة الزمنية بعلاقتها مع الفعل، وصحة تقديره فيها، والمشتقات التي تعمل هي المشتقات التي تحمل الدلالة الزمنية، فقط، أما غير العاملة، فليس لها إلا ما يمنحه السياق لها، بعد التركيب.

ولأهمية هذا الملمح الزمني في المشتقات، سيكون عرضه في كل مشتق على حدةٍ، ثم الإشارة إلى دوره وطريقة التمييز بين الأبنية الصرفية، من خلال الدلالة الزمنية.

---

(١) انظر: عبدالحميد، ليث أسعد: الزمن النحويّ في الشعر الجاهلي، مصدر سابق، ص٤٠.

(٢) انظر: الحدود النحوية للمصادر من هذا البحث، ص٤٦.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه عدّة السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ج٣، ص٢٠١ وما بعدها، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

(٤) انظر: رشيد، كمال: الزمن النحوي في اللغة العربية، مصدر سابق، ص٩٧.

- **<u>اسم الفاعل</u>:**

اشترط اللغويون لعمل اسم الفاعل إذا تجرّد من (أل) الموصولية شرطين: **الأول:** دلالته على الحال أو الاستقبال، و**الثاني:** اعتماده على نفيٍ أو استفهام، أو مُخبَرٍ عنه، أو موصوفٍ[(١)].

وبذلك، يصبح اسم الفاعل عاملاً في جميع الأزمنة، ويكون للتقدير دوره في تحديد هذه الدلالة مع (أل) بينما يقرر اللغويون أن اسم الفاعل المضاف يحمل الدلالة على المضيّ، واسم الفاعل المنون يحمل الدلالة على الحال أو الاستقبال[(٢)].

وأما عمل اسم الفاعل من رفعٍ أو نصبٍ أو جرّ، فله دوره في تخصيص الدلالة الزمنية، " فإعمال اسم الفاعل النصبَ يدلُّ على الحال أو الاستقبال"[(٣)]، وعمله الجرّ بالإضافة يحمله الدلالة على المضيّ[(٤)]، وقد عنون سيبويه بابين يدلان على الدلالة الزمنية لاسم الفاعل في كتابه، **فالأول:** "هذا بابٌ من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردتَ في يفعل، كان نكرةً منوناً"[(٥)]، **والثاني:** " هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعملُ فيه"[(٦)].

- **<u>الصفة المشبهة</u>:**

تعمل الصفة المشبهة مطلقاً، وهي محتملة الدلالة على الأزمنة الثلاثة، ووجودها السياقي هو القرينة، التي تحدد لها هذه الدلالة الزمنية، مع شيوع دلالتها على الحال[(٧)]، وهذا ما يمكن فهمه من قول الاستراباذي: " والذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست

---

(١) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص٢١٧.

(٢) انظر: سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص١٨١-١٨٨.

(٣) عبدالحميد، ليث أسعد: الزمن النحوي في الشعر الجاهلي: مصدر سابق، ص٤٦.

(٤) انظر: السابق نفسه: ص٤٧.

(٥) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص١٦٤.

(٦) السابق نفسه: ج١، ص١٨١.

(٧) انظر: السيوطي، جلال الدين(١٩٩٨): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، ج٣، ص٦٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

موضوعة للحدوث في زمانٍ، ليست موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى (حسنٌ) في الوضع إلا (ذو حسنٍ) سواءً كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن"[١].

- **اسم المفعول**:

وأحكام اسم المفعول في شروط العمل هي أحكام اسم الفاعل، ودلالته الزمنية كذلك، ومجمل هذه الدلالة على النحو الآتي[٢]:

- يصلح للأزمنة الثلاثة مع (أل) الموصولية، وتحدد هذه الأزمنة بالقرينة.
- إضافته تخلصه إلى الماضي.
- تنوينه يدل على الحال أو الاستقبال.

- **صيغة المبالغة**:

يختلف الكوفيون والبصريون في إعمال صيغة المبالغة، إذ يمنعها الكوفيون؛ بحجة عدم وجود الصيغة "التي بها يشابه اسم الفاعل الفعل، ويرون المنصوب بعدها بفعلٍ مقدّر"[٣]، وهذا النقص لا ينكره البصريون، بل يرون أنّ بناء المبالغة قد ملأ الفراغ النحويّ بمجرّد مبالغته لاسم الفاعل، وهذا البناء بهذه المشابه لا يقل عن مشابهة الصفة المشبهة في العمل، ومن هذا الجانب، أطلقت دلالة أبنية المبالغة على الزمن، فلم تحدد بزمن معين، أو يشترط لها دلالة زمنية معينة تعمل فيها[٤].

---

(١) الاسترابادي: شرح الرضي على الكافية، مصدر سابق، ج٢، ص٢٠٥.

(٢) رشيد، كمال: الزمن النحوي في اللغة العربية، مصدر سابق، ص٨٩.

(٣) السابق نفسه: ص٨٩.

(٤) انظر: رشيد، كمال: الزمن النحوي في اللغة العربية، مصدر سابق، ص٨٩-٩٠.

ثالثاً: الربط بين المفاهيم الزمنية ودلالات الأبنية الصرفية للمصادر والمشتقات:

لقد تبين أنّ مفهوم الزمن اللغوي المتعلق بالأبنية الصرفية هو الزمن النحويّ، الذي تكتسبه البنية الصرفية للمصادر والمشتقات من السياق، وتقدر معه هذه البنية بفعلٍ من جنس دلالة الزمن المتواضع عليها.

ومفاهيم الزمن النحوي المتعلقة بالأبنية الصرفية- قيد البحث- متفاوتة في دلالة هذه الأبنية عليها، أو حملها لها، مما يجعلها ذات تأثيرٍ في التفريق بين دلالاتها الصرفية، فمفهوم التجدد، أو الحدوث، ربطه اللغويون بمعنى اسم الفاعل[١]، بينما ربط الثبوت بمعنى الصفة المشبهة[٢]، ويمكن القول، إن تخصيص الثبوت للصفة المشبهة، منح أبنية المصادر والمشتقات الأخرى الدخول في دلالة التجدد أو الحدوث، التي تفترض أن يدخلها مفهوما الانقطاع والاستمرار، اللذان يدلان على تجدد منقطع، أو تجدد مستمرّ، أما الثبوت، فلا يتعلق بأيٍّ منهما، لمخالفته مفهوم التجدد.

ومما يقوي ذلك، ما ذكره صاحب (رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة) إذ يقول: "الاستمرار أعمّ من الثبوت والدوام؛ لأنه يكون تجددياً بتعاقب أفراده، وثبوتياً بدوام الثابت"[٣] فقوله: "تجددياً" يؤكد أنّ الاستمرار متعلق بفكرة الابتداء والانتهاء وهي ما لا يدخلها الثبوت، وأما قوله: "ثبوتياً بدوام الثابت" فيدل على الموصوف الذي يتكرر منه الحدث بنفسه هو، وهنا، لا يكون الموصوف ثابتاً من حيث اتصافه بهذه الصفة، وإنما ثابتاً باستمراره، هو لا غيره، بالقيام بالحدث المتجدد، ولا يعني هذا أنه متصف بالحدث اتصافاً ثابتاً؛ لأنه قد دخل في الإطار الزماني بتجدد صدور الحدث منه، وهو ما لا يدل عليه مفهوم الثبوت الذي تقرر.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص٢١٦.

(٢) انظر: السابق نفسه، ج٣، ص٢٤٥.

(٣) العبادي، أحمد بن قاسم الصباغ(١٩٨٣): رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، تحقيق محمد حسن عواد، ط١، ص٧٨، دار الفرقان، عمان.

وأما مفهوم الحركة الذي أشرت إليه في تعريف الثبوت، فهو يقترب مما ذكره فيصل صفا تحت مصطلح "أفعال التصرّف أو أفعال الحركة"[١]، وهي الأفعال التي تصدر عن فاعلٍ حقيقي، له إرادة في حدوثها، بينما جعل دلالة الفعل على حالةٍ قائمةٍ في نفس صاحبها، أو تحول إليها، أو اكتسبها بالخبرة أو التجريب فصار عالماً فاهماً لها في نفسه، "ولا يد له في إحداثها"، جعل هذا هو الضابط للصفة المشبهة، وأسمى الأفعال التي تصاغ منها بـ(أفعال الوضع)[٢]؛ لأنها لا تدل على فاعلٍ حقيقي[٣]، يصح أن يكون الوصف منها له اسم فاعل، وهذا هو من جملة ما خلصت إليه نتائج بحثه حول الصفة المشبهة[٤].

وبعدُ،،، فقد كانت النظرة إلى الحدود الصرفية والنحوية والزمنية، توطئةً للدخول في التمييز بين أبنية المصادر والمشتقات، يُفهم معها شيءٌ من طبيعتها، في صورة ازدادت معها فكرة الاشتراك الصرفي بينها وضوحاً، وأمكنت من تقديم أسبابٍ أخرى لهذه الظاهرة الصرفية اللغوية البارزة.

*****

(١) انظر: صفا، فيصل: الوظيفة وتحولات البنية، مصدر سابق، ص٦٩-٧٩.

(٢) انظر: السابق نفسه: ص٧٧.

(٣) انظر السابق نفسه: ص٧٩.

(٤) انظر: السابق نفسه: ص٨٦.

الفصل الثاني

الأبنية الصرفية المشتركة

المبحث الأول: الأبنية الصرفية المشتركة من الثلاثي

المبحث الثاني: الأبنية الصرفية المشتركة من غير الثلاثي

المبحث الثالث: تحليل وصف الأبنية الصرفية المشتركة

<u>المبحث الأول</u>

الأبنية الصرفية المشتركة

من الثلاثي

تمهيد

يمكن أن ينظر إلى البنية الصرفية ودورها في تحديد الدلالة الصرفية من جانبين:

الأول: جانب المفهوم الصرفي:

وفيه يُعرَّف المفهوم الصرفيّ تعريفاً اصطلاحياً يبرز دور الدلالة على المفهوم الصرفيّ، ويُربط عادةً بمجموعة من أشهر الأبنية التي حملت هذه الدلالة، كأن يعرّف مفهوم اسم الفاعل بأنه: " صفة تؤخذ من الفعل المعلوم؛ لتدل على معنًى وقع من الموصوف بها على وجه الحدوث لا الثبوت، ككاتب ومجتهد"(١)، وهنا يظهر كيف ذُكر المفهوم وتبعه لفظان يحملان صورة فاعل، ومفتعل، في إشارة إلى أن هذين البنائين يدلان على تلك الدلالة.

وقد لا يعرّف المفهوم الصرفيّ ويترك للبنية دورها في الإشارة إليه، فيكتفى بذكر المصطلح، ثم يسرد بعده مجموعة من الألفاظ التي تحمل هيئة صرفية تدلّ عليه، كقول الجرجاني: " فاعل: كضارب، وناصر، وواقف، وشذّ: حريص، وملك، ومسكين، وأشيب"(٢)، ويظهر أن الجرجانيّ قد اكتفى بالدلالة على اسم الفاعل بذكر اللفظ الذي يحمل هيئة معينة اشتهرت بالدلالة عليه، وقد حكم بالشذوذ على أبنية أخرى مع حملها لدلالة اسم الفاعل، كما يفهم من السياق(٣).

وفي كلا الصورتين السابقتين، يظهر المفهوم الصرفيّ هو الجامع لهذه الأبنية الصرفيّة، فقد سُردت مجموعة الألفاظ ذات البناء الصرفيّ الخاصّ، ضمن مجموعة واحدةٍ ترتبط برباط المفهوم الصرفيّ.

---

(١) الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، مصدر سابق، ج١، ص١٧٨.

(٢) الجرجاني، عبدالقاهر: المفتاح في الصرف، مصدر سابق، ص٥٧.

(٣) انظر: السابق نفسه: ص٥٧.

الثاني: جانب البنية الصرفية:

وفي هذا الجانب، يترك للبنية الصرفية، دورها في تحديد الدلالة الصرفية، على اختلاف سياقاتها، وإن كان ثمّة خلفية فكرية حول علاقتها بدلالة صرفية دون أخرى، أو كانت مشتهرة في بابٍ دون آخر، ولا يتم هذا الأمر للبنية الصرفيّة، إلا إذا كانت من الأبنية الصرفية التي ثبت اشتراكها الصرفي دلالياً أو بنيوياً.

وهذان الجانبان، يمثلان طرق دراسة البنية الصرفية- إن صح التعبير- والملاحظ على كثير من الدراسات التي تناولت البنية الصرفية، أنها اتبعت الطريقة الأولى، أي: الانطلاق من زاوية المفهوم لتحديد الدلالة التي تحملها البنية الصرفية، وحصرت هذه الأبنية تحت عناوين الأبواب الصرفية، وإن كان ذلك في ميدان البحث في الأبنية المشتركة.

ويؤخذ على هذه الطريقة أنها تفتقر إلى النظرة التي يتوقع معها أن تزيل اللبس الحاصل من اشتراك الأبنية الصرفية في أكثر من بابٍ صرفيّ، فهي في جمعها الأبنية تحت أبوابها الصرفية، مع إشارتها إلى الاشتراك الصرفيّ، تــُبقي دائرة اللبس مشرَعة، ولو بشكلٍ بسيط؛ لأنها لا تمنحُ البنية الصرفية المشتركة استقلاليتها التي مكنتها من الانزياح الدلالي بين الأبواب الصرفيّة.

كما لا يخفى ما لهذه الطريقة من أثرٍ في جعل السلطة التقديرية للمعنى الصرفيّ للبنية الصرفية في يد المفهوم العامّ للباب الصرفيّ، ومحدداته السياقية، فلا تعدو البنية الصرفية؛ بذلك، أكثر من أداة للتعبير عنه، وهذا مع صحته النسبية، إلا أنه يفقد البنية الصرفية أهميتها الكبرى في تيسير الوصول إلى الدلالة الصرفية في السياق، الذي سيكون بمعزل عن تعداد الأبواب الصرفية، ومحدداتها، وستكون البنية الصرفية منفردةً فيه، بما تمتلكه من قوى دلالية إيحائية.

أما الطريقة الثانية، فلم أعثر على أي دراسة متخصصة في هذا الميدان قد انتهجتها، وإن وردت بعض الإشارات إلى ملامح هذه الطريقة لبناءٍ أو أكثر في ثنايا بعض الأبحاث، مثلما فعل سيف الدين الفقراء في دراسته الموسومة بـــ(المشتقات الدالة

على الفاعليّة والمفعوليّة) حين خصص حديثه عن بناء (فعيل) مشيراً إلى الدلالات التي يحتملها، والقرائن المساعدة في تحديدها(١).

لذلك؛ اخترت السير وفق هذه الطريقة؛ بما تقدمه من استقلالية للبناء الصرفيّ حين يحمل دلالته، بذاته، وذلك بحسب سياقاته التي يرد فيها؛ مما يؤدي إلى تغيير كثيرٍ من المفاهيم المتعلقة بالأبواب الصرفية، ومن بينها: إزالة مفهوم ربط الباب الصرفيّ ببنية صرفية محددة، الذي تظهر كثيرٌ من الشواهد مخالفةً له ، ومن ثمّ، لا يبقى لمفهوم الاشتراك الصرفيّ أي دور في القلق المعرفيّ- إن صح التعبير- الذي يصاحب دراسة المعاني الصرفية، إذ سيكون التركيز على تحديد مفاهيمها وقرائن تخصيصها في السياق، وسيكون التعامل مع الأبنية الصرفية المشتركة أكثر حيويةً وتشويقاً؛ لأن الباحث سيباشره وهو يعلم تعدد الدلالات التي يمكن أن يصل إليها ضمن السياق الواحد.

وقد يسأل سائل عن جدوى تحديد طرق بناء المصادر والمشتقات من الأفعال، وتقسيمها ما بين ثلاثي وغير ثلاثي، ما دامت البنية الصرفية مستقلة في تحديد الدلالة الصرفية التي تجمعها في السياق.

والجواب عن هذا التساؤل، من شقين: فمن جانب فإن ما قام به العلماء من تحديدٍ لطرق بناء الأبنية الصرفية، إنما هو لغايةٍ تعليميةٍ؛ لتسهيل فهم هذه المفاهيم الصرفيّة من قبل المتعلمين، بل وكثيراً ما حكموا بشذوذ قواعدهم التي أصلوها لبناء تلك الأبنية(٢).

ومن جانب آخر، فإن طرق بناء الأبنية الصرفية وفق الطريقة التعليمية التقليدية يقدم للمتعلّم البناء الصرفيّ بمعزلٍ عن السياق؛ وبالتالي لن يكون ثمة خلافٌ في وجود هذه البنية ضمن مجموعة البنى الصرفية لبابٍ صرفيّ محدد؛ وعليه، فإن المتعلم ذاته،

---

(١) انظر: الفقراء، سيف الدين طه(٢٠٠٢): المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، دراسة صرفية دلالية، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، ص١١٦-١٢٠.

(٢) للاطلاع على موضوع الشذوذ في الصرف، يمكن الرجوع إلى كتاب: الشذوذ في الصرف العربيّ، للدكتور يحيى ربابعة، ففيه تأصيل لمفهوم الشذوذ ووصف كافٍ له.

سينتظر توظيف هذه البنية الصرفية ضمن سياقٍ محددٍ ليختبر مقدرته على تحديد دلالتها الصرفيّة، من عدمه(١).

وسنأتي على ذكر بعض الأبنية التي يظهر فيها الاشتراك الصرفيّ، في الصفحات الآتية.

*****

(١) يُلاحظ عند الحديث عن الأبنية الصرفية المشتركة من غير الثلاثي أنني انطلقت من المفهوم؛ وذلك لعموميّة تلك الأبنية على جميع المعاني الصرفيّة المشتركة فيها، وهذه الطريقة كانت أسهل، وأشمل مما لو تتبعت الأبنية من غير الثلاثيّ في التوصيف.

الأبنية الصرفية المشتركة

- **فِعْل**

1. **التكوين الصوتي**[1]:

يتكون هذا البناء من مقطع صوتي رباعيّ قصير مغلق بصامتين، في حالة الوقف، (ص ح ص ص)، نحو فِعْلْ، أما في حالة الوصل فإنه يتحوّل إلى مقطعين صوتيين: الأول: ثلاثيّ قصير مغلق (ص ح ص) والثاني كذلك، سواءً أكان وصله بالتنوين أم بصوتٍ من كلمة أخرى، نحو: فِعْلٌ/فِعْلُ الخير، وقد يتحوّل إلى مقطعين صوتيين، الأول: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، والثاني: ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، نحو فِعْلُهُم.

2. **المعاني الصرفية المشتركة**:

تشترك هذه البنية في الدلالة على عددٍ من المعاني الصرفيّة التي تتعلق بالمصادر والمشتقات، ومنها:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (وكانوا يصرُّون على الحِنْث العظيم)[2]، والحنث: الذنب أو الظلم أو الشرك[3].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (قال إنه يقول إنها بقرةٌ لا فارضٌ ولا بِكر)[4]، والبكر: وصف للمرأة العذراء.
- **اسم الفاعل**، نحو ما أورده ابن منظور: " الحِبّ يجيء تارةً بمعنى المُحِبّ"[5].

---

(1) الأساس الذي اعتمد في تقسيم أنواع المقاطع الصوتية هو: المقطع الثنائي القصير: ما يتكوّن من صامت وصائت قصير(ص ح)، المقطع الثنائي الطويل: ما يتكون من صامت وصائت طويل (ص ح ح)، المقطع الثلاثي القصير: ما يتكون من صوتين صامتين بينهما صائت قصير(ص ح ص)، المقطع الثلاثي الطويل: ما يتكون من صامتين بينهما صائت طويل(ص ح ح ص)، المقطع الرباعي القصير: ما يتكون من ثلاثة صوامت بعد أولها صائت قصير(ص ح ص ص)، وقد تقسم هذه المقاطع تقسيمات أخرى، والاجتهاد فيها كثير، وهذا ما آليت اعتماده.

(2) سورة الواقعة: ٤٦.

(3) انظر: ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة (حنث).

(4) سورة البقرة: ٦٨.

(5) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة (حبب).

- **اسم المفعول**، نحو قوله تعالى: (وفديناه بذِبْحٍ عظيم)[١]، الذبح: ما يعَدّ للذبح[٢].

٣. **التصنيف النوعي لاشتراك البنية:**

يمكن تصنيف نوع الاشتراك الصرفيّ لبنية (فِعْل) بأنه اشتراك صرفيّ بنيويّ؛ فالبنية الصرفية هي العنصر المشترك بين المعاني الصرفية السالفة الذكر، ولا يمنح تأويل معنى (فِعْل) باسم الفاعل أو المفعول خصوصية الاشتراك الدلالي بينه وبين بناءٍ آخر من هاتين الدلالتين؛ لأن تأويل (الحبّ) بالمحبّ إنما هو لتوضيح المعنى، لا أكثر.

٤. **محددات دلالة البنية:**

يمكن الاستفادة من المحددات الآتية للوصول إلى المعنى الصرفيّ للبنية الصرفية (فِعْل):

- **الحدود الدلالية الخاصّة بالمعاني الصرفية المشتركة في البناء:** وهي حدود مفهوم كل من المصدر والصفة المشبهة واسم المفعول، واسم الفاعل والدلالة السياقية على كل منها.
- **ربط البنية بفعلها الثلاثي، من حيث اللزوم والتعدّي:** وفي هذه الحالة يلاحظ أن اللزوم يبعد البنية (فِعْل) عن دلالته على المفعولية، ويبقيه في دائرة المصدرية أو الصفة المشبهة، أو اسم الفاعل ليستعان معها بالمحددات الأخرى للاقتراب من تحديد الدلالة الصرفية، أما التعدّي فيقرّبه من المصدرية والمفعولية والفاعلية، أكثر من الصفة المشبّهة.
- **التثنية والجمع:** وهنا يلاحظ أن الجمع الوارد لبنية فِعْل هو (أفعال)، ولا يجمع على هذا الجمع إلا في حال كونه مصدراً أو صفة مشبهة في الغالب، أما اسم المفعول على (فِعْل) فيقلّ جمعه عليه؛ وربما كان سبب ذلك قلّة استعمال هذا البناء في العربية بدلالة المفعول[٣]، أو اعتبار مجيء هذا البناء للدلالة على اسم

---

(١) سورة الصافات: ١٠٧.

(٢) انظر: عمر، أحمد مختار، وبمساعدة فريق عمل(٢٠٠٢): المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته، ط١، ص١٩٠، سطور المعرفة، الرياض.

(٣) انظر: عبابنة، يحيى(٢٠٠٠): دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيّة، ط١، ص٧٤، الشروق، عمّان- الأردن.

المفعول بأنه من قبيل الاسمية و ليس الوصفية[1]، ومن ثمّ يكون مجيء البنية (فِعْل) في حالة الجمع على (أفعال) دائرة بين المصدرية والصفة المشبهة واسم الفاعل، وتبتعد عن الدلالة على المفعولية، أما التثنية، فبالرغم من ورودها في القرآن الكريم بدلالة الصفة المشبهة، على نحو ما نجده في قوله تعالى: (فأصابها وابل فآتت أكلها ضعفين)[2]، إلا أنني لا أرى حرجاً في تثنية المصدر أو اسم المفعول أو اسم الفاعل على هذه البنية؛ إذ لا تكون التثنية مؤثرة في الدلالة الصرفية للبناء (فِعْل) كما هو حال جمعه.

- **وأخيراً، ينبغي مراعاة السياقات التي ترد فيها البنية، وملاحظة تخصيص الدلالة لمعنى صرفيّ دون آخر، أو انفتاحه على أكثر من دلالة.**

٥. الانفتاح الدلالي للبناء (فِعْل):

يمكن ملاحظة الانفتاح الدلالي لهذه البنية من خلال كلمة (كِبْر)، في الآيتين الآتيين:

أ. قال الله تعالى: (والذي تولى كبره منهم له عذابٌ عظيم)[3].

ب. قال الله تعالى: (إن في صدورهم إلا كبرٌ ما هم ببالغيه)[4].

فـ(كبر) في الآية الأولى هي صفة مشبهة، وفي الآية الثانية هي مصدر، وتأويل الآيتين هو ما يوضح ذلك، فـ(كِبْر) في الأولى وصف "معناه: أشد الشيء ومعظمه"[5]، وفي الثانية اسم لمعنى ما يختلج في الصدر،"فالمعنى: ما هم ببالغين مرادهم، الذي يأملونه، منك، في نفوسهم، الدالة عليه أقوالهم"[6].

*****

---

(١) انظر: السامرائي، فاضل(٢٠٠٧): معاني الأبنية في العربيّة، ط٢، ص٥٨، دار عمّار، عمان.

(٢) سورة البقرة: ٢٦٥.

(٣) سورة النور: ١١.

(٤) سورة غافر: ٥٦.

(٥) ابن عاشور، محمد الطاهر(١٩٨٤): تفسير التحريروالتنوير، ج٢٧، ص٢٦٨، الدار التونسية للنشر، تونس.

(٦) السابق نفسه: ج٢٤، ص١٧٤.

- **فُعْل**

١. التكوين الصوتي:

تتصف هذه البنية من الناحية الصوتية بالمكونات الصوتية ذاتها للبنية (فِعْل) مع ملاحظة الاختلاف في حركة الفاء في البنائين، أما من حيث المقاطع الصوتية، فالتشابه واضحٌ في حالتي الوقف والوصل.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

تدلّ البنية (فُعْل) على عدة معانٍ صرفيةٍ، أما ما يتّصل بالدلالة على المصادر والمشتقات، فأشهرها:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم)[١]، جهدهم: طاقتهم ووسعهم[٢].
- **الصفة المشبهة**، نحو: سَدِمَ فهو سادمٌ وسدمانٌ، مياهٌ سُدْم، إذا كانت متغيّرة، وصَلُبَ الشيءُ صلابةً فهو صليبٌ وصُلْب[٣].
- **المبالغة**، على نحو ما أشار إلى ذلك فاضل السامرائي إذ يقول: "وقد تأتي وصفاً يفيد المبالغة نحو قولهم: ناقةٌ عُبر أسفار، أي: تعبر عليها الأسفار"[٤].
- **اسم المفعول**، نحو من قرأ على الضّم قوله تعالى: (ثم إن لهم عليها لشَوْباً من حميم)[٥]، فقرأ (شُوباً)، "وقد نصّ العلماء على أنّ هذه القراءة ما هيَ إلا (فُعْل) بمعنى (مفعول)، أي: مشوب، كالنُّقص بمعنى المنقوص"[٦]، ولا شكَّ في أنّ الوصول إلى دلالة هذه البنية من خلال تتبع القراءات يُعدُّ حجة، تُضاف إلى

---

(١) سورة التوبة: ٧٩.

(٢) انظر: المعجم الموسوعي، مصدر سابق، ص١٣٠.

(٣) انظر: ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة(سدم)، و(صلب).

(٤) السابق نفسه: ص٥٩.

(٥) سورة الصافات: ٦٧.

(٦) عبابنة، يحيى: دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، مصدر سابق، ص٧٤.

استعمالات كثيرة تدل على مجيئها (فُعل)، بمعنى (مفعول) ، مثل: "الخبز بمعنى المخبوز، والطُّعم بمعنى المطعوم"[١].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

بملاحظة المعاني الصرفية التي جاءت عليها البنية (فُعْل)، تظهر نوعية اشتراكها الصرفيّ في صورتين: الاشتراك البنيوي، في دلالتها على المصدر والصفة المشبهة والمبالغة، والاشتراك الدلالي في دلالتها على اسم المفعول؛ لمجيء البنية بمعنى بنية (مفعول).

٤. محددات دلالة البنية:

- **التعدّي واللزوم:** إذ يساهم هذا الاعتبار في تقريب أو استبعاد المعاني الصرفية، وهنا يظهر أنّ اللزوم في الفعل المتعلّق بالبناء (فُعْل) مبعدٌ الدلالة على (المفعول)، وتبقى دلالته على المعاني الأخرى واردة في لزوم فعله أو تعدّيه.
- **الإفراد والجمع:** إذ تُجمع هذه البنية في حال كونها قابلةً للوصفيّة، على فُعْلَة، نحو: ثُنْيَة جمع ثُنْي[٢]، ولا يعني أنه الجمع الوحيد لها، ولكن بالنظر في المعاني الصرفية المتعلقة بالمصادر والمشتقات التي جاءت عليها البنية (فُعْل)، يلحظ أنه الجمع المستخدم لها في حال كونها وصفاً، إذ لم يطّرد هذا الجمع في شيءٍ "بل سمع في ألفاظ"[٣]، ويمكن أن يفسّر ذلك بالإشارة إلى أن هذه البنية هي من الأبنية المستعملة في الدلالة على الجمع ومن أشهرها، فهو"ينقاس في أفعل ومؤنثه فعلاء صفتين"[٤]؛ وعليه، يراعى في تحديد دلالته على المعاني الصرفية كونه يدل على وصفٍ مفردٍ، أم أنه يحمل دلالة الجمع، ومن ثمّ تؤخذ المحددات الدلالية الأخرى بعين الاعتبار في تخصيص دلالته.

---

(١) السامرائي، فاضل: معاني الأبنية في العربية، مصدر سابق، ص٥٨-٥٩.

(٢) انظر: الحملاوي، أحمد(٢٠٠٠): شذا العَرف في فن الصرف، ط١، ص١١٥، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

(٣) السابق نفسه: ص١١٥.

(٤) السابق نفسه: ص١١٦.

- **التذكير والتأنيث:** يستوي المذكر والمؤنث في بناء (فُعْل) إذا دلّ على المصدر أو المبالغة أو المفعولية، بينما يؤنث مع الصفة المشبهة، وبذلك، فإنّ مجيئه مذكراً يفتح مجال الدلالة على المعنى الصرفيّ، بينما يقربه مجيئه مؤنثاً من الصفة المشبهة.
- **المحددات الدلاليّة للمعاني الصرفية ومعطيات السياق وقرائنه:** إذ يكون لهذه المحددات دورها في القطع بالمعنى الصرفيّ المراد؛ إذ يرد البناء في السياق لخدمة غرض معنوي معين، يمكن أن يتوصل إليه بتأويل المعنى وتحديده.

٥. **الانفتاح الدلاليّ في بنية (فعل):**

يظهر الانفتاح الدلالي لهذه البنية من خلال تحديد دلالة كلمة (يُسْر) في الآيتين الآتيتين:

أ. قال الله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولايريد بكم العسر)[١].

ب. قال الله تعالى: (فالجاريات يسراً)[٢].

فـ(يسر) الأولى مصدر، والثانية صفة مشبهة، ويلاحظ اسم المعنى والوصفية من السياق، فـ(يُسْر) في آية البقرة: "من السهولة، ومنه اليسار للغنى"[٣]، فالمصدرية، أو اسم المعنى ظاهرٌ، وأما (يُسر) الثانية فتعني: "جريا ذا يسر، أى ذا سهولة"[٤]، والوصفية واضحة في هذا المعنى.

*****

(١) سورة البقرة: ١٨٥.

(٢) سورة الذاريات: ٣.

(٣) القرطبي، أبوعبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر(٢٠٠٦): الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق عبدالله عبدالمحسن التركي، ط١، ج١١، ص٤٢٧-٤٢٨، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

(٤) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله(١٤٠٧هـ): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، ج٤، ص٧٣٩، دار الكتاب العربي، بيروت.

• فَعْل

١. التكوين الصوتيّ:

لا يختلف هذا البناء عن البنائين السابقين في تكوينه الصوتيّ، إلا في تحرّك فائه بالفتحة، أما التكوين المقطعيّ فهو كسابقيه.

٢. المعاني الصرفيّة المشتركة:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (فأتبعهم فرعون وجنوده بغياً وعدواً)[١].
- **اسم الفاعل**، نحو قوله تعالى: (وبرّاً بوالديه ولم يكن جبّاراً)[٢].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (هذا عذبٌ فراتٌ وهذا ملحٌ أجاج)[٣].
- **اسم المفعول**، نحو قوله تعالى: (فلما تجلى ربه للجبل جعله دكّاً)[٤].
- **اسم التفضيل**، نحو قوله تعالى: (قل أفأنبئكم بشرٍّ من ذلكم)[٥].
- **اسم الآلة**، كما ورد في اللسان: "الفأس: آلة من آلات الحديد يُحفَر بها ويقطّع، أنثى، والجمع أفْؤس وفؤوس"[٦].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

تصنف بنية (فَعْل) وفق المعطيات السابقة على أنها تحمل نوعي الاشتراك الصرفيّ، ولكن بتفاوت، فالاشتراك الدلالي، كما في دلالتها على معنى (مفعول) وعلى معنى (فاعل)، والاشتراك البنيويّ، كما في دلالتها على المصدر والصفة المشبهة؛ أما دلالته على التفضيل؛ فيمكن القول إنه من باب الاشتراك الدلالي؛ فكما هو معلوم أنّ

---

(١) سورة يونس: ٩٠.

(٢) سورة مريم: ١٤.

(٣) سورة فاطر: ١٢.

(٤) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٥) سورة الحج: ٧٢.

(٦) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة (فأس).

(خير) و(شرّ) و(حبّ) لها معنى (أخْيَر) و(أشرّ) و(أحبّ)، وأن تسهيل النطق لكثرة الاستعمال هو الذي جعل صورة التفضيل تنتقل من أفعل، إلى فَعْل[١].

٤. محددات دلالة البنية:

- **التذكير والتأنيث:** فدلالة (فعل) على المفعول والمصدر، يستوي فيها المذكّر والمؤنّث، ومجيء البنية مؤنثة يبعدها عن هاتين الدلالتين ، ويقربها من الصفة المشبهة واسم الفاعل، وأما التفضيل فتذكيره وتأنيثه أوضح لأنه يعتمد على تغاير البنية في تحديد المذكر والمؤنث.
- **الإفراد والجمع:** إن إفراد البنية يقربها من المصدرية والمفعولية، بينما جمعها يقربها إلى الصفة المشبهة واسم الفاعل، والتفضيل متفرد في أبنية الجمع الخاصّة ببنائه، ولا يمنع هذا من مجيء صيغة الجمع بدلالة المفعولية، نحو: (زروع جمع زرع).
- **التعدّي واللزوم:** فمجيء البناء (فَعْل) من اللازم يقرّبه من اسم الفاعل، والصفة المشبهة، والمصدر، ويستثني اسم المفعول، مالم يقترن بعوامل التعدية كـ(الظرف والجار والمجرور).
- **المحددات الدلاليّة للمعاني الصرفية:** وهنا يكون لدلالة المصدر على الحدث أو المعنى، ودلالة الصفة المشبهة على الفاعليّة القائمة في الذات واسم الفاعل على الفاعلية الصادرة من الذات، والمفعولية في اسم المفعول، والمقارنة في اسم التفضيل، لكل ذلك أثره في الاستعانة بالسياق وقرائنه لتحديد المعنى الصرفيّ لبنية (فَعْل).

٥. الانفتاح الدلاليّ لبنية (فعل):

يظهر الانفتاح الدلاليّ لبنية (فَعْل) من خلال تحديد دلالة (زرع) في الآيتين الآتيتين:

---

(١) انظر: الحملاوي، أحمد: شذا العرف في فن الصرف، مصدر سابق، ص٩١.

أ. قال الله تعالى: (إني أسكنت من ذريتي بوادٍ غير ذي زرع)[١].

ب. قال الله تعالى: (والنخل والزرع مختلفاً أكله)[٢].

(زرع) الأولى يقصد بها إلقاء البذور على الأرض[٣]؛ وهي بذلك مصدر، بينما (زرع) الثانية، فيقصد بها الشيء الذي يزرع[٤]؛ وهي بذلك اسم المفعول، وينطبق هذا التأويل على (زرع) الأولى، ولا تعارض بين الدلالتين في الترجيح.

*****

(١) سورة إبراهيم: ٣٧.

(٢) سورة الأنعام: ١٤١.

(٣) المعجم الموسوعي، مصدرسابق، ص٢٢٠.

(٤) السابق نفسه: ص٢٢٠.

- **فِعَل**

١. **التكوين الصوتي:**

تتكون هذه البنية في حالة الوقف من مقطعين: الأول ثنائي قصير مفتوح (ص ح) والثاني: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، يتحول في حالة الوصل بما بعده إلى ثلاثة مقاطع: الأول والثاني: ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، والثالث: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، وقد يتحول إلى ثلاثة مقاطع ثنائية قصيرة: (ص ح).

٢. **المعاني الصرفية المشتركة:**

من أشهر المعاني المشتركة في هذا البناء:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (فلنأتينهم بجنودٍ لا قبل لهم بها)(١)، قبل بمعنى: طاقة وقدرة(٢).
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (قل إنني هداني ربي إلى صراطٍ مستقيم ديناً قيماً)(٣)، قيماً بمعنى: مستقيم لا عوج فيه(٤).

٣. **التصنيف النوعي لاشتراك البنية:**

يمكن تصنيف الاشتراك الصرفيّ في البنية (فِعَل) على أنه اشتراكٌ بنيويٌّ؛ وذلك أنّها تحمل دلالتها على المعنى الصرفي في ذاتها دون أن تؤول بمعنى بناءٍ آخر.

٤. **محددات دلالة البنية:**

ربما يكون للزوم والتعدي أثرٌ في تحديد دلالة هذه البنية، وقد جاء على المصدر من بابي (فعِل– يفعَل) نحو: سَمِن يسمَن سِمَن و(فعُل– يفعُل) نحو: ضخُم يضخُم ضِخَم(٥)، وكما هو ملاحظ فإن باب (فعُل– يفعُل) لا يكون منه الفعل إلا لازماً، في

---

(١) سورة النمل: ٣٧.

(٢) المعجم الموسوعي، مصدر سابق، ص٣٦٣.

(٣) سورة الأنعام: ١٦١.

(٤) المعجم الموسوعي، مصدر سابق، ص٣٨٢.

(٥) انظر: الحمداني، خديجة(٢٠٠٨): المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، ط١، ص٧٩، ص٨١، دار أسامة، عمان–الأردن.

الغالب؛ وعليه، فإن مجيء الكلمة على (فِعَل) من هذا الباب يقربها من الدلالة على الصفة المشبهة، مع احتمالية الانفتاح الدلالي المرهونة بالسياق والدلالة المقصودة منه.

أما أثر الإفراد والجمع والتذكير والتأنيث، فهي في هذا البناء أقل تأثيراً؛ ولعل السبب في ذلك اقتراب هذا البناء في أصالة دلالته من المصدرية التي تصلح للدلالة على الجنس والعدد دون تفريق كونها تحمل الدلالة على اسم الحدث بعمومه الشامل(١).

وتبقى المحددات الدلالية للمصدر والصفة المشبهة، وفق معطيات السياق هي الحكم في منح البنية معناها الصرفيّ.

٥. الانفتاح الدلاليّ لبنية (فِعَل):

يظهر الانفتاح الدلاليّ لبنية (فِعَل) من خلال تحديد دلالة (قِبَل) في الآيتين الآتيتين:

أ. قال تعالى: (فلنأتينهم بجنودٍ لا قبل لهم بها)(٢).

ب. قال تعالى: (ليس البر أن تولّوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب)(٣).

فـــ(قِبَل) الأولى، كما مرّ سابقاً، "الطاقة، وأصله المقابلة فأطلق على الطاقة لأن الذي يطيق شيئا يثبت للقائه ويقابله. فإذا لم يطقه تقهقر عن لقائه. ولعل أصل هذا الاستعمال ناظر إلى المقابلة في القتال"(٤)، وأما (قِبَل) الثانيَة، فقد جاءت على غير المصدرية أو الاشتقاق، وقرينة ذلك إضافتها إلى الظرف، فهي بذلك نائبةٌ عنه، ودالّة عليه، وتعربُ "ظرف مكان متعلق بـــ(تولُّوا)"(٥).

*****

---

(١) انظر: قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق، ص٢٠٤.

(٢) سورة النمل: ٣٧.

(٣) سورة البقرة: ١٧٧.

(٤) ابن عاشور: التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج١٩، ص٢٦٩.

(٥) درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى(١٤١٥هـ): إعراب القرآن وبيانه، ط٤، ج١، ص٢٥٠، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص– سورية.

- **فُعَل**

١. التكوين الصوتي:

يمتلك هذا البناء المكون الصوتي ذاته الذي يمتلكه البناء (فِعَل) مع اختلاف في حركة فاء الكلمة، فهي هنا مضمومة، أما المقاطع الصوتية فهي متشابهة.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة في هذا البناء:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (إنهم فتيةٌ آمنوا بربهم وزدناهم هدًى)[١].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (يقول أهلكت مالاً لُبَداً)[٢]، لُبَد بمعنى: كثير متراكم[٣].
- **اسم المفعول**، نحو قوله تعالى: (أيحسب الإنسان أن يترك سُدًى)[٤]، أي: مهمل لا يكلف بالشرائع[٥].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

يمكن تصنيف هذه البنية أنها مشتركة بنيوياً، فدلالتها تتنوع مع بقاء حضورها في صورتها دون أن ترتبط ببناءٍ صرفيّ محدد.

٤. محددات دلالة البنية:

السياق هو المحدد الأبرز تأثيراً في تحديد الدلالة الصرفية لهذه البنية، وما يحتويه من قرائن تؤكد على الدلالة الصرفية للأبواب الصرفيّة المشتركة فيه، ومن ذلك قرينة الموقع الإعرابيّ، ويربط ذلك بالمحددات الدلالية للمعاني الصرفية المشتركة في هذه البنية، وهذا ما سيتضح عند معالجة الانفتاح الدلالي للبنية.

---

(١) سورة الكهف: ١٣.

(٢) سورة البلد: ٦.

(٣) المعجم الموسوعي، مصدر سابق، ص٤٠٢.

(٤) سورة القيامة: ٣٦.

(٥) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٣٤.

٥. الانفتاح الدلالي لبنية (فعَل):

في قوله تعالى: (يقول أهلكت مالاً لُبَداً) يمكن اعتبار (لُبَد) اسم مفعول بمعنى مُلَبّد، أو صفة مشبهة بمعنى متلبِّد، ويستبعد المصدر؛ لمجيء الكلمة في موضع النعت، وهذا يبعدها عن المصدرية، وإن اعتُبر المصدر أصل دلالة هذه البنية، وللترجيح بين اسم المفعول والصفة المشبهة، يعتمد على السياق الذي يقوي من قيمة المال بمنحه صفة الكثرة والتراكم، وهذا ما يتضح في كثيرٍ من أقوال المفسرين في هذا الجانب، وقد أشاروا إلى معنى اللبد على أنه بمعنى الكثير، وإن اتسعت دلالة البنى إلى الجمع في بعض التفسيرات، فإن ذلك لا يلغي دلالتها الإفرادية[١].

*****

---

(١) انظر: الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق(١٩٨٨): معاني القرآن وإعرابه، ط١، ج٥، ص٢٣٧، هامش رقم (١) عالم الكتب، بيروت.

• فَعَل

١. التكوين الصوتي:

تتشابه هذه البنية في مقاطعها الصوتية مع البنية السابقة، وتختلف معها في حركة الفاء، التي هي الفتحة، ولعلها تتميز بسهولة أكثر في نطقها، كونها تحتوي على أخف الحركات وهي الفتحة في مقطعيها الصوتيين الأول والثاني.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

تشترك هذه البنية في عدة معانٍ صرفية، من أشهرها:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (ولو جئنا بمثله مدداً)[١]، مدداً أي: زيادة[٢].
- **اسم الفاعل**، كما جاء في لسان العرب: "الفارط الفَرَط بالتحريك: المتقدم إلى الماء، يتقدم الواردة فتُهيّئ لهم الأرسان والدلاء، ويملأ الحياض ويستسقي لهم، وهو فَعَل بمعنى فاعِل"[٣].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (تالله تفتأ تذكر يويف حتى تكون حَرَضاً)[٤]، حرضاً : مشرفاً على الهلاك[٥].
- **اسم المفعول**، نحو قوله تعالى: (الله الصمد)[٦]، الصمد: السيد الأعلى الذي ليس فوقه أحد وهو المقصود في الحوائج والمطالب، فـــ(الصمد) بمعنى المصمود إليه بطلب الحاجات[٧].

---

(١) سورة الكهف: ١٠٩.

(٢) المعجم الموسوعي، مصدر سابق، ص٤١٨.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة (فرط).

(٤) سورة يوسف: ٨٥.

(٥) المعجم الموسوعي، مصدر سابق، ص١٤٠.

(٦) سورة الإخلاص: ٢.

(٧) المعجم الموسوعي، مصدر سابق، ص٢٨٠.

- **اسم المكان**، نحو قوله تعالى: **(فاتّخذ سبيله في البحر سرباً)**(١)، سرباً بمعنى: مسلك ممتد منحدر(٢).

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

يصنف اشتراك هذه البنية على أنه اشتراك صرفي بنيويّ وذلك في دلالتها على المصدر والصفة المشبهة واسم المكان؛ لعدم ارتباطها ببناءٍ محدد للمعاني الصرفية المشتركة فيها، أما في دلالتها على اسم الفاعل واسم المفعول، فيصنف على أنه اشتراك صرفيّ دلالي، إذ تشترك بنية (فَعَل) في دلالة بنية (فاعل) و(مفعول).

٤. محددات دلالية البنية:

ينظر إلى المحددات الدلالية لبنية (فَعَل) من عدة جوانب:

- **التعدي واللزوم:** وفي هذا الجانب يكون ارتباط البنية بفعلٍ لازمٍ مقرباً لها من الصفة المشبهة، ومبتعداً عن اسم المفعول، مع بقائها في دائرة المصدرية والفاعليّة، الجامعة للبابين، وأما اسم المكان فلا أثر للزوم والتعدي في الدلالة عليه في هذه البنية.
- **الإفراد والجمع:** الأصل إن دلت هذه البنية على المصدر أن لا تجمع، وفي دلالتها على اسم الفاعل والصفة المشبهة يمكن أن تجمع على (فُعْل)، ودلالتها على اسم المفعول تمنحها الجمع على (أفعال)، وأما اسم المكان فإنه يجمع على صيغة منتهى الجموع (مفاعل)، ويبقى للسياق الدور الأهمّ في تحديد الدلالة الصرفية لهذه البنية، ويعد هذا التحليل اجتهادياً مساعداً في الوصول إلى الدلالة الصرفية لأكثر.
- **المحددات الدلاليّة للمعاني الصرفية:** وهي المحددات الخاصة بالأبواب الصرفية.

---

(١) سورة الكهف: ٦١.

(٢) المعجم الموسوعي، مصدر سابق، ص٢٣٤.

٥. الانفتاح الدلالي لبنية (فعَل):

ربما تخضع الشواهد السابقة لصور الانفتاح الدلالي، ولكنني أقدم مثالين لكلمة (مَثَل)، هما:

أ. قوله تعالى: (ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمةً طيبة كشجرةٍ طيبة)[١].

ب. قوله تعالى: (مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً)[٢].

يمكن اعتبار (مثل) في الأية الأولى مصدراً على أن يكون المعنى: العظة والعبرة، وهو اسم معنى، وفي الآية الثانية صفة مشبهة على معنى الشبيه والنظير، والجمع (أمثال)، قال تعالى: (ويضرب الله الأمثال للناس)[٣]، فهنا يصح تأويل (الأمثال) على أنها صفة مشبهة بمعنى الأشباه والنظائر، أما القول بمصدريتها فيضعف؛ لأن المصدر لا يجمع على الأغلب.

وإذا كان استبعاد اسم المكان أمراً بدهياً في هذا السياق، إلا أن اعتبار (مثل) اسم مفعول، في المثالين، أمرٌ محتمل؛ على اعتبار أن (مثل) اسم لما يعد للعظة والعبرة، أو اسم لما يعد للتشبيه، على ضعف، أو اسم فاعل بتأويل (مثل) بمعنى مُشابه أو مشبه، على ضعف أيضاً، والترجيح من خلال السياق، يستدعي ما سبق اعتماده، وهو ما ورد في كتب التفسير حول تينك الآيتين[٤].

*****

(١) سورة إبراهيم: ٢٤.

(٢) سورة البقرة: ١٧.

(٣) سورة إبراهيم: ٢٥.

(٤) انظر: الزمخشري: الكشاف، مصدر سابق، ج١، ص٧٢. وانظر: النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين(١٩٩٨): تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق يوسف علي بديوي، مراجعة محيي الدين ديب مستو، ط١، ج١، ص٥٤، دار الكلم الطيب، بيروت.

• **فُعُل**

١. التكوين الصوتي:

لا تختلف هذه البنية في مقاطعها الصوتية عن بنية (فِعَل) أو (فَعَل)، وإنما يظهر الاختلاف في الحركات التابعة لحرفيّ: الفاء والعين، إذ هي الضمة لكليهما، وربما كان من أثر توالي الضمتين ثقله على اللسان؛ وقد كانت أمثلته في معجم ابن منظور لماماً[١].

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

تشترك هذه البنية في عدة معانٍ صرفية، أشهرها:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (والسماء ذات الحُبُك)[٢]، الحُبُك: تكوين سويّ وخلق جيّد[٣].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن)[٤]، أذن: المستمع القابل لكل ما يقال له[٥].
- **اسم المفعول**[٦]، نحو قوله تعالى: (أُكُلُها دائمٌ وظلّها)[٧]، أكلها: الثمر وما يؤكل في الشجرة[٨].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

تجمع هذه البنية بين نوعي الاشتراك: الصرفيّ الدلالي، والصرفيّ البنيويّ، فالأول في دلالتها على اسم المفعول بدلالة بنية (فُعُل) على (مفعول)، وأما الثانيّ، ففي

---

(١) انظر: الحمداني، خديجة: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، مصدر سابق، ص١٨٢.

(٢) سورة الذاريات: ٧.

(٣) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٣٦، وقد وردت عدة قراءات في (الحبك) وللاطلاع على مضمونها، انظر: المعجم الموسوعي، مصدر سابق، ص٨٦٨.

(٤) سورة التوبة: ٦١.

(٥) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٦٧.

(٦) تدل هذه البنية على مبالغة اسم المفعول، وسأكتفي بالإشارة إلى الباب العام اختصاراً، انظر: السامرائي، فاضل: معاني الأبنية في العربية، مصدر سابق، ص٦٣.

(٧) سورة الرعد: ٣٥.

(٨) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٧١.

اشتراكها في الدلالة على المصدر والصفة المشبهة بحضورها البنيويّ ودلالته على هذين المعنيين الصرفيين.

٤. **محددات دلالة البنية:**

من أبرز المحددات الدلالية لبنية (**فُعُل**):

- **المحددات الدلاليّة للمعاني الصرفية:** وهي المحددات الخاصة بكل معنًى صرفيّ، وطبيعة السياق الذي ترد فيه البنية، والقرائن المخصصة للدلالة.
- **الإفراد والجمع:** ينبغي أن يحدد ما إذا كانت هذه البنية مفردةً أو مجموعة، فدلالتها على المعاني الصرفية السابقة بهيئتها هذه لا تكون وهي جمعٌ لبنية أخرى، كأن تكون جمع فَعُول، مثل: (صُبُر وصَبُور)[1]، ولا ينفي هذا صلاحيتها للدلالة على الجمع في ذاتها، خاصةً إذا كانت تدل على المصدر أو اسم المفعول، فحينها تحمل اسم الحدث أو اسم ما يقع عليه الفعل، وهذا يمنحها القدرة على الدلالة على الشيء مفرداً ومجموعاً، وأما في حال غياب الدلالة على الجمع فإنها تقترب من الصفة المشبهة أكثر؛ إذ ستؤول حينها بفاعلٍ قام بالفعل في ذاته، ويمكن أن تجمع هذه البنية على (أفعال) وتبقى دلالتها على الوصفية أو المصدرية[2].
- **اللزوم والتعدّي:** إذ يكون اللزوم مقرباً للدلالة من المصدرية والصفة المشبهة، وأمَّا التعدي فيقربها من المصدرية والمفعولية.

٥. **الانفتاح الدلالي لبنية (فعُل):**

يمكن ملاحظة الانفتاح الدلالي لهذه البنية من خلال النظر في دلالة كلمة (أكل) في الآيتين الآتيين:

---

(١) انظر: الحملاوي، أحمد: شذا العرف في فنّ الصّرف، مصدر سابق، ص١١٦.

(٢) انظر: السابق نفسه: ص١١٤.

أ. قال الله تعالى: (والنخل والزرع مختلفاً أكله)[1].

ب. قال الله تعالى: (أكلُها دائمٌ وظلُّها).

ففي كلا الآيتين، يمكن أن يطلق (الأُكُل) على ما يؤكل في الشجرة، فهو بهذا اسم مفعول[2]، وقد يطلق على مسمى طعمه، أي: الأكل، فيكون بذلك مصدراً[3]، وقد جاء في اللسان: "الأُكُل: مَا يَجْعَلُهُ الْمُلُوكُ مأْكَلة"[4].

وللترجيح بين الدلالتين، فإن المعنى يساعد في اعتبار أن التركيز في الشاهد الأول هو على طَعْم النخل والزرع[5]، وهذا المذاق، أو الطعم هو اسم معنى وليس وصفاً، وهو بذلك يدل على المصدرية، أما في الشاهد الثاني، فالسياق يقدم وصفاً لما في الجنة من نعيمٍ معدٍّ للمتقين، ومن هذا النعيم ما يعدّ للأكل، وأن هذا المُعدّ للأكل دائمٌ لا ينقطع؛ وعليه تكون دلالة (أكل) على المفعولية أقوى، في هذا الشاهد، ولا يصح اعتبار(الأكل) في هذا السياق صفة مشبهة؛ لغياب محددِ قيام الحدث في ذات معينة، فليس الأُكُل وصفاً للفاعلية.

*****

---

(١) سورة الأنعام: ١٤١.

(٢) انظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج١٣، ص١٥٥.

(٣) انظر: الزمخشري: الكشاف، مصدر سابق، ج٢، ص٧٢.

(٤) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة (أكل).

(٥) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٧١.

- **فَعِل**

١. التكوين الصوتي:

فَعِل، بفتح ثم كسر، بنية لها التكوين المقطعي نفسه لأبنية (فَعَل) و(فِعَل) و(فُعُل)، وهو في حالة الوقف مقطعان: الأول ثنائي قصير مفتوح (ص ح) والثاني: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، وتحول هذه المقاطع في حالة الوصل إلى ثلاثة مقاطع: الأول والثاني: ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، والثالث: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، وقد يتحول إلى ثلاثة مقاطع ثنائية قصيرة: (ص ح)، أعدت ذكرها للتذكير.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (وذر الذين اتخذوا دينهم لعباً ولهواً)[(١)]، لَعِباً: سخرية وهوى[(٢)].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود)[(٣)]، أيقاظ: جمع يَقِظ، للمنتبه المستيقظ[(٤)].
- **المبالغة**، نحو قوله تعالى: (بل هم قوم خصمون)[(٥)]، خصمون: جمع خَصِم، وهم شديدوا الخصومة والجدال بالباطل[(٦)].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

من خلال الشواهد السابقة على أشهر المعاني الصرفية التي تشترك فيها بنية (فَعِل)، يظهر اشتراكها اشتراكاً صرفياً بنيوياً، وذلك بحضورها البنيوي في الدلالة على معاني المصدر والصفة المشبهة والمبالغة، دون الارتباط ببنية محددة لتلك المعاني.

---

(١) سورة الأنعام: ٧٠.

(٢) المعجم الموسوعي، مصدر سابق، ص٤٠٥.

(٣) سورة الكهف: ١٨.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٩٣.

(٥) سورة الزخرف: ٥٨.

(٦) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٦٦.

٤. محددات دلالة البنية:

من أبرز المحددات الدلالية لبنية (فَعِل):

- **الإفراد والجمع:** يفيد مجيء البنية على إحدى أبنية الجمع تقريب الوصول إلى دلالتها، فهي إذا جمعت جمع مذكرٍ سالماً اقتربت من الوصفية فتقوى الدلالة إما على المبالغة أو الصفة المشبهة، وتستبعد الدلالة على المصدر، ومجيئها مفردةً يفتح الدلالة على مجموعة من القرائن السياقية لتحديد معناها الصرفيّ.
- **التذكير والتأنيث:** يستوي التذكير والتأنيث في هذه البنية في حال دلالتها على المصدرية أو المبالغة، بينما تذكر وتؤنث مع الصفة المشبهة.
- **بالإضافة إلى محددات السياق ودلالات المعاني الصرفية المشتركة للبنية.**

٥. الانفتاح الدلاليّ للبنية:

يمكن ملاحظة الانفتاح الدلالي لبنية (فَعِل)، من الآيتين الآتيين:

أ. قال الله تعالى: (فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً)[١].

ب. قال الله تعالى: (وجاءوا على قميصه بدمٍ كذب)[٢].

يمكن اعتبار (كذب) الأولى على أنها مصدر؛ بالاعتماد على معنى الآية الذي يشير إلى معنى ما يفتريه الظالم، أو اسم معنى هذا الافتراء وهو الكذب، ولا يصحّ اعتبارها للمبالغة لغياب قرينة التكثير من السياق، فالسياق لا يتحدث عن قلة الكذب أو كثرته، وهي لاتقدم وصفاً لمعنى الفاعلية في الكذب، فلا تعد صفة مشبهة.

أما في الشاهد الثاني، فـ(كذب) في موضع النعت، وهي تقدم وصفاً لطبيعة الدم على القميص، ولكنه وصفٌ لا لإفادة التكثير فيه بل هو على قيام الكذب وثبوته على هذا الدم، ومن هنا؛ (كذب) الثانية هي صفة مشبهة، وأما اعتبارها من باب الوصف

(١) سورة الكهف: ١٥.

(٢) سورة يوسف: ١٨.

بالمصدر[1]، فهذا تفسيرٌ يتجاهل إمكانية بنية (فَعِل) على الاشتراك الصرفيّ، وما تمتكله من مخزون دلالي يمكهنا من الانفتاح على أكثر من دلالة طالما أسعفها السياق بذلك.

*****

(١) انظر: المعجم الموسوعي، مصدر سابق، ص٣٨٩.

• فِعْلَة

١. التكوين الصوتي:

تتكون هذه البنية في حالة الوقف من مقطعين صوتيين، كلاهما من نوع: الثلاثي القصير المغلق (ص ح ص)، وفي حالة الوصل، له حالتان: فإما أن يتكون من ثلاثة مقاطع صوتية، يكون المقطع الأول والثالث من نوع الثلاثي القصير المغلق، والثاني من نوع الثنائي القصير المفتوح (ص ح)، وإما أن يكون المقطع الأول من نوع الثلاثي القصير المغلق، والثاني والثالث من نوع الثنائي القصير المفتوح.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (ويعلمهم الكتاب والحكمة)[١]، والحكمة: عقل وفقه للأمور وسدادٌ في القول والعمل[٢].
- **اسم المرّة**، نحو قوله تعالى: (لإيلاف قريش* إيلافهم رحلة الشتاء والصيف)[٣].
- **اسم الهيئة**، نحو قوله تعالى: (لا تخف سنعيدها سيرتها الأولى)[٤]، سيرتها: حالتها وهيئتها الأولى[٥].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

يصنف اشتراك بنية (فِعْلَة) على أنه اشتراك صرفيّ بنيويّ، لحضور هذه البنية في الدلالة على المعاني الصرفية المشتركة فيها بذاتها، ولا تُعَدُّ هذه البنية مشتركة دلالياً؛ لأنها ليست بمعنى بنيةٍ أخرى.

---

(١) سورة البقرة: ١٢٩.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٥٠.

(٣) سورة قريش: ١-٢.

(٤) سورة طه: ٢١.

(٥) المعجم الموسوعي، مصدر سابق، ص٢٥١.

٤. المحددات الدلالية للبنية:

أبرز المحددات الدلالية لبنية (فِعْلَة) هو السياق، وقد يختلف جمع البنية ما بين تكسير والجمع بالألف والتاء، لكنه ليس يكون ذا أثرٍ كبير في التفريق بين دلالاتها.

٥. الانفتاح الدلاليّ للبنية:

يمكن ملاحظة الانفتاح الدلالي لبنية (فِعْلَة)، من خلال الآية الآتية:

- قال الله تعالى: (فأوجس منهم خيفة)[١].

المعنى في الآية يحتمل أكثر من وجه: فاعتبار (خيفة) بمعنى الخوف والذعر[٢]، أي: اسم المعنى لهذه البنية، يقربها من الدلالة على المصدر، وأما اعتبار خيفة بمعنى حالة أو هيئة من هيئات الخوف؛ "لأنه لما أوجس منهم خيفة ظهر أثرها على ملامحه، فكان ظهور أثرها بمنزلة قوله إني خفت منكم؛ ولذلك أجابوا ما في نفسه بقولهم: لا تخف"[٣]، وهذا التفسير يدفع باتجاه الحكم بأنها قد تدل على اسم الهيئة، كما يمكن الجمع بين المعنيين في الآية نفسها، إذ لا تعارض بينهما، فالخيفة التي أوجست في نفس موسى– عليه السلام– هي الخوف بهيئة معينة ومتعلقة بأمر معين.

ولا يمكن اعتبار (خيفة) هنا على أنها اسم المرة، لأن هذه الخيفة ليست الأولى له عليه السلام، فكما قال تعالى على لسان موسى عليه السلام وهو يخاطب قوم فرعون: (ففررتُ منكم لمَّا خفتكم)[٤]، وإن اختلف سبب الخوف في الموقفين.

وإذا أردنا أن نلتزم بمحددات اسم المرة والهيئة في كيفية البناء، فإن كسر فاء الكلمة كفيلٌ باستبعاد اسم المرة من هذه الكلمة، وإن سئل عن (رحلة) ودلالتها على المرّة في الشاهد المذكور في المعاني الصرفية المشتركة للبنية (فِعْلَة)، وقد كسر أولها، فإن السياق كان هو الحكم؛ فقريش كما هو معلوم لم يكن لها إلا رحلة واحدة في الصيف،

---

(١) سورة الذاريات: ٢٨.

(٢) الشعراوي، محمد متولي(١٩٩٧): تفسير الشعراوي، ج١١، ص٦٥٥٥، مطابع أخبار اليوم.

(٣) ابن عاشور: التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج١٢، ص١١٨.

(٤) سورة الشعراء: ٢٠.

ورحلة واحدة في الشتاء، ولا يتعارض هذا مع اعتبار (رحلة) مصدراً بمعنى الارتحال[1]، وهذا من قبيل الاشتراك الصرفيّ البنيويّ.

*****

(١)القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج٢٠، ص٢٠٤.

- **فُعْلَة**

١. التكوين الصوتي:

لا تختلف هذه البنية عن سابقتها من الناحية الصوتية إلا في حركة الفاء، فهي هنا محرّكة بالضمّ، وهناك بالفتح، أما المقاطع الصوتيّة فهي مثلها تماماً.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (ومن يعظم حُرُمات الله فهو خيرٌ له)[١]، حُرُمات: جمع حُرْمَة، وهي: الأوامر والنواهي والشعائر[٢]، ويُقال: "حرمة بضم فسكون وحرمة بضمتين وحرمة بضم ففتح، وهي: الذمة والمهابة وما وجب القيام به من حقوق الله وحرم التفريط به ومالا يحل انتهاكه"[٣].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (فلمّا رأوه زُلْفَةً سيئت وجوه الذين كفروا)[٤]، زلفة: قريب[٥].
- **اسم المفعول**، نحو قوله تعالى: (كي لا يكون دولةً بين الأغنياء منكم)[٦]، دولة: شيءٌ متداول[٧].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

إن دلالة البنية (فُعْلَة) على المعاني الصرفية المذكورة مرهون بالبنية ذاتها، وإن كان ثمة تأويل للمعنى، فلا يعني هذا أن البنية تدل على بنية أخرى، إذ ربما ينحو التأويل منحى اختيار بنية أخرى لتوضيح المعنى، فـ(زلفة) بمعنى قريب، وبمعنى مقترب، وكلا

---

(١) سورة الحج: ٣٠.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٤١.

(٣) درويش، محي الدين بن أحمد مصطفى: إعراب القرآن وبيانه، مصدر سابق، ج٦، ص٤٢٥.

(٤) سورة الملك: ٢٧.

(٥) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٢٢.

(٦) سورة الحشر: ٧.

(٧) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٨٦.

المعنيين جائز، ولذلك فالبنية فُعْلَة تمثل جانب الاشتراك البنيويّ، وينطبق هذا الأمر على معنى اسم المفعول.

٤. محددات دلالة البنية:

يمكن الاعتماد على المحددات الدلالية للمعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية، بالإضافة إلى معطيات السياق، والقرائن المتاحة فيه للوصول إلى المعنى الصرفي المحدد لها، وهذا أبرز المحددات الدلالية للبنية.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية (فعلة):

من خلال النظر في المثال المذكور، سابقاً، وهو قوله تعالى: (ومن يعظم حرمات الله) يمكن تأويل دلالة (حرمات) في الاتجاهات الآتية:

- الدلالة على اسم المفعول، بتقدير: الأشياء المحرّمة، أي: ما وقع عليها التحريم، وبذلك تعد (حرمات) وهي جمع حرمة، وهو اسم للشيء الواقع عليه التحريم، اسم مفعول[١].
- الدلالة على المصدرية، بتقدير أن المقصود هو اسم معنى التحريم أو المنع الإلهيّ، فيكون التقدير: ومن يعظم تحريم الله، أو حكم الله في التحريم، وهذا ما يُفهم من قول الشعراوي: "حين تُعظّم هذه الحرمات لا تُعظمها لذاتها، فليس هناك شيء له حُرْمة في ذاته، إنما تُعظّمها لأنها حرمات الله وأوامره"[٢].
- ويضعف إدخال الصفة المشبهة في تأويل (حرمة) لأنها لا تحمل دلالة الفاعلية لا على وجه القلّة أو الكثرة، ولا الديمومة، وهذا التأويل واضحٌ.
- الترجيح بين هذه الدلالات يعتمد على السياق، الذي يدعم فكرة المصدرية لهذه الكلمة؛ بدرجة كبرى، عن المفعولية التي تأتي في الدرجة الثانية، إذ ليس الحديث عن تعداد المحرمات، وإنما هو إشارة إلى مضمون التحريم الإلهي وضرورة تعظيمه في النفوس، ولا تعارض في الجمع بين الدلالتين.

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن هذه البنية تحمل دلالة المبالغة على اسم المفعول، وهي مقابل (فُعَلة) التي هي لمبالغة اسم الفاعل. انظر: السامرائي، فاضل: معاني الأبنية في العربيّة، مصدر سابق، ص٦٣.

(٢) الشعراوي: تفسير الشعراوي، مصدر سابق، ج١٦، ص٩٧٩٧.

• فعْلَة

١. التكوين الصوتي:

تتمتع هذه البنية بالتكوين الصوتي للبنيتين السابقتين لها من حيث التكوين المقطعيّ، ولا تختلف عنهما إلا في حركة الفاء، التي هي الفتحة، في مقابل الضمة في (فُعْلَة) والكسرة في (فِعْلَة).

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لبنية (فَعْلَة):

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (ونَعمةٍ كانوا فيها فاكهين)(١)، نَعمة: غنى وترف وتنعّم(٢).
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (فكانت وَردةً كالدهان)(٣)، وردة: حمراء في لون الورد(٤).
- **اسم المرّة**، نحو قوله تعالى:(ليس لوقعتها كاذبة)(٥)، وقعتها: مرة من الوقوع وهو الحدوث(٦).

٣. التصنيف النوعيّ لاشتراك البنية:

يظهر، بوضوح، نوع الاشتراك الصرفيّ لهذه البنية، وهو الاشتراك الصرفي البنيويّ، فدلالتها على المعاني الصرفية المذكورة دلالة مشتركة لبنية (فَعْلَة)، ودخول التأويل على معناها لا يربطها ببنية خاصة لتلك المعاني الصرفية.

---

(١) سورة الدخان: ٢٧.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٤٩.

(٣) سورة الرحمن: ٣٧.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٧٦.

(٥) سورة الواقعة: ٢.

(٦) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٨٥.

٤. **محددات دلالة البنية:**

وكذلك الحال في هذه البنية، فإن السياق وقرائنه، بالإضافة إلى المحددات الدلالية للمعاني الصرفية التي تشترك فيها هذه البنية، لكل ذلك الدور الأكبر في تحديد المعنى الصرفيّ لبنية (فَعْلَة) الصرفية.

٥. **الانفتاح الدلالي للبنية:**

يمكن ملاحظة الانفتاح الدلالي لهذه البنية من خلال الآية الآتية:

- قال الله تعالى: (وعلمناه صنعة لبوسٍ لكم)(١).

تحتمل كلمة (صنعة) وقد جاءت على بنية (فَعْلَة)، ما يأتي:

١. الدلالة على المصدرية: وذلك بتقدير معنى صناعة اللبوس، أي: معنى حدث الصناعة، والسياق يقبل هذا المعنى(٢).
٢. الدلالة على اسم المرّة: بمعنى أنها الصناعة التي أنعم الله– تعالى– بها على نبيه داود– عليه السلام– وهي واحدة من نعم كثيرة أنعمها الله– تعالى– عليه(٣).
٣. عدم احتمالية الصفة المشبهة واضحة لغياب الدلالة على الفاعلية، وما يدعم قيام الفعل أو الحدث في نفس صاحبه.
٤. الترجيح: إن دلالة الصنعة على المصدرية وعلى المرة لا تتعارض، ولكن بالنظر في السياق الذي هو تعداد لنعم الله على نبي الله داود– عليه السلام– وأن هذه الصنعة واحدة منها تلك النعم يصحّ أن يُرجح اسم المرة على المصدر.

*****

---

(١) سورة الأنبياء: ٨٠.

(٢) انظر: الشعراوي، تفسير الشعراوي، مصدر سابق، ج١٩، ص١١٩٦٩.

(٣) انظر: المراغي، أحمد مصطفى(١٩٤٦): تفسير المراغي، ط١، ج١٧، ص٥٨، شركة مكتبة ومطبعة البابيّ الحلبي وأولاده، مصر.

• فَعَلَة

١. التكوين الصوتي:

تتمتع هذه البنية بثلاث حالات من الناحية المقطعية، واحدة في حالة الوقف، وتشمل: ثلاثة مقاطع صوتية، اثنان منها من النوع الثنائي القصير المفتوح (ص ح) والثالث من النوع الثلاثي القصير المغلق (ص ح ص).

وفي حالة الوصل اثنتان من الأولى، له أربعة مقاطع صوتية، الثلاثة الأولى من النوع الثنائي القصير المفتوح وهي: (ص ح) (ص ح) (ص ح) والرابع ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، وفي حالة الوصل الثانية، تصبح جميع مقاطعه من النوع الثنائي القصير المفتوح (ص ح).

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (لفتحنا عليهم بركات من السماء)[١]، بركات: جمع بَرَكة، وهي الخيرات والنعم الإلهية[٢].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (فتحرير رقبةٍ من قبل أن يتماسّا)[٣]، رَقَبَة: أسير أو رقيق[٤].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

لا تؤول هذه البنية إلى دلالة بنية محددة، وإنما تدل في ذاتها على المعاني الصرفية المشتركة فيها؛ ولذا فهي ذات اشتراكٍ صرفيّ بنيويّ.

٤. محددات دلالة البنية:

من أبرز المحددات الدلالية لهذه البنية اعتمادها على محددات الدلالة الصرفية للمعاني المشتركة فيها، ومعطيات السياق وقرائنه المخصصة للدلالة.

---

(١) سورة غافر: ٨٠.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٩١.

(٣) سورة المجادلة: ٣.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢١٢.

٥. الانفتاح الدلاليّ للبنية:

فالدلالة على الصفة المشبهة في الشاهد المذكور اقترن بلفظة ترد دالّة على الذات، نحو قوله تعالى: (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب)[١]، فالرقاب جمع رقبة، والمقصود بها هنا الذات المحسوسة، غير أن السياق الأول منحها الدلالة على الوصفية؛ لأن المقصود منها التدليل عن الأسر أو الرق؛ لأن الرقبة هي مظنة الخضوع للأسير في الغالب، وفي هذه الحالة استعير اللفظ الدال على الذات ليدل بهذه البنية على الصفة المشبهة التي تدل على قيام العبودية والرق في نفس الأسير أو الرقيق، وهذا يشبه ما حملته البنية السابقة (فَعْلَة) حين دلت على الصفة المشبهة بكلمة (وردة) وهي الذات المحسوسة، واستعيرت للدلالة على اللون الأحمر لأنه مشتهرٌ في الورود.

وليس هذا الأمر خاصاً بالصفة المشبهة، وحدها، فالذات قد تستعار للدلالة على المصدرية، كما في قوله تعالى: (ووجوهٌ يومئذٍ عليها غبرة)[٢]، إذ المقصود: تغيّر الوجوه لما يصيب أصحابها من الغمّ، وعبر بذلك بلفظ (غبرة) وهي ما يعلق بالشيء من الغبار[٣].

لذلك، فإن انفتاح هذه البنية على الدلالة على الصفة المشبهة أو المصدرية، يسير ضمن حدود السياق، الذي يحدد المقصود من اللفظ الآتي على هذه البنية، ومن ثم يُحكم على دلالتها وفق تلك المعطيات.

*****

---

(١) سورة محمد: ٤.

(٢) سورة عبس: ٤٠.

(٣) انظر: المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٣٣٣.

• فُعَلَة

١. التكوين الصوتي:

لا تختلف هذه البنية عن سابقتها من حيث التكوين الصوتي المقطعيّ، ما عدا حركة الفاء بالضمة في هذه البنية، مقابل الفتحة، في بنية (فَعَلَة).

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

تشترك هذه البنية في عدة معانٍ صرفية، من أشهرها:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (إلا أن تتقوا منهم تقاة)[١]، تقاة: مداراة المؤمن للكافر باللسان خلاف ما ينطوي عليه قلبه خوفاً على نفسه[٢].
- **المبالغة**، نحو قوله تعالى: (ويلٌ لكل هُمزةٍ لُمَزَة)[٣]، همزة: عيّاب كثير الاغتياب[٤]، واللمزة: عيّاب طعّان في أعراض الناس[٥].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

تعد هذه البنية ذات اشتراك صرفيّ بنيويّ، ولا تؤول في دلالتها على المعاني الصرفيّة المشتركة فيها إلى دلالة بنية أخرى، بعينها، لتلك المعاني الصرفيّة.

٤. محددات دلالة البنية:

تعد معطيات السياق وتظافرها مع المحددات الدلالية للمعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية، هي العامل الأبرز في تحديد دلالتها الصرفيّة، مع مراعاة جانب الفاعليّة في معنى المبالغة، والدلالة على اسم معنى الحدث في المصدرية.

---

(١) سورة آل عمران: ٢٨.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٨٦.

(٣) سورة الهُمزة: ١.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٦٦.

(٥) السابق نفسه: ص٤٠٩.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن ملاحظة الانفتاح الدلالي لبنية (فُعَلَة)، في قوله تعالى: (كلا لينبذنّ في الحُطَمَة)[١]، وهناك تأويلان:

- الأول: للمبالغة، بمعنى كثرة تحطيم وإهلاك ما يلقى فيها[٢].
- الثاني: التحويل إلى العلمية، باعتبارها كلمة باتت منقولة للدلالة على مسمّى جهنّم[٣].

والتأويل الثاني لا يهم في هذا المقام؛ لأن الحديث عن الاشتراك بين المصادر والمشتقات، ويلاحظ أنه استبعدت الدلالة على المصدرية؛ فالسياق لا يدل على معنى التحطيم، وإنما يشير إلى أن وصف التحطيم قد ترسّخ في طبيعة جهنّم حتى أصبح علماً عليها، وعليه؛ فإن كانت دلالة الحطمة تشير في معناها إلى المبالغة، إلا أنها في السياق الحالي تشير إلى نقلها علماً للدلالة على جهنم ذاتها.

وأما عن توظيف لفظ الحطمة في هذا السياق ليكون علماً على جهنّم، فهذا مرهون بطبيعة الجو العام للسورة التي تحمل تهديداً لمن اكتنز الأموال وعدّدها، وطغى بها وتكبر، بأنه سيزول ويفنى ولا يبقى له أثر، فكان لفظ الحطمة مناسباً لهذا الجو العام.

وبذلك، بنية (فُعَلَة) في هذا السياق مع للمبالغة المنقولة إلى العلمية، وهذا ما يفسّر اختيار صاحب المعجم الموسوعيّ لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته أن تكون الحطمة هنا (علماً)[٤].

*****

---

(١) سورة الهُمزة: ٤.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٤٧.

(٣) السابق نفسه: ص١٤٧.

(٤) السابق نفسه: ص١٤٧.

• فعِلَة

١. التكوين الصوتي:

تُحرّك الفاء بالفتحة والعين بالكسرة لهذه البنية، وأما المقاطع الصوتية فهي ثلاثة بحسب حالتي الوقف والوصل، مشابهةً لأبنية (فَعَلَة) و(فُعَلَة).

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (وإن كان ذو عسرةٍ فنظرة إلى ميسرة)[١]، نَظِرَة: انتظار وإمهال[٢].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (أإذا كنّا عظاماً نخرة)[٣]، نَخِرَة: بالية متفتتة[٤].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

لا تلتقي هذه البنية في دلالتها مع دلالة بنية أخرى معينة، وإنما تحضر ببنيتها للدلالة على المعاني الصرفية المتنوعة؛ ولذلك فهي تعد ذات اشتراك صرفيّ بنيويّ.

٤. محددات دلالية البنية:

يمكن الاعتماد على المحددات الدلالية للمعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية ومعطيات السياق الذي ترد فيه، للوصول إلى المعنى الصرفيّ المحدد لها.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لبنية (فَعِلَة) بالنظر في قوله تعالى: (والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة)[٥]، فينظر إلى (وجلة) على أنها، صفة مشبهة، بدلالة مجيئها نعتاً، وحملها لدلالة قيام الوجل، أو الخوف في النفس على سبيل الفاعلية غير الاختيارية، ولا

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٠.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٤٨.

(٣) سورة النازعات: ١١.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٣٧.

(٥) سورة المؤمنون: ٦٠.

يمكن اعتبارها مصدراً؛ لغياب الدلالة على معنى الوجل أو الخوف؛ وعليه فإن دلالة وجلة في هذا السياق تشير إلى الصفة المشبهة، لاغير.

*****

• فِعَالَة

١. التكوين الصوتي:

فِعَالة، بكسر الفاء وفتح العين، لتكوينها المقطعي ثلاث حالات: واحدة في حالة الوقف واثنتان في حالة واصل، أما في حالة الوقف فتتكون من: ثلاثة مقاطع: الأول ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، والثاني ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح) والثالث ثلاثي قصير مغلق.

وأما في حالة الوصل فتتكون من أربعة مقاطع: الأول ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، والثاني ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح) والثالث ثنائي قصير مفتوح (ص ح) والرابع ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص) وقد يتحول في بعض حالات الوصل إلى ثنائي قصير مفتوح ويتبعه مقطع مشابه له كذلك.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من بين المعاني الصرفية المشتركة لبنية (فِعَالَة):

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر)[١]، سقاية: توفير الماء للحجيج[٢].
- **اسم آلة**، نحو قوله تعالى: (جعل السقاية في رحل أخيه)[٣]، السقاية: إناء يُسقى أو يُكال به[٤].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

تشترك هذه البنية في الدلالة على المعاني الصرفية السالفة الذكر اشتراكاً صرفياً بنيوياً، فحضورها الدلالي على تلك المعاني الصرفية مرهونٌ ببنيتها ذاتها، ولا تؤول إلى دلالة بنية أخرى بعينها.

---

(١) سورة التوبة: ١٩.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٤٠.

(٣) سورة يوسف: ٧٠.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٤٠.

٤. محددات دلالة البنية:

ربما تكون هذه البنية أكثر استعمالاً في المصدر منها في الدلالة على الآلة، ولكن! يبقى السياق هو الفيصل، مع مراعاة الحدود الدلالية لكلا المعنيين.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لبنية (فِعالة) من خلال الوصول إلى دلالة (بطانة) في كلٍّ من الآيتين الآتيتين:

أ. قال الله تعالى: (متكئين على فرش بطائنها من استبرق)(١).

ب. قال الله تعالى: (لا تتخذوا بطانةً من دونكم)(٢).

فـ(بطائنها) في الشاهد الأول جمع بطانة، "وهي مشتقة من البطن ضد الظهر، من كل شيءٍ، وهو هنا مجاز عن الأسفل، يقال للجهة السفلى: بطن، وللجهة العليا ظهر"(٣)، وهي تدل على معنى التبطين أو ما يقابل الظاهر، وهذه الدلالة تعني أن البنية (فِعَالة) هنا جاءت مصدراً، لا سيَّما أن السياق يشير إلى مجازية اللفظ، وقد يكون المقصود بالبطائن (آلة التبطين) لما تفيده كلمة البطانة من اشتمالٍ وإحاطة، وهو من دلالات بنية (فِعَالة)(٤)، فالمعنى في هذه الآية مفتوحٌ على كلا الدلالتين الصرفيتين، مع ترجيح دلالته على اسم الآلة.

ومعنى اتخاذ البطانة في الشاهد الثاني: "أنهم[أي: الأنصار] كانوا يحالفونهم [أي: اليهود] ويَوُدُّونَهم من قبل الإسلام، فلما أسلم من أسلم من الأنصار، بقيت المودة بينهم وبين من كانوا أحلافهم من اليهود، ثم كان من اليهود من أظهروا الإسلام، ومنهم من بقي على دينه"(٥).

---

(١) سورة الرحمن: ٥٤.

(٢) سورة آل عمران: ١١٨.

(٣) ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحريروالتنوير، مصدر سابق، ج٢٧، ص٢٦٨.

(٤) خديجة الحمداني: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، مصدر سابق، ص٣١٧.

(٥) السابق نفسه: ج٤، ص٦٣.

وعليه؛ فيحتمل المعنى أن تكون (بطانة) اسم جمع، إذ يقصد به خواصّ المرء وأهل ثقته[1]، ويمكن أن تدل على معنى مصدري، وإن كان اللفظ مجازياً في دلالته، وتستبعد الدلالة على الآلة لعدم وجود ما يدعم دلالتها.

*****

(١) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٩٦.

• فاعِل

١. التكوين الصوتي:

تتكون هذه البنية في حالة الوقف من مقطعين صوتيين: الأول: ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح) والثاني: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، وفي حالة الوصل، يكون المقطع الأول: ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح) والثاني: ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، والثالث: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص) قد يتحول إلى ثنائي قصير مفتوح (ص ح) متصلاً بما بعده.

٢. المعاني الصرفية المتشركة:

تشترك البنية (فاعل) في عدة معانٍ صرفية، من أشهرها:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (ليحق الحقّ ويبطل الباطل)[١]، الباطل: الكفر والضلال[٢].
- **اسم الفاعل**، نحو قوله تعالى: (ينحتون من الجبال بيوتاً آمنين)[٣]، آمنين: جمع آمن.
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (يأتوك رجالاً وعلى كلّ ضامر)[٤]، ضامر: مهزول من طول السفر[٥].
- **اسم المفعول**، كما ذكر الرضي: "قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول، نحو: ماءٍ دافق، أي: ماء مدفوق"[٦].

---

(١) سورة الأنفال: ٨.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٩٦.

(٣) سورة الحجر: ٨٢.

(٤) سورة الحج: ٢٧.

(٥) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٨٩.

(٦) الاستراباذي: التسهيل، مصدر سابق، ص٢٥٤.

- **اسم مكان**، نحو قوله تعالى: (وتأتون في ناديكم المنكر)[1]، ناديكم: مجلس الناس ومجتمع الحديث[2].

٣. **التصنيف النوعيّ لاشتراك البنية:**

بنية (فاعل) بنية صرفية مشتركة اشتراكاً بنيوياً في دلالتها على المصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم المكان، وأما دلالتها على اسم المفعول فهي من باب الاشتراك الصرفيّ الدلالي، لدلالة هذه البنية على دلالة بنية مفعول، على وجه التحديد، ويمكن القول إن دلالتها على (مفعول) يجيء "على سبيل المجاز لا الحقيقة؛ لتحقيق غرضٍ معنويّ"[3]، وهو يندرج تحت باب "المجاز العقليّ"[4].

٤. **محددات دلالة البنية:**

تعد بنية فاعل، من الأبنية الصرفية كثيرة الورود في الاستعمال، كما يظهر تنوع دلالاتها الصرفية؛ ومنها:

- **الجمع**: إذ تختلف بنية جمع (فاعل) الوصف عنها إذا دلت على غير الوصفية، قال الاستراباذي: "وإذا انتقل (فاعل) من الصفة إلى الاسم، كـ(راكب) الذي هو مختص بـ(راكب البعير)...فإنّه يُجمع، في الغالب، على (فُعلان)، كـ(حُجران) في الاسم الصريح، وقد يُكسر هذا الغالبُ على (فِعَال) أيضاً، كـ(رِعَاء، وصِحَاب)؛ وذلك لأنّ (فاعلاً) شُبِّه بـ(فعيل) حينَ جُمِعَ على (فُعْلان)... و(فعيل) تُجمعُ على (فِعَال)[5].

---

(١) سورة العنكبوت: ٢٩.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٣٨.

(٣) خديجة الحمداني: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، مصدر سابق، ص٢٧٤.

(٤) المجاز العقلي: "هو إسنادُ الفعل، أو ما في معناه ... إلى غير ما هو له في الظاهر، من حال المتكلم، لعلاقة مع قرينة تمنع من أن يكون الإسناد إلى ما هو له". الهاشميّ، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق يوسف الصميلي، ص٢٥٥، المكتبة العصرية، بيروت.

(٥) انظر: الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج٢، ص٣٠٢.

- **الإضافة:** فإضافة (فاعل) إلى فاعله في المعنى يخرجه إلى الدلالة على الصفة المشبهة[١].
- **التذكير والتأنيث:** فبناء (فاعل) إذا دلّ على معنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنّث[٢]، إضافة إلى عدم تأنيثه في الصفة المشبهة مما هو خاصٌّ بالمؤنث، كــ(حائض، وحامل) للمرأة[٣].
- **المحددات الدلالية للمعاني الصرفية:** وترتبط هذه المعاني بمعطيات السياق، وقرائنه.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لبنية (فاعل) من خلال قوله تعالى: (أولم نمكن لهم حرماً آمناً)[٤]، فآمناً تحتمل:

- فاعل بمعنى اسم المفعول: بتقدير أن الحرم مأمون يحاط بالعناية والأمن[٥].
- اسم فاعل: بالاعتماد على طريقة العرب في التعبير، إذ قد يطلق الوصف على الشيء ويراد به صاحبه، نحو قوله تعالى: (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها)[٦]، "فقولهم: "واسأل القرية" أي أهلها؛ فحذف... والقول في العير كالقول في القرية سواء"[٧]، فيكون المعنى أن أهل الحرم آمنون على الفاعلية.
- صفة مشبهة: وهذا بتقدير أن الأمن المحاط بالحرم هو أمن إلهيّ قائمٌ في الحرم قياماً لا يزول.

---

(١) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم: جامع الدروس العربية، مصدر سابق، ج١، ص١٩٢.

(٢) قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق، ص١٥٨.

(٣) السابق نفسه: ص١٧٩.

(٤) سورة القصص: ٥٧.

(٥) أبو موسى، محمد محمد: خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ط٧، ص١٥٢، مكتبة وهبة.

(٦) سورة يوسف: ٨٢.

(٧) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج١١، ص٤٢٧-٤٢٨.

- لا يمكن اعتبارها مصدراً لغياب الدلالة على معنى الحدث ومجيئها في موضع النعت، كما لا تؤوّل باسم المكان، والترجيح بين الثلاثة الأوَل متقارب، والأول هو الأشهر.

*****

- **فاعِلَة**

١. **التكوين الصوتي:**

تتكون هذه البنية في حالة الوقف من ثلاثة مقاطع: الأول: ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح)، والثاني: ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، والثالث: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، أما في حالة الوصل: فالمقطع الأول: ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح)، والثاني: ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، والثالث: ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، ويزداد مقطع رابع: ثنائي قصير مفتوح موصول بما بعده، وقد يتحول إلى مقطع ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص).

٢. **المعاني الصرفية المشتركة:**

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (وجاء فرعون ومن قبله والمؤتفكات بالخاطئة)[١]، الخاطئة: الذنب العظيم[٢].
- **اسم الفاعل**، نحو قوله تعالى: (ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ)[٣]، خاطئة: واقعة في المعصية أوالكفر[٤].
- **المبالغة**، قال القرطبي: " وقد تقع "خائنة" للواحد، كما يقال: رجلٌ نسّابة وعلامة، فخائنة على هذا للمبالغة، يقال رجلٌ خائنة، إذا بالغت في وصفة بالخيانة"[٥]. ومن الكلمات المشهورة: الراوية، لمن يكثر روي الشعر، جاء في جمهرة اللغة: " وَرجل راوية للشعر وراوٍ، الْهَاء للْمُبَالَغَة"[٦].

---

(١) سورة الحاقة: ٩.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٦٦.

(٣) سورة العلق: ١٦.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٦٦.

(٥) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج٧، ص٣٨٢.

(٦) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزديّ(١٩٨٧): جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، ط١، ج٢، ص٨٠٩، دار العلم للملايين، بيروت.

- **اسم مفعول**، نحو أحد أوجه تأويل قوله تعالى: (فهو في عيشةٍ راضية)[١]، "أي: عيشٌ مرضيّ، يرضاه صاحبُه"[٢].
- **اسم الآلة**، كما ورد في معجم لسان العرب: "والبارجة: سفينة من سفن البحر تتخذ للقتال"[٣].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

تجمع هذه البنية بين نوعي الاشتراك: الصرفي البنيوي في الدلالة على المصدر واسم الفاعل، والصرفي الدلالي في الدلالة على اسم المفعول؛ لدلالتها على بنية مفعول.

٤. محددات دلالة البنية:

لعل أبرز المحددات الدلالية لبنية (فاعلة) هي السياق، وعلاقته بالمحددات الدلالية للمعاني الصرفية المشتركة للبنية، مع ملاحظة أن التاء في دلالتها على اسم الفاعل والمفعول هي للتأنيث، ودلالتها على الآلة مرتبطة بجمود ما تدل عليه.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لبنية (فاعلة) من خلال الشواهد الآتية:

أ. قال الله تعالى: (يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور)[٤].

ب. قال الله تعالى: (ولا تزال تطلع على خائنة منهم)[٥].

ففي الشاهد الأول، يمكن تأويل (خائنة) على الأوجه الآتية:

---

(١) سورة القارعة: ٧، وسورة الحاقة: ٢١. وقد جاءت هذه الآية مثالاً على المجاز العقليّ الذي علاقته المفعوليّة، أي: " فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به الحقيقي، ...، إذ هي مرضية، فالإسناد في المثال مجازي، وأصله رضى المؤمن عيشته، فأقيمت عيشة مقام المؤمن في تعلق الفعل وهو الرضى بكل، فصار رضيت عيشته، فاشتق منه اسم الفاعل وأسند إلى ضمير المفعول وهو عيشة بعد تقديمه وجعله مبتدأ، ثم حذف المضاف إليه اكتفاء بالمبتدأ في مثل (عيشة زيد راضية)... ومذهب الخليل والبصريين أنه لا مجاز في هذا التركيب، بل الراضية بمعنى ذات رضا". المصدر: القزويني، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر(خطيب دمشق): الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، ط٣، ج١، ص٨٤-٨٥، في الهامش، دار الجيل، بيروت.

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج٢٢، ص٤٤٥.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة (برج).

(٤) سورة غافر: ١٩.

(٥) سورة المائدة: ١٣.

- المصدر، بتقدير: استراق النظر إلى ما لايحلّ[1].
- اسم فاعل، باعتبار أن في الجملة تقديماً وتأخيراً، والمعنى: الأعين الخائنة، وصفاً للأعين[2].
- صيغة مبالغة، لمبالغة وصف خيانتهم[3].

ولا شك أن التأويلين الأولين مذكوران في كتب التفسير، ولا تعارض بينهما.

أما في الشاهد الثاني، فتأويل الخائنة، يحتمل الآتي:

- المصدر، بتقدير: الخيانة، قال الطبري: "و"الخائنة" في هذا الموضع: الخيانة"[4].
- المبالغة، بحسب تأويل القرطبي المذكور في المعاني الصرفية المشتركة للبنية (فاعلة).

والانفتاح الدلالي لايتعارض مع أيٍ من هذين التأويلين.

*****

(١) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٧٥.

(٢) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج١٨، ص٣٤٣.

(٣) درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى: إعراب القرآن وبيانه، مصدر سابق، ج١٠، ص٥٧٥.

(٤) الطبريّ ، جامع البيان في تأويل القرآن، مصدر سابق، ج١٠، ص١٣١.

- **فِعَال**

١. **التكوين الصوتي:**

تتكون هذه البنية في حالة الوقف من مقطعين: الأول: ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، والثاني: ثلاثي طويل مغلق (ص ح ح ص)، وفي حال تنوين البنية يتحول هذا المقطع إلى مقطعين: ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح)، وثلاثي قصير مفتوح (ص ح ص).

وأما في حالة الوصل، فتتكون هذه البنية من ثلاثة مقاطع: الأول: ثنائي قصير مفتوح(ص ح) والثاني: ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح) والثالث: ثلاثي قصير مفتوح (ص ح ص) وقد يتحول إلى ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، موصول بما بعده.

٢. **المعاني الصرفية المشتركة:**

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (إن إلينا إيابهم)(١)، إيابهم: الرجوع والعودة بعد الموت(٢).
- **اسم الفاعل**، نحو قوله تعالى: (ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لِزاما وأجلٌ مسمى)(٣)، "واللزام– بكسر اللام: مصدر لازم، كالخصام، استعمل مصدراً... لقصد المبالغة في قوة المعنى كأنه حاصل من عدة ناس، ويجوز أن يكون وزن فعال بمعنى فاعل"(٤).
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (والله جعل لكم الأرض بساطاً)(٥)، بساطاً: مبسوطة متسعة مستوية(٦).

---

(١) سورة الغاشية: ٢٥.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٧٩.

(٣) سورة طه: ١٢٩.

(٤) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج١٦، ص٣٣٦.

(٥) سورة نوح: ١٩.

(٦) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٩٢.

- **اسم المفعول**، أورد فاضل السامرائي: " فِعال بكسر الفاء، نحو: كتاب وخضاب، وهو ما يختضب به، ولباس وهو ما يلبس، ومزاج وهو ما مُزِجَ به"[1].
- **اسم الآلة**، ورد في شرح الشافية: "وجاء (الفِعَال) أيضاً للآلة، كـ(الخياط) و(النِّظَام)[2].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

تصنف هذه البنية ضمن الأبنية الصرفية المشتركة بنيوياً في دلالتها على المصدر والصفة المشبهة واسم المفعول، وأما في دلالتها على اسم الفاعل، فيمكن اعتبارها من باب الاشتراك الدلالي لصحة تأويلها بمعنى (فاعل)، كما في إشارة ابن عاشور السابقة.

٤. محددات دلالة البنية:

يمكن الاستفادة من دلالة هذه البنية اللغوية لمعرفة دلالتها الصرفية إذ إن دلالتها على المصدرية تكون بمعنى الإباء أوانتهاء الزمان أوالعلامة أو الوسم، وفي دلالتها على اسم المفعول على المفعولية، وأما على الصفة المشبهة ففيها دلالة الفاعلية القائمة في الذات، وهذا ما يمكن تحديده من خلال السياق، الذي يبقى الحكم الأقوى في المساعدة على تحديد الدلالة الصرفية لها.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لبنية (فِعَال) من خلال كلمة (حساب) في الشواهد الآتية:

أ. قال الله تعالى: (لتعلموا عدد السنين والحساب)[3].

ب. قال الله تعالى: (جزاءً من ربك عطاءً حساباً)[4].

---

(١) السامرائي، فاضل: معاني الأبنية في العربية، مصدر سابق، ص٦١.

(٢) الاسترابادي: شرح شافية ابن الجاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٣٠.

(٣) سورة يونس: ٥.

(٤) سورة النبأ: ٣٦.

فـ(حساب) الأولى بمعنى: عد وإحصاء[١]، وهي بذلك مصدر[٢]، والتأويل أقوى ما يكون على هذا المعنى، فيستبعد معنى المفعولية والفاعليّة.

وأما (حساب) الثانية، فهي بمعنى: كافٍ على قدر الأعمال[٣]، وهذا يعني قيام الفاعلية في الحساب؛ وبذلك فـ(حساب) هنا صفة مشبهة، وقد تدل (حساباً) على المصدرية لمجاورتها للمصادر: (جزاءً، عطاءً) وصحة دلالة (حساب) على المصدرية بمعنى العدّ[٤]، وقد تدل على المفعولية، كما ذكر ذلك ابن عاشور:" وهو بمعنى المفعول، أي: محسوباً بقدر أعمالهم"[٥].

*****

(١) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٤٢.

(٢) انظر: ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج١١، ص٩٣.

(٣) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٤٢.

(٤) انظر: ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج٣٠، ص٤٧.

(٥) السابق نفسه: ج٣٠، ص٤٧-٤٨.

• فعَال

١. التكوين الصوتي:

لا يختلف التكوين الصوتي لهذه البنية عما هو عليه في البنية السابقة (فِعَال) باستثناء حركة الفاء في كليهما: فهذه البنية بفتح الفاء، وتلك بكسرها.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

تشترك هذه البنية في عددٍ من المعاني الصرفية، ومنها:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (وأداءٌ إليه بإحسانٍ)[١]، أداءٌ: قضاء الحق وتوفيته[٢].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (كلوا مما في الأرض حلالاً)[٣]، حلالاً: مباحاً[٤].
- **المبالغة**، نحو ما ورد في اللسان: "وامرأةٌ حَصَان، بفتح الحاء: عفيفةٌ بيّنةُ الحصانة والحُصن"[٥].

٣. التصنيف النوعيّ لاشتراك البنية:

لا تؤول هذه البنية إلى دلالة بنية صرفية أخرى في المعاني الصرفية المشتركة فيها؛ ولذا فهي تعد بنية صرفية ذات اشتراكٍ صرفيّ بنيويّ.

٤. محددات دلالة البنية:

ربما تتداخل هذه البنية في المعاني الصرفية المشتركة فيها بصورةٍ متقاربة، ولكن! يبقى السياق هو العامل الأبرز في منحها الدلالة الصرفية الراجحة، وأمّا في دلالتها

---

(١) سورة البقرة: ١٧٨.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٦٦.

(٣) سورة البقرة: ١٦٨.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٥١.

(٥) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة(حصن).

على المصدر فيغلب أن تكون دالة على الحسن أو القبح كالجمال والكمال، كما تدل على انتهاء الزمان، نحو: الصَّرَام والحصاد(١).

ويقرب هذه البنية إلى معنى الصفة المشبهة معنى الفاعلية الاضطرارية في الذات، وإلى الفاعلية الاختيارية في الدلالة على المبالغة(٢).

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي للبنية(فَعَال) من خلال الآية الآتية:

قال الله تعالى: (وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه إنني برآءٌ مما تعبدون)(٣).

فتشير كلمة (براء) إلى معنى مجانبة ما عليه أبوه وقومه من شركٍ بالله- تعالى- ودلالة هذه الكلمة الصرفية تحتمل الأوجه الآتية:

- المصدر، وقد ذكره غير واحدٍ من المفسرين، منهم الطبري(٤)، وابن عاشور(٥)، وقد عده ابن عاشور لغةً أهل من يقطنون ما فوق نجد إلى تهامة، وأما أهل نجد فيقولون بريء، وهو مع ذلك لا ينفي دلالته على المصدرية.
- الصفة المشبهة، وهذا ما رجحه فريق المعجم الموسوعيّ(٦).
- المبالغة، من خلال النظر في معنى شدة رفض إبراهيم- عليه السلام- لما عليه أبوه وقومه.

وهذه المعاني الصرفية لا تعارض بينها، وإن كانت الدلالة على المصدرية قد ضعفت من خلال مجيء الكلمة في موضع النعت، وهذا ما أشار إليه الطبري وابن عاشور وغيرهما، مما يمنح الكلمة هنا دلالة صرفية خرجت بها عن المصدرية،

---

(١) انظر: الزعبي، آمنة(١٩٩٦): مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، ط١، ص٦٢-٦٣، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمان- الأردن.

(٢) انظر: جبر، حنان جميل عطا(٢٠٠٣): المصدر بين التنظير والاستعمال، رسالة ماجستير، ص٦٩، الجامعة الأردنية. ومصطلح الاضطرارية، كما ذكرت حنان جبر، هو مصطلح حديث استخدم للتفريق بين المبالغة والصفة المشبهة.

(٣) سورة الزخرف: ٢٦.

(٤) الطبري، محمد بن جرير(٢٠٠٠): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمود محمد شاكر، وراجع أحاديثه أحمد محمد شاكر، ط١، ج٢، ص٥٧٥، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

(٥) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج٢٥، ص١٩٢.

(٦) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٨٩.

والترجيح يكون بين الصفة المشبهة والمبالغة، وأوافق فريق المعجم الموسوعيّ بترجيح الصفة المشبهة؛ لما يُعرف عن نبي الله إبراهيم– عليه السلام– من تأصّل مجانبته للشرك منذ نعومة أظفاره، وهو الذي قال فيه الله تعالى: (ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين)[١].

*****

(١) سورة آل عمران: ٦٧.

• فُعَال

١. التكوين الصوتي:

فُعَال بضم العين، وهذا هو الفرق الصوتي الوحيد بينه وبين البنيتين السابقتين: (فِعَال) و(فَعَال)، أما تكوينه المقطعي فهو التكوين ذاته، إذ هو مقطعان في حالة الوقف دون تنوين، وثلاثة في الوقف مع التنوين، ويصل إلى أربعة مقاطع في حالة الوصل.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

تشترك هذه البنية في عدة معانٍ صرفية، منها:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (جعل لكم الليل لباساً، والنوم سُباتَاً)[١]، سُباتاً: راحة وسكون[٢].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (وأسقيناكم ماءً فُراتاً)[٣]، فُراتاً: حلو شديد العذوبة[٤].
- **المبالغة**، نحو قوله تعالى: (إن هذا لشيءٌ عُجَاب)[٥]، عُجَاب: عجيبٌ مُستنكَر[٦].
- **اسم المفعول**، نحو قوله تعالى: (فجعلهم جذاذاً إلا كبيراً لهم)[٧]، جذاذاً: فُتات وقطع صغيره[٨]، قال الرضيّ: "ويجيء فُعَال من غير المصادر بمعنى المفعول، كالدُّقاق، والحُطام، والفُتات، والرُّفات"[٩].

---

(١) سورة الفرقان: ٤٧.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٢٨.

(٣) سورة المرسلات: ٢٧.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٣٤٩.

(٥) سورة "ص": ٥.

(٦) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٣٠٧.

(٧) سورة الأنبياء: ٥٨.

(٨) المعجم الموسوعيّ: ص١٢٣.

(٩) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٠٩.

- **اسم الآلة**، نحو قوله تعالى: (قالوا نفقد صُواع الملك)[1]، صُواع: إناءٌ يشرب فيه ويُكال به[2].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

تعد هذه البنية ذات اشتراكٍ صرفيّ بنيويّ، ولا تشترك في دلالة بنية صرفية أخرى بعينها، وقد عنون السامرائي أحد فصول كتابه (معاني الأبنية في العربية) بــ(صيغ أخرى للدلالة على مفعول)، وقد أورد هذه البنية ضمن هذا الفصل، وقد يسأل سائل عمّا إذا كانت البنية (فُعَال) هي من قبيل (فُعَال بمعنى مفعُول)، أي: أنها مشتركة دلالياً، فأرى أنّه ليس الأمرُ كذلك، على وجه التحديد، بدليل أن السامرائي قال قبل أن يمثل بــ(الحُطام) و(الرُّفات) و(الفُتات): "وتستعمل هذه الصيغة[أي: فُعَال] لما كان مُرفضاً متقطعاً من شيء"[3]، ثم ذكر هذه الأمثلة، فلم يعدد بنية مفعول بذاتها بوصفها مدلول بنية (فُعَال)، وهذه الأمثلة، ذاتها، هي التي ذكرها الرضي؛ وعليه تكون عبارة الرضي التي سبق ذكرها في المعاني الصرفية المشتركة: "ويجيء فُعَال من غير المصادر بمعنى المفعول" أكثر وضوحاً إذا اعتبرنا أنّ (أل) في المفعول هي جنسية، وليست خاصة ببنية مفعول.

٤. محددات دلالة البنية:

يعد السياق هو العامل الأبرز في تحديد الدلالة الصرفية إلى جانب المحددات الدلالية للمعاني الصرفية المشتركة فيها، ويمكن الإشارة إلى أن هذه البنية تدل على الداء أو الصوت في المصدر، مع وجود معنى المبالغة فيها وإن دلت على معانٍ صرفية أخرى.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لهذه البنية من خلال الآتي:

---

(١) سورة يوسف: ٧٢.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٨٢.

(٣) السامرائي، فاضل: معاني الأبنية في العربية، مصدر سابق، ص٦٠.

- قال الله تعالى: (ألم تر أن الله يزجي سحاباً ثم يؤلف بينه ثم يجعله ركاماً)(١).

ففي هذا الشاهد، تحتمل دلالة (ركام) المعاني الصرفية الآتية:

- اسم المفعول، ذكره ابن عاشور(٢)، وربطه بقوله تعالى (يقولوا سحابٌ مركوم)(٣).
- الصفة المشبهة، بمعنى كثيف، وذكره فريق المعجم الموسوعيّ(٤).

ولا تدل الكلمة على المصدر؛ لأن السياق يتحدث عن شيءٍ ماديٍّ، كما لا يؤول الركام بالآلة؛ لوضوح مجانبة السياق لهذه الدلالة، وتبقى دلالة المبالغة، التي يمكن اعتبارها حاضرة، ولكنها ليست مقصودة بذاتها، وحضورها بسبب هذه البنية ذاتها، التي تحتمل المبالغة، ولأن السياق يقدم وصفاً للسحاب، لا ينتفي معه أنه مفعول، فإنني أرتب دلالة هذه الكلمة الصرفية كالآتي: الصفة مشبهة أولاً، فاسم المفعول، ثم المبالغة.

*****

---

(١) سورة النور:٤٣.

(٢) انظر: ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج ١٨، ص٢٦١.

(٣) سورة الطور: ٤٤.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢١٤.

• فعِيل

١. التكوين الصوتي:

تتكون هذه البنية في حالة الوقف دون تنوين من مقطعين صوتيين: الأول ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، والثاني ثلاثي طويل مغلق (ص ح ح ص)، أما في حالة التنوين فيتحول المقطع الثاني إلى مقطعين: ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح)، والأخير ثلاثي قصير مغلق(ص ح ص).

وأما في حالة الوصل، فتتكون من ثلاثة مقاطع: الأول ثنائي قصير مفتوح(ص ح)، والثاني ثنائي طويل مفتوح(ص ح ح) والثالث ثلاثي قصير مفتوح(ص ح ص)، قد يتحول إلى ثنائي قصير مفتوح(ص ح) في بعض الحالات.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (لا يسمعون حسيسها)[١]، حسيسها: صوت خفي أو حركة ذات صوت[٢].
- **اسم الفاعل**، نحو ما ذكره صاحب الهمع: " (وَورد الْفَاعِل) بِغَيْر قِيَاس من فعل المفتوح (على فعيل) كعف فَهُوَ عفيف وخف فَهُوَ خَفِيف"[٣].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (والله لا يحب كل كفارٍ أثيم)[٤]، أثيم: فاجر كثير الآثام[٥].

---

(١) سورة الأنبياء: ١٠٢.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٤٣.

(٣) السيوطي: همع الهوامع، مصدر سابق، ج٣، ص٣٢٨.

(٤) سورة البقرة: ٢٧٦.

(٥) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٦٢.

- **المبالغة**، نحو قوله تعالى: (بديع السماوات والأرض)[1]، بديع: منشئ خالق للأشياء على غير مثال[2].
- **اسم المفعول**، نحو قوله تعالى: (ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً)[3].
- **اسم المكان**، نحو قوله تعالى: (أي الفريقين خيرٌ مقاماً وأحسنُ نديّاً)[4]، نديّاً: ندي القوم مجلسهم ومجتمعهم[5].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

تعد هذه البنية أصيلة في دلالتها على المصدر والصفة المشبهة والمبالغة، وأما في دلالتها على اسم الفاعل واسم المفعول، فكثيراً ما ربطها الصرفيون بمعنى أبنية متعلقة بهذين المعنيين، فقد تربط بمعنى فاعل، وبمعنى مفعول[6]، وقد تربط بمعانٍ أخرى لاسم الفاعل، كمُفْعِل ومُفَاعِل[7]، فـ(فعيل) بذلك، تعد مشتركة دلالياً مع هذه الأبنية، وإن تعددت التأويلات في هذه الأبنية؛ وعليه، يمكن اعتبار بنية (فعيل) تجمع بين نوعي الاشتراك الصرفيّ: الدلالي والبنيوي.

٤. محددات دلالة البنية:

من أبرز المحددات الدلالية لبنية (فعيل) هو السياق، وإن كان لبنية الجمع الخاصة بها، دورها في الإشارة إلى المعنى الصرفي الذي تحمله، فإن مشاركة الأبنية بعضها بعضاً في معانيها اللغوية يجعلها تخضع لبنية جمعٍ بعينه، يقول الاستراباذي: "وليس يجمع كل فعيل بمعنى مفعول على فَعْلَى، بل إنما يجمع عليه ذلك ما كان متضمناً للآفات والمكاره، التي يُصابُ بها الحيّ، كالقتل وغيره، حتى صار هذا الجمع يأتي

(١) سورة البقرة: ١١٧.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٨٨.

(٣) سورة الإنسان: ٨.

(٤) سورة مريم: ٧٣.

(٥) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٣٨.

(٦) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج٢، ص٢٩٩.

(٧) انظر: السابق نفسه: م١، ج٢، ص،٢٩٥ الهامش التابع للرقم (٣) من الصفحة ٢٩٤.

أيضاً لغير فعيل المذكور، إذا شاركه في المعنى"[١]؛ وعليه، يبقى السياق هو الفصل في تحديد معانيها الصرفية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه البنية يستوي فيها المذكر والمؤنث إذا كانت وصفاً بمعنى اسم المفعول، ويشترط أن يُعلمَ الموصوف بها، أو يؤمنَ اللبس[٢].

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لهذه البنية من خلال كلمة (نذير)، كما يأتي:

- قال الله تعالى: (إنها لإحدى الكُبر *نذيراً للبشر*)[٣]، إذ تحتمل كلمة (نذير):
- المصدر، بتقدير معناها إنذاراً[٤].
- اسم فاعل، بمعنى المُنذر[٥].

ولا أذهب إلى أبعد من هذين الاحتمالين؛ لأن السياق يعرض لأمرين: بيان غاية الحديث عن جهنم بأنها إحدى الكُبَر؛ إنذاراً للبشر.

والأمر الثاني: وصف من يقوم بالتبليغ والإنذار بأنه نذير، والمقصود به: نبينا محمد- صلى الله عليه وسلم- ووصفه بالنذير على وجه القيام بالفعل وأدائه فهو بهذا الاعتبار اسم فاعل، وقد تحمل هذه الكلمة معنى الصفة المشبهة؛ لأن النبي- صلى الله عليه وسلم- كُلّف بهذا الأمر ولم يخترْه، إلا أن الفاعلية قامت فيه بإرادته أيضاً حين حمل الأمانة وقبل القيام بها، مما يرجح اسم الفاعل على الصفة المشبهة.

ويقوي من هذا الترجيح شواهد أخرى نحو قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً)[٦]، فيلاحظ مجيء (نذير) بعد (مبشّر) وهي دالة على اسم الفاعل، ومجاورة (نذير) لها يقربها من دلالتها الصرفية، مع احتوائهما دلالات أخرى تفرق بين الأبنية من خلال معنى التضعيف في (مبشّر) وبنية (فعيل) ذاتها التي تحمل دلالة تقوية الصفة، ولا

---

(١) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج٢، ص،٢٩٥.

(٢) انظر: قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق، ص١٥٨.

(٣) سورة المدثر: ٣٦.

(٤) انظر: الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مصدر سابق، ج٢٣، ص٤٤٦.

(٥) انظر: ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج٢٩، ص٣٢٣.

(٦) سورة الإسراء: ١٠٥.

ينفي هذا اعتبار (نذير) في الشاهد الأول تحمل المصدرية والفاعلية، ولا تعارض في الجمع بينهما، وإن اخترت ترجيح المصدر على اسم الفاعل في المرتبة الأولى.

*****

- **فَعُول**

١. التكوين الصوتي:

لا تختلف هذه البنية من حيث المقاطع الصوتية عن بنية (فعيل)، أما في جانب الحركات، أوالصوائت، فيلحظ الكسر في عين (فعيل) والحركة الطويلة المرافقة لها، والضمة والحكرة الطويلة المرافقة لها في (فَعُول).

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (فتقبلها ربها بقبولٍ حسنٍ)[١]، قبول: أخذٌ حسن[٢].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً)[٣]، طهور: نظيف طاهر مطهر[٤].
- **المبالغة**، نحو قوله تعالى: (إن الإنسان لظلومٌ كفار)[٥]، ظلوم: كثير الظلم[٦].
- **اسم المفعول**، نحو قوله تعالى: (الذي جعل لكم الأرض ذلولاً)[٧]، ذلولاً: ممهدة سهلة المسلك[٨].
- **اسم الآلة**، كما ورد في اللسان: "والقدُوم: التي ينحتُ بها، مخفف أنثى، قال ابن السكيت: ولا تقل (قدّوم) بالتشديد"[٩].

٣. التصنيف النوعي للبنية:

تشترك هذه البنية في معاني المصدر والصفة المشبهة والمبالغة واسم الآلة، اشتراكاً صرفياً بنيوياً، أما في دلالتها على اسم المفعول، فهي مشتركة اشتراكاً دلالياً مع

---

(١) سورة آل عمران: ٣٧.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٣٦٢.

(٣) سورة الفرقان: ٤٨.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٩٦.

(٥) سورة إبراهيم: ٣٤.

(٦) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٣٠٢.

(٧) سورة الملك: ١٥.

(٨) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٩٣.

(٩) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة (قدم).

بنية (مفعول)، وإن كانت بعض التأويلات تخرج عن إطار ربطها بهذه البنية، إلا أنها غالبة فيها.

٤. محددات دلالة البنية:

إن بنية (فَعُول) في ذاتها، تحمل معنى التكثير أو المبالغة، وهذا ما يجعلها محط أنظار المعاني الصرفية المتعددة، والسياق هو الحكم في تحديد ماهية الدلالة الصرفية المخصصة لها، مع مراعاة المحددات الدلالية للمعاني الصرفية المشتركة فيها، وأشير إلى أن مجيئها من الفعل اللازم يقربها من الصفة المشبهة، ومن المتعدي للمبالغة.

٥. الانفتاح الدلاليّ لاشتراك البنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلاليّ لهذه البنية من خلال الآية الآتية:

- قال الله تعالى: (إذا مسه الشر جزوعاً)[١].

فمن احتمالات (جزوعاً) الصرفية:

- المبالغة وقد أشار ابن عاشور إلى هذا المعنى[٢].
- الصفة المشبهة، واعتمده فريق المعجم الموسوعيّ[٣].

وتستبعد الدلالة على المصدر؛ لمجيئها في موضع الوصف، كما تستبعد الدلالة على الآلة لوضح مجانبة السياق لهذا المعنى، وإن قيل: إنه قد تحتمل الدلالة على اسم المفعول، بمعنى أنه مجزوع بالحوادث، فإنّ هذا المعنى يضعف مع سياق الآية الذي يشير إلى خُلُق الإنسان المزروع فيه منذ خُلِق، وعليه يكون تراوح المعنى بين الصفة المشبهة الدالة على أصالة هذه الصفة في نفس صاحبها، وبين المبالغة التي تشير إلى كثرة هذه الصفة في نفس صاحبها، ولا تعارض في الجمع بينهما في السياق الحالي.

*****

---

(١) سورة المعارج: ٢٠.

(٢) انظر: ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج٢٩، ص١٦٧-١٦٩.

(٣) انظر: المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٢٥.

• فعَّال

١. التكوين الصوتي:

تتكون هذه البنية من مقطعين في حالة الوقف دون تنوين: مقطع ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص) ومقطع ثلاثي طويل مغلق (ص ح ح ص)، وفي حال التنوين يتحول هذا المقطع إلى مقطعين: مقطع ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح)، ومقطع ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص).

أما في حالة الوصل، فتتكون من ثلاثة مقاطع، مشابهة لصورته في حال التنوين، وفي صورةٍ أخرى، يتحول المقطع الثالث إلى ثنائي قصير مفتوح بوصله بما بعده.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

تعدّ هذه البنية من الأبنية المتأصّلة في الدلالة على المبالغة، يقول سيبويه: " فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى[يقصد: المبالغة]: فَعُول وفَعّال، و..."(١)، ولم تمنع أصالة (فَعَّال) في الدلالة على المبالغة أن يتأولها اللغويون في بعض السياقات على غير معنى المبالغة، وإن كان مجيئها للمبالغة هو الغالب، ومن هذه المعاني: اسم الفاعل، نحو ما جاء في قوله تعالى: (هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ)(٢)، نقل صاحب "الدرّ المصون" حول (غسّاق)، أنها تكون من باب" فعّال بمعنى فاعل"(٣).

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

تعد هذه البنية مشتركة بنيوياً في الدلالة على المبالغة، واشتراكها البنيويّ مع بقية أبنية المبالغة، أما في دلالتها على اسم الفاعل فيمكن اعتباره اشتراكاً دلالياً، إذ تؤول هذه البنية بمعنى (فاعل)، وبذلك تجمع بنية (فَعّال) بين نوعي الاشتراك الصرفيّ.

---

(١) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج١، ص١١٠.

(٢) سورة "ص": ٥٧.

(٣) أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم(السمين الحلبي): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، ج٩، ص٣٨٩، دار القلم، دمشق.

٤. محددات دلالة البنية:

تعد أبنية المبالغة بشكل عام، من الأبنية غير القياسية، أي لا تخضع لنظام محدد عند بنائها من الأفعال أو اسم الفاعل، وأما محاولات تأطير هذه المسألة، فقد وردت من الشواهد ما خالفها، وهذا ما خلصت إليه خديجة الحمداني، في دراستها للمصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، إذ تقول: " نستنتج من هذا الذي ذكرناه، أن صيغ المبالغة وأمثلتها متناثرة، لا تخضع لقياس محكم"(١)، وأما الحكم بتعدد دلالة هذه البنية ومجيئها على معنى اسم الفاعل، أو النسب، فإنه قد لا يلغي الدلالة على المبالغة، وإنما هو مجرد انفتاح دلاليّ.

ولعل من أبرز المحددات الدلالية لهذه البنية ما أورده الاستراباذي، إذ يقول: " ويُعرف أنه ليس باسم فاعل ولا للمبالغة فيه: إما بأن لا يكون له فعل ولا مصدر، كـ(نابل) و (بَغّال)، و(مكانٌ آهل): أي: ذو أهل، أو بأن يكون له فعل ومصدر، لكنه إما بمعنى المفعول، كـ(ماءٍ دافق) و(عيشةٍ راضية)، وإما مؤنث مجرد عن التاء، كـ(حائض) و(طالق)..."(٢)، فيفهم من هذا القول، أن بناء (فَعّال) إذا دلّ على اسم الفاعلية سواءً للمبالغة أو أقل منها، فينبغي له عدة أمور:

- أن يكون له فعل، ومصدر.
- أن لا يكون بمعنى المفعول.
- أن لا يكون مؤنثه مجرّداً عن التاء.

وبعد ذلك ترجح المبالغة، أو اسم الفاعل، أو يجمع بينهما بحسب السياق الذي ترد فيه البنية.

(١) الحمداني، خديجة: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، مصدر سابق، ص١٥٠.

(٢) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج٢، ص٢٦١.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لـــ(فَعَّال)، من خلال قوله تعالى: (ومارَبُّك بظلامٍ للعبيد)[١]، فالملاحظ على (ظلام) ما يأتي:

- لها فعل ومصدر(ظلم يظلم ظلماً)[٢].
- ليست بمعنى مظلوم، بحسب هذا السياق.
- وتؤنث ظلام على ظلامة، فتجيء على وزن (فعّالة) وهو دال على المبالغة، ويستوي فيه المذكر والمؤنث.

وعليه، فإن تأويل (ظلام) في السياق على أنه للمبالغة أو للفاعل، مقبولٌ بحسب هذه المعطيات، كما يصح أن يدل على النسب، بمعنى (صاحب، أوذو).

ولتأويل معنى البنية ضمن هذا السياق، ذكر ابن عاشور ما نصّه: " وأما صيغة ظلام المقتضية المبالغة في الظلم، فهي معتبرة قبل دخول النفي على الجملة، التي وقعت هي فيها، كأنه قيل: ليعذب الله المسيء لكانَ ظلاماً له، وما هو بظلام، وهذا معنى قول علماء المعاني: إن النفي إذا توجه إلى كلامٍ مقيّد، قد يكون النفي نفياً للقيد، وقد يكون القيدُ قيداً في النفي، ومثلوه بهذه الآية، وهذا استعمال دقيق في الكلام البليغ في نفي الوصف المصوغ بصيغة المبالغة، من تمام عد الله– تعالى– أن جعل كل درجات الظلم في رتبة الظلم الشديد"[٣].

وقد ذكر الزمخشري في كشافه عن آية سورة "ق" (ما يبدل القول لديّ وما أنا بظلام للعبيد)[٤]: " فيه وجهان: أحدهما: أن يكون من قولك: هو ظالم لعبده، وظلام لعبيده، والثاني: أن يراد: لو عذبت من لايستحق العذاب لكنت ظلاماً مفرط الظلم فنفى ذلك"[٥].

---

(١) سورة فصلت: ٤٦.

(٢) انظر: ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة(ظلم).

(٣) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج٢٤، ص٣١٩.

(٤) سورة "ق": ٢٩.

(٥) الزمخشري: الكشاف، مصدر سابق، ج٤، ص٣٨٨.

ويظهر من التأويلين السابقين السعي نحو تنزيه الله- القدوس- عن الظلم قليله وكثيره، إذ مجيء البنية بصورة المبالغة قد يتطرق إلى أذهان بعضهم أن قليل الظلم وارد، وهذا ما لا يصح نقلاً وعقلاً.

ويمكن أن تقاس هذه البنية لتكون بمعنى فاعل، كما ذكر صاحب إعراب القرآن وبيانه في معرض حديثه عن قوله تعالى: (فليذوقوه حميمٌ وغسّاق)[١]، إذ قال: " وأما غسّاق فيقرأ بالتشديد مثل كفّار وصبّار، وبالتخفيف اسم للمصدر، أي: ذو غسق، أو يكون فعال بمعنى فاعل"[٢]؛ فيمكن أن تقاس(ظلام) بأن يقال في معناها أنها بمعنى(ظالم)، ولا تعارض بين التأويلات الثلاثة، ولكن التركيز في هذا البحث على الاشتراك بين المصادر والمشتقات.

*****

---

(١) سورة "ص": ٥٧.

(٢) درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى: إعراب القرآن وبيانه، مصدر سابق، ج٨، ص٣٧٥.

- **فِعِّيْل**

١. التكوين الصوتي:

تتكون هذه البنية، في حالة الوقف، من مقطعين صوتيين: الأول ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، والثاني ثلاثي طويل مغلق (ص ح ح ص)، أما مع التنوين، باعتباره وقفاً، فيتحول المقطع الثاني إلى مقطعين: الأول ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح)، والثاني ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص).

أما في حالة الوصل فتتكون من ثلاثة مقاطع صوتية: الأول ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، والثاني ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح)، والثالث ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، باتصاله بما بعده، وقد يتحول إلى ثنائي قصير مفتوح (ص ح).

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية التي تشترك فيها هذه البنية، ما يأتي:

- **المبالغة**، نحو قوله تعالى: (يوسف أيها الصِّدِّيق)[١]، الصديق: كثير الصدق بارٌّ مخلص[٢].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (ما لنا لا نرى رجالاً كنا نعدهم من الأشرار)[٣]، الأشرار: جمع شرِّير، وهم الأشرار المتأصل فيهم الشرُّ[٤].
- **اسم الآلة**، نحو قوله تعالى: (وآتت كل واحدةٍ منهنّ سِكّيناً)[٥].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

لا تؤول هذه البنية إلى معنى بنية أخرى على وجه الخصوص، وإنما تشترك بذاتها في الدلالة على المعاني الصرفية المشتركة التي تدلّ عليها؛ وبذلك تصنف على أنها ذات اشتراكٍ صرفيّ بنيويّ.

---

(١) سورة يوسف: ٤٦.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٧٢.

(٣) سورة "ص": ٦٢.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٥٦.

(٥) سورة يوسف: ٣١.

٤. محددات دلالة البنية:

أبرز المحددات الدلالية لهذه البنية هو الاعتماد على محددات المعاني الصرفية المشتركة فيها، وفق معطيات كل سياق، مع ملاحظة أن دلالتها على الآلة يرتبط بالألفاظ الجامدة، غالباً.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لهذه البنية من خلال الآية المذكورة في المعاني الصرفية المشتركة، وهي قوله تعالى: (وقالوا ما لنا لا نرى رجالاً كنا نعدهم من الأشرار)، إذ الأشرار جمع شرير على وزن (فِعّيل)، وقد جاء في تحديد دلالتها الصرفية ما يأتي:

- صفة مشبهة، باعتبار الشرّ صفة قائمة في النفس.
- المبالغة، بتقدير معنى كثيري الشرّ.

وإن كان فريق المعجم الموسوعي قد اعتمد في هذا دلالة الصفة المشبهة، بالرغم من اعتماده معنى الأشرار بأنهم كثيرو الشرّ، وما في هذا المعنى من إشارة إلى المبالغة[١]، إلا أنه لا تعارض في الجمع بين الدلالتين وكلاهما معتبرٌ في المعنى المقصود من السياق.

*****

(١) انظر: المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٥٦.

• مِفْعَال

١. التكوين الصوتي:

تتكون هذه البنية من مقطعين صوتيين في حالة الوقف دون تنوين: الأول: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، والثاني: ثلاثي طويل مغلق (ص ح ح ص)، يتحول في حال التنوين إلى مقطعين: ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح)، والأخير ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص).

أما في حالة الوصل فيشابه التكوين الصوتي في حال التنوين، وقد يتحول المقطع الأخير إلى ثنائي قصير مفتوح (ص ح) بحسب ما يتصل به فيما بعده.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية ما يأتي:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل)[١]، ميثاق: عهدٌ مؤكد[٢].
- **المبالغة**، نحو قوله تعالى: (ويرسل السماء عليكم مدراراً)[٣]، مدراراً: غزيرٌ متتابع السيلان[٤].
- **اسم المكان**، نحو قوله تعالى: (إن جهنّم كانت مرصاداً)[٥]، مرصاداً: محبس[٦].
- **اسم الآلة**، نحو قوله تعالى: (ولا تنقصوا المكيال والميزان)[٧]، المكيال والميزان: آلة تقدر بها الأشياء[٨].

---

(١) سورة البقرة: ٨٣.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٧٢.

(٣) سورة نوح: ١١.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٨٢.

(٥) سورة النبأ: ٢١.

(٦) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٠٨.

(٧) سورة هود: ٨٤.

(٨) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٧٨.

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

لا تدل هذه البنية على معنى بنية بعينها، وإنما تدل على المعاني الصرفية المشتركة فيها بذاتها؛ وهي بذلك تصنف بأنها ذات اشتراكٍ صرفيّ بنيويّ.

٤. محددات دلالة البنية:

تعد معطيات السياق، العامل الأبرز في تحديد الدلالة الصرفية لهذه البنية، مع ملاحظة أن دلالتها على الآلة لا تزيد عن أن تكون مجرد أداة تستعمل للفعل المشتملة على حروفه[١]، وفي دلالتها على المبالغة تشير إلى من يدوم منه الشيء أو يجري على عادة فيه[٢]، ودلالتها على المكان قد ترتبط بالإشارة إلى الحيّز المحدود الذي يستوعب الحدث، كما يفهم من الشاهد المذكور في المعاني الصرفية المشتركة، ودلالتها على معنى الحدث يوجهها إلى المصدرية.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن ملاحظة الانفتاح الدلالي من خلال قوله تعالى: (وأوفوا الكيل والميزان بالقسط)[٣]، إذ تحتمل كلمة (الميزان) في هذا السياق ما يأتي:

- المصدر، بتقدير معنى الوزن[٤].
- اسم الآلة، باعتبار أنّ السياق يدل على ما يكال به ويوزن[٥].

ولا تعارض بين الدلالتين.

(١) انظر: السامرائي، فاضل: معاني الأبنية في العربية، مصدر سابق، ص١١٠.

(٢) انظر: السابق نفسه: ص٩٧.

(٣) سورة الأنعام: ١٥٢.

(٤) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، ج١، ص٥٤٩، نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٥) انظر: درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى: إعراب القرآن وبيانه، مصدر سابق، ج٣، ص٢٧٦.

وتجدر الإشارة إلى أن جمع ميزان في كلا الدلالتين يشابه جمع اسم المفعول (موزون)، كما في قوله تعالى: (فمن ثقلت موازينه)[1]، وهنا ينظر إلى السياق ليحدد المعنى الصرفيّ للبنية، ومن الشواهد التي وردت فيها (ميزان) مجموعة ودالة على المصدرية والآلة قوله تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة)[2]، ويختصّ جمع المذكر السالم بجمع (موزون) للمفعول، تقول: موزونون، بينما قد يشترك المفعول والآلة في هذه اللفظة في الجمع على المزيد بالألف والتاء، تقول: ميزان وميزانات، وموزونة وموزونات، ولهذا جرى التنبيه.

*****

(١) سورة الأعراف: ٨.

(٢) سورة الأنبياء: ٤٧.

- **فَعْلَى:**

١. التكوين الصوتي:

تتكون هذه البنية من مقطعين صوتيين: الأول: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، والثاني: ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح)، ويستوي هذا التكون المقطعي للبنية في حالتي الوصل والوقف.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفيّة المشتركة لهذه البنية، ما يأتي:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (فما كان دعواهم إلا أن قالوا إنا كنا ظالمين)(١)، دعواهم: ادّعاؤهم(٢).
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (إن سعيكم لشتّى)(٣)، شتّى: مختلف ومتنوّع(٤).

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

تصنف هذه البنية على أنها ذات اشتراك صرفيّ بنيويّ؛ إذ لا تؤول بمعنى بنية صرفية أخرى بعينها، بل هي دالة على المعاني الصرفية المشتركة فيها بذاتها.

٤. محددات دلالة البنية:

لا يصعب تحديد المعنى الصرفيّ لهذه البنية، فدلالتها على الحدث أو معناه يدفع بها إلى المصدرية، ودلالتها على الفاعلية القائمة في الشيء تقربها إلى الصفة المشبهة، مع العلم أنها أصيلة في الدلالة على الصفة المشبهة إذا كانت مؤنث (فَعْلان)، أما إن حملت دلالة التأنيث، بشكل عام، فلا يعد هذا مؤشراً على الصفة المشبهة؛ لأن بنية (فَعْلَى) نفسها مؤنثة تأنيثاً لفظياً(٥)، والسياق هو الحَكَم في تحديد دلالتها.

---

(١) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٨٤.

(٣) سورة الليل: ٤.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٥٣.

(٥) انظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، ج٣، ص٤٢٩.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لبنية (فَعْلى) من خلال قوله تعالى: (ثم أرسلنا رُسُلَنا تترى)[١]، (تترى)[٢] تعني: تتابع بفترةٍ فاصلة[٣]، وتحتمل دلالتها ما يأتي:

- المصدر، بمعنى التتابع.
- الصفة المشبهة، بمعنى متتابعين.

ولا تعارض بين التأويلين، سواءً أجمع بينهما أم رجح أحدهما على الآخر، وإن كان مجيء البنية في موضع الوصف يرجح اعتبارها صفة مشبهة، وقد ذكر قريباً من هذين التأويلين صاحبُ اللباب في علوم الكتاب[٤].

*****

(١) سورة المؤمنون: ٤٤.

(٢) ذكر كثيرٌ من كتب التفسير تأويلات عدة في اشتقاق هذه الكلمة، ويمكن الرجوع إليها لمزيد من المعلومات، انظر، مثلاً: الماوردي، أبا الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي: تفسير الماوردي (النكت والعيون)، تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، ج٤، ص٥٤، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

(٣) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٧٢.

(٤) انظر: النعماني، أبا حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي(١٩٩٨): اللباب في علوم الكتاب، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، ج١٤، ص٢١٧، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

• فُعْلَى

١. التكوين الصوتيّ:

لا يختلف التكوين الصوتي المقطعيّ لهذه البنية عما هو عليه في (فَعْلَى)، وإنما الاختلاف في حركة الفاء، إذ هي محركة هنا بالضمة، في مقابل الفتحة في (فَعْلَى).

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية ما يأتي:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (وما جعله الله إلا بُشْرَى)[١]، بُشْرَى: خبرٌ سارٌّ[٢].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (تلك إذاً قسمةٌ ضيزى)[٣]، ضِيزَى: جائرة ظالمة[٤]، و"هي من ضزته حقه أَضِيْزُه، إذا نقصته"[٥].
- **اسم التفضيل**، نحو قوله تعالى: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى)[٦]، الوسطى: الفُضلَى[٧]، من الفَضْل، وهي مؤنث (أفعل).

٣. التصنيف النوعيّ لاشتراك البنية:

يظهر بوضوح اشتراك هذه البنية في دلالتها على المعاني الصرفية السابقة اشتراكاً صرفيّاً بنيوياً، لا تؤول معه إلى بنيةٍ أخرى معينة.

---

(١) سورة الأنفال: ١٠.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٩٣.

(٣) سورة النجم: ٢٢.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٨٩.

(٥) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة (سطر). و(ضيزى) "أصله "ضُيْزَى"، على وزن "فُعْلَى" بضمِّ الفاء، والدليل على ذلك أنه لا يحفظ في الصفات "فِعْلَى" بكسر الفاء، بل بضمِّها نحو: حُبلى. وإنَّما قُلبت الضَمَّة كسرة؛ لأنهم لم يعتدُّوا بألف التأنيث، فجرت لذلك مُجرى القريبة من الطرف، واعتدُّوا بها في الاسم كما اعتدُّوا بها في: صَوَرَى وحَيَدَى، فلم ينقلب حرف العلّة ألفا، وكأنَّ الذي سنَّ ذلك فيهما كون الصفة أثقلَ من الاسم، إذ الصفة من العلل الموانع للصرف، فهي أدعى للتخفيف، والياء أخفُّ من الواو، فقلبت الضَّمَّة كسرة لتصحَّ الياء". المصدر: ابن عصفور، الإشبيليّ: الممتع الكبير في التصريف، مصدر سابق، ص٣١٨.

(٦) سورة البقرة: ٢٣٨.

(٧) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٧٨.

٤. محددات دلالة البنية:

إن تأنيث هذه البنية، وإن كان مشتركاً في الدلالات الصرفية المشتركة فيها، إلا أنه لا يمنع من اتخاذه محدداً دلالياً، خاصة، إذا كانت (فُعْلى) مؤنث (أفعل) التفضيل، ولا شك أن لزومية الفعل المتعلق بهذه البنية يقربها من الدلالة على الصفة المشبهة، ويبقى السياق ومعطياته المرجح الأول بين هذه المعاني.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لهذه البنية من خلال الآية الآتية:

- قال تعالى: (ونيسرك لليسرى)(١)، إذ تحتمل (اليسرى) المعاني الصرفية الآتية:
  - المصدر، بمعنى عمل الخير والشريعة السهلة(٢).
  - اسم التفضيل، بمعنى: " للطريقة التي هي أيسر وأسهل"(٣)، وقال ابن عاشور(١٣٩٣هـ): "واليسرى: مؤنث الأيسر، وصيغة فعلى تدل على قوة الوصف لأنها مؤنث أفعل"(٤).
  - الصفة المشبهة، بمعنى: اليسيرة الميسّرة، وهو تأويل يتطلب تقدير موصوفٍ محذوف، قدره بعض المفسرين بـ(الشريعة)، إذ إن "سياق الكلام الذي قبله يهدي إلى أن يكون الموصوف المقدر معنى الشريعة"(٥).

وبذلك، يلحظ كيف انفتحت دلالة (فُعْلى) على المعاني الصرفية التي اشتركت فيها، وكان السياق مساعداً في هذا الانفتاح، ولا تعارض في الجمع بين هذه المعاني.

*****

---

(١) سورة الأعلى: ٨.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٩٣.

(٣) الزمخشري: الكشاف، مصدر سابق، ج٤، ص٧٣٩.

(٤) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج٣٠، ص٢٨٢.

(٥) السابق نفسه: ج٣٠، ص٢٨٢.

• فَعْلان

١. التكوين الصوتي:

تتكون هذه البنية في حالة الوقف من مقطعين: الأول ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، والثاني: ثلاثي طويل مغلق (ص ح ح ص)، وفي حالة التنوين يتحول المقطع الثاني إلى مقطعين: ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح)، وثلاثي قصير مغلق(ص ح ص).

وأما في حالة الوصل، فمقاطعها الصوتية بعدد مقاطعها في حالة التنوين، إلا أن المقطع الأخير قد يتحول في بعض الحالات إلى ثنائي قصير مفتوح(ص ح).

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية:

- **المصدر**، قال الاستراباذي، في معرض حديثه عن أبنية المصادر: "وأمّا فَعْلان، فنادر، نحو لوى ليّاناً"[١].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (ولما رجع موسى إلى قومه غَضْبَان أسفاً)[٢].
- **المبالغة**، نحو قوله تعالى: (الرحمن الرحيم)[٣]، قال السهيلي عن (الرحمن): "هو وصف يراد به الثناء، وكذلك الرحيم، إلا أن الرحمن من أبنية المبالغة كغضبان ونحوه وإنما دخله معنى المبالغة من حيث كان في آخره ألف ونون كالتثنية، فإن التثنية في الحقيقة تضعيف، وكذلك هذه الصفة"[٤].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

تصنف هذه البنية على أنها ذات اشتراك صرفيّ بنيويّ؛ لدلالتها على المعاني المشتركة فيها بذاتها، دون أن تؤول إلى دلالة بنية أخرى معينة.

---

(١) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١١١.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٠.

(٣) سورة الفاتحة: ٣.

(٤) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب: بدائع الفوائد، ج١، ص٢٣، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان.

٤. **محددات دلالة البنية:**

لا يؤثر تأنيث (فَعْلان) على (فَعْلى) أو (فَعْلانة) في تحديد دلالتها الصرفية[١]، وهي قليلة في المصدر، والمبالغة، ولا يصعب تحديد دلالتها بحسب السياق الذي ترد فيه، علماً أن فكرة اللزوم والتعدّي تؤثر في دلالتها على الصفة المشبهة أو المبالغة.

٥. **الانفتاح الدلالي للبنية:**

يمكن النظر إلى كلمة (الرحمن) في الشاهد المذكور في المعاني المشتركة بأحد دلالتين:

- المبالغة، وهذا هو ما اعتمده فريق المعجم الموسوعيّ[٢].
- الصفة المشبهة، قال ابن عاشور: "وكثير من المحققين أن الرحمن صفة مشبهة"[٣]، ولا تعارض بين التأويلين.

*****

(١) انظر: النماس، مصطفى أحمد: صيغة فعلان واستعمالاتها في اللغة العربية، المدينة المنورة، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد٣٩، ص١٠٩.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٠٣.

(٣) ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج١، ص١٧٠.

• أفْعَل

١. التكوين الصوتي:

يوقف على هذه البنية دون تنوين ولها مقطعان صوتيان، كلاهما ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، وفي حال تنوينها يتحول المقطع الثاني إلى مقطعين: ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، يليه مقطع ثلاثي قصير مغلق(ص ح ص).

أما في حالة الوصل، فثلاثة مقاطع تشابه حالة البنية وهي منونة، تتحول بوصلها بما بعدها إلى مقطع ثنائي قصير مفتوح(ص ح).

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة للبنية (أفعل)، ما يأتي:

- **المصدر**، قال الجرجاني: "ويكون (أفعل) مصدراً، كقولك: زيدٌ أفضل من عمرو، وتقديره: فَضْلُ هذا يزيد على فضلِ هذا"(١).
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (وتبرئ الأكمه والأبرص بإذني)(٢)، الأكمه: من يولد أعمى، أو مطموس البصر(٣)، والأبرص: المصاب بالبرص، وهو مرض يُحدِث في الجلد بقعاً بيضاء مختلفة الحجوم(٤).
- **اسم التفضيل**، نحو قوله تعالى: (اقرأ وربك الأكرم)(٥)، الأكرم: الأشد تفضلاً والأكثر إنعاماً وإحساناً(٦).
- **اسم الفاعل**، نحو تأويل قوله تعالى: (ربكم أعلم بكم)(٧)، أعلم، أي: عالمٌ(٨).

---

(١) الجرجاني، عبدالقاهر: العمد كتاب في التصريف، مصدر سابق، ص٦٢.

(٢) سورة المائدة: ١١٠.

(٣) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٣٩٧.

(٤) السابق نفسه: ٩١.

(٥) سورة العلق: ٣.

(٦) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٣٩١.

(٧) سورة الإسراء: ٥٤.

(٨) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص٢٥٦.

٣. **التصنيف النوعي لاشتراك البنية:**

تصنف (أفعل) على أنها ذات اشتراك بنيويّ في دلالتها على التفضيل والصفة المشبهة، وذات اشتراك دلالي في دلالتها على اسم الفاعل والصفة المشبهة، أيضاً.

٤. **محددات دلالة البنية:** ترد (أفعل) للتفضيل بأحد المحددات الآتية(١):

أ. أن يتبعها اسمٌ مجرورٌ بـــ(من)

ب. أن تضاف إلى اسمٍ بعدها.

ج. أن تعرّف بألْ.

وفي حال غياب هذه المحددات وغياب معنى المقارنة، تتجه البنية للدلالة على الوصف، إما لاسم الفاعل، وإما للصفة المشبهة، بحسب السياق، وأما تأويل الجرجاني السابق على أن (أفعل) مصدرٌ، فهو تأويل يدخل في نطاق الانفتاح الدلالي للبنية.

وتجدر الإشارة إلى أن تأنيث (أفعل) التفضيل هو (فُعْلى) وتأنيث (أفعل) الصفة المشبهة على (فَعْلاء)، في حين، يمكن القول بأن تأنيثها بمعنى (فاعل) على (فاعلة)، بينما مجيئها بتأويل المصدرية يمنحها الدلالة على الإفراد والجمع بذاتها.

ويمكن القول إنّ هذه المحددات فيما يخصّ (أفعل التفضيل) إنما هي محددات نسبيّة، أي: ربما تحضر واحدةٌ منها أو أكثر في غير التفضيل، فقد ذكر سيبويه في باب "ما تقلب فيه الياءُ واواً": " وذلك فُعلى إذا كانت اسماً، وذلك: الطُّوبى، والكُوسى؛ لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً"(٢)، فيُلاحظ أنّ محدد الألف واللام– وهو أحد محددات التفضيل– يعدّ لازماً لاعتبار البنية من المشتقات– واست التفضيل من المشتقات– ولكنه قد يكونُ حاضراً في غير المشتقات إذا أجريت الأسماء– مثلاً– مجراه، وهذا يؤكد أنَّ هذه المحددات تمثّل الأساس الذي اعتمده اللغويون في تحديد دلالة أفعل التفضيل، فبدونها تبتعد دلالة التفضيل عن (أفعل)، والعكس لا يصحّ.

---

(١) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص٢٥٦.

(٢) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج٤، ص٣٦٤.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن ملاحظة الانفتاح الدلاليّ للبنية (أفعل) من خلال قوله تعالى: (ربكم أعلم بكم) المذكور في المعاني الصرفية المشتركة.

فقد قيل في تأويل دلالة (أعلم) ما يأتي:

- اسم فاعل بمعنى فاعل[١].
- اسم تفضيل[٢].

و سيق شاهدٌ آخر يشير إلى خروج (أفعل) عن المقارنة إلى الدلالة على الصفة المشبهة، وهو في قوله تعالى: (وهو أهونُ عليه)[٣]، بتقدير: وهو هيّنٌ عليه[٤]، ويمكن أن تُقدر المقارنة في الشاهد الأخير، أيضاً، دون أن تُخِلّ بالمعنى.

*****

(١) انظر: سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج٣، ص٢٥٦.

(٢) انظر: الصبان، أبا العرفان محمد بن علي(١٩٩٧): حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط١، ج٣، ص٧٤، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

(٣) سورة الروم: ٢٧.

(٤) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص٢٥٦.

• فعْلاء

١. **التكوين الصوتيّ:**

تتكون هذه البنية من مقطعين صوتيين في حالة الوقف: الأول: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، والثاني: ثلاثي طويل مغلق (ص ح ح ص)، وفي حالة تنوين البنية يتحول المقطع الثاني إلى مقطعين: الأول: ثنائي طويل مفتوح (ص ح ح)، والثاني: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص).

وأما في حالة الوصل، فالمقاطع الصوتية ثلاثة تماثل حالة التنوين، وقد يتحوّل المقطع الأخير إلى ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، باتصاله بما بعده.

٢. **المعاني الصرفية المشتركة:** من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية ما يأتي:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (قد بدت البَغْضَاء من أفواههم)[١]، البَغْضَاء: عداوة ونفورٌ من الشيء[٢].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (إنها بقرةٌ صَفْرَاء فاقعٌ لونها)[٣].

٣. **التصنيف النوعيّ لاشتراك البنية:**

يعد الاشتراك الصرفيّ لهذه البنية من الاشتراك البنيويّ، فدلالتها على المعاني الصرفية المشتركة فيها دلالة لا تؤول بمعنى بنيةٍ أخرى معينة.

٤. **محددات دلالة البنية:**

(فَعْلاء) مؤنثة في الدلالة، وهي في الصفة المشبهة مؤنث (أفعل)، وقد ترد جمعاً لــ(فَعَل) وتجمع على (فُعُل) في الأولى، وإلا فتجمع بالألف والتاء المزيدتين، أما دلالتها

---

(١) سورة آل عمران: ١١٨.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٩٨.

(٣) سورة البقرة: ٦٩.

على المصدر فجامعة للتذكير والتأنيث، وجمعها بالألف والتاء المزيدتين[١]، وتبقى محددات المصدر والصفة المشبهة الدلالية مستندةً إلى السياق.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لـــ(فعلاء) من خلال قوله تعالى: (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر)[٢]، فقد قيل فيها: إنها مصدر، وهو اختيار فريق المعجم الموسوعيّ[٣]، ولا شك أن تأويلها بمعنى الشيء الفاحشْ، يمنحها الدلالة على الصفة المشبهة، والسياق الحالي لا يمنع من اختيار التأويلين، وإن كان المصدر أقوى.

*****

(١) انظر: قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق، ص١٩٧-١٩٨.

(٢) سورة العنكبوت: ٤٥.

(٣) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٣٤٨.

• فَعِيلَة

١. التكوين الصوتي:

تتكون هذه البنية من ثلاثة مقاطع، هي على التوالي: ثنائي قصير مفتوح (ص ح) وثنائي طويل مفتوح (ص ح ح)، والثالث: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، وهذا في حالة الوقف دون تنوين.

أما في حالة التنوين، أو الوصل، فتتكون من أربعة مقاطع، يتحوّل فيها المقطع الأخير إلى مقطعين: ثنائي قصير مفتوح (ص ح) وثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، وقد يتحرك أخرها فيلتقي بحرفٍ متحرك يليها، فيصبح المقطع الأخير مقطعاً ثنائياً قصيراً مفتوحاً (ص ح).

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية، ما يأتي:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة)[١]، بصيرة: يقين وحقّ[٢].
- **الصفة المشبهة**، نحو قوله تعالى: (ولم يتخذوا من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة)[٣]، وليجة: صديقٌ دخيل، والمراد: بطانة وأولياء من غير المسلمين[٤].

---

(١) سورة يوسف: ١٠٨.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٩٥.

(٣) سورة التوبة: ١٦.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٨٧.

- **اسم الفاعل**، بتأويل (النطيحة) في قوله تعالى: (والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة)[١]، بمعنى الناطحة، وهي التي تتناطح فتموت بسبب النطح[٢].
- **اسم المفعول**، نحو قوله تعالى: (أولئك هم خير البريّة)[٣]، البرية: الخلقْ[٤]، بمعنى المخلُوق.
- **اسم الآلة**، جاء في اللسان: "والشكيمة، من اللجام: الحديدة المعترضة في الفم"[٥].

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

تشترك هذه البنية اشتراكاً صرفياً بنيوياً في دلالتها على المصدر والصفة المشبهة واسم الآلة، بينما تشترك اشتراكاً دلالياً في دلالتها على اسم المفعول؛ وعلى اسم الفاعل لارتابط هذه البنية ببنيتي (فاعل، أو فاعلة)، حين تدل على هذين المعنيين، غالباً.

٤. محددات دلالة البنية:

ترتبط هذه البنية بـــ(فعيل)، التي سبق أن تحدثت عنها، وقد ركزت في محدداتها الدلالية على جانبي الجمع والسياق، وأضيف في هذا المقام دور التذكير والتأنيث في تحديد دلالتها، وقد ذكر ذلك محيي الدين درويش، يقول: "صيغة (فعيل) إذا كانت بمعنى مفعول يستوي فيها المذكر والمؤنث، فلا تلحقها علامة التأنيث، إذ تقول العرب: عين كحيل لا كحيلة، وكف خضيب لا خضيبة، فكيف لحقت التاء (نطيحة) وهي بمعنى منطوحة؟ وقد قيل في الجواب: إن التاء هنا للنقل من الوصفية الى الاسمية، أو إن (فعيلا) هنا بمعنى (فاعل)، كأنه قال: والناطحة التي تموت بالنطاح، أي تنطح غيرها، وغيرها ينطحها، فتموت، وقال الكوفيون: إنما يمتنع إلحاق التاء بـــ(فعيل) بمعنى (مفعول) إذا كان وصفاً لموصوف مذكور، كـــ(عين كحيل)، فأما إذا لم يسبق للموصوف ذكر فلا يمتنع إلحاق التاء، وهذا تعليل جميل، فإن (ذبيحة) و(نطيحة) ونحوهما إذا لم يسبقهما موصوف

---

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) انظر: درويش، محيي الدين بن أحمد: إعراب القرآن وبيانه، مصدر سابق، ج٢، ص٤١٢.

(٣) سورة البينة: ٧.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٨٩.

(٥) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة(شكم).

لم يعلم: أهي مذكر أم مؤنث؟ مثل: رأيت جريحة، أما إذا علم فلا، نحو: (رأيت امرأة جريحاً)، أو (رأيت جريحاً ملقاة في الطريق)"(١)، وللسياق دوره البارز في تحديد المعنى الصرفيّ.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

- يمكن معاينة الانفتاح الدلاليّ لبنية (فعيلة) من خلال قوله تعالى: (أولئك هم شر البرية)(٢)، إذ تحتمل دلالة (البرية) ما يأتي، بحسب ما تشتق منه:
- اسم المفعول، بمعنى: الخليقة المخلوقة؛ "لأنه من قولهم: برأ الله الخلق يبرؤهم برءاً"(٣).
- لا تعد مصدراً، لأن في ذلك إخلالاً بالمعنى، إذ الله أحسن الخالقين، وليس حدث خلقه شرٌّ أبداً.
- من المفسرين من خرج إلى اعتبارها اسم ذات، وهذا خارج عن إطار بحثنا، وأكتفي بالإشارة إلى أن أساس النظر إلى كونها اسم ذات، هو النظر إلى أن اشتقاقها "من البراء وهو التراب"(٤).

*****

---

(١) درويش، محيي بن أحمد: إعراب القرآن وبيانه، مصدر سابق، ج٢، ص٤١٢.

(٢) سورة البينة: ٦.

(٣) الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم(٢٠٠٢): الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير الساعدي، ط١، ج١٠، ص٢٦٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.

(٤) السابق نفسه: ج١٠، ص٢٦٢.

• مَفْعِل

١. التكوين الصوتي:

تتكون هذه البنية من مقطعين صوتيين، كلاهما ثلاثي قصير مغلق، في حالة الوقف دون تنوين: (ص ح ص)، وأما في حالة التنوين فتتكون من ثلاثة مقاطع: الأول: ثلاثي قصير مغلق(ص ح ص)، والثاني: ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، والثالث: ثلاثي قصير مغلق(ص ح ص).

وأما في حالة الوصل، فهي كحالة البنية وهي منونة، وقد تنتهي البنية بمقطعين قصيرين مفتوحين (ص ح) بتحرك آخرها وأول الكلمة المتصلة بها.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

تشترك هذه البنية بعدد من المعاني الصرفية، من أشهرها:

- **المصدر الميمي**، نحو قوله تعالى: (يا أيها الناس عُلّمنا منطق الطير)[١]، منطق: كلام ولغة[٢].
- **اسم الزمان**، نحو قوله تعالى: (وجعلنا لمهلكهم موعداً)[٣]، موعداً: زمان الوعد[٤].
- **اسم المكان**، نحو قوله تعالى: (ونادى نوحٌ ابنه وكان في معزلٍ)[٥]، معزل: موضع مجانب معزول عن الماء[٦].

---

(١) سورة النمل: ١٦.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٤٧.

(٣) سورة الكهف: ٥٩.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٨٢.

(٥) سورة هود: ٤٢.

(٦) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٣١٥.

٣. التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

لاتؤول بنية (مَفْعِل) إلى دلالة بنية أخرى معينة، في دلالتها على المعاني الصرفية المشتركة فيها، فهي حاضرةً ببنيتها للدلالة على هذه المعاني؛ ولذا، فهي ذات اشتراك صرفيّ بنيويّ.

٤. محددات دلالة البنية:

يوصل إلى هذه البنية بقاعدة قياسية للفعل الثلاثي، وهي مشتركة بين المعاني الصرفية المتعلقة بها، وهذا ما يجعل من أمر تحديد دلالتها الصرفية رهن السياق الذي ترد فيه، بالاعتماد على المحددات الدلالية للمعاني الصرفية المشتركة فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه البنية تُجمع على (مَفَاعِل) في دلالتها على اسمي الزمان والمكان، في حين لا يجمع المصدر الميمي، بل يدل بذاته على القليل والكثير[١].

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لـــ(مَفْعِل) من خلال كلمة (موعد) في الآيات الآتية:

- قال الله تعالى: (إن موعدهم الصبح)[٢]، قال ابن عاشور: " والتصبيح: الكون في زمن الصباح وهو أول النهار"[٣]، وهذا يعني أنها في هذا المعنى اسم زمان.
- قال الله تعالى: (فالنار موعده)[٤]. " والموعد: ظرف للوعد من مكان أو زمان، وأطلق هنا على المصير الصائر إليه؛ لأن شأن المكان المعين لعمل أن يعين به بوعد سابق"[٥]، وهذا التفسير إن جمع بين ظرفي الزمان والمكان فقد أشار إلى المكان وربط الوعد به، كأنه يرجح أن تكون (موعده) اسم مكان.

---

(١) انظر: قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق، ص٢٠٤-٢٠٥.

(٢) سورة هود: ٨١.

(٣) ابن عاشور: التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج٢٧، ص٢٠٧.

(٤) سورة هود: ١٧.

(٥) ابن عاشور: التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج١٢، ص٣٠.

- قال الله تعالى: (ما أخلفنا موعدك بملكنا)[1]. موعدك هنا، تحمل الدلالة على المصدر؛ لأنّ هذا قول بني إسرائيل هذا قد جاء ردّاً على تقريع نبي الله موسى- عليه السلام- في الآيات السابقة، إذ قال: (قال يا قوم ألم يعدكم ربكم وعدا حسنا أفطال عليكم العهد أم أردتم أن يحل عليكم غضب من ربكم فأخلفتم موعدي)[2]، قال ابن عاشور: " ومعنى موعدي هو وعد الله على لسانه"[3]، فهذا تصريح بدلاة موعد في هذا السياق على المصدر، وهو مصدر ميميّكما يظهر من البنية، وهذا هو الراجح لكل شاهد، ويمكن الانفتاح في دلالة كل بنية على المعاني المشتركة فيها بالمضي في تأويل الآيات، دون تعارض.

*****

(١) سورة طه: ٨٧.

(٢) سورة طه: ٧٦.

(٣) ابن عاشور: التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج١٦، ص٢٨٣.

- **مَفْعَل**

١. **التكوين الصوتيّ:**

لا تختلف هذه البنية عن البنية السابقة إلا في حركة العين، فهي هنا مفتوحة، في مقابل الكسرة في بنية (مَفْعِل)، أما من حيث التكوين المقطعيّ فهو واحدٌ في كلا البنيتين.

٢. **المعاني الصرفيّة المشتركة:**

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لــ(مَفْعَل)، ما يأتي:

- **الصفة المشبهة،** نحو قوله تعالى: (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم والله مولاكم)[١]، مولاكم: وليكم وناصركم[٢].
- **المصدر الميمي،** نحو قوله تعالى: (ولات حين مناص)[٣]، مناص: "مَفْعَل من النَّوْص، والنوص في كلام العرب: التأخُّر، والمناص: المَفرّ"[٤].
- **اسم الزمان،** نحو قوله تعالى: (وجعلنا النهار معاشاً)[٥]، معاشاً: زمان العيش والسعي لطلب الرزق[٦].
- **اسم المكان،** نحو قوله تعالى: (قد علم كل أناسٍ مشربهم)[٧]، مشربهم: مكان الشرب[٨].

٣. **التصنيف النوعي لاشتراك البنية:**

لا تؤول هذه البنية في دلالتها على المعاني الصرفية المشتركة فيها إلى معنى بنية أخرى بعينها، وإنما تدل على هذه المعاني الصرفية بذاتها؛ ومن ثمّ فهي بنية ذات اشتراك صرفيّ بنيويّ.

---

(١) سورة التحريم: ٢.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ٤٨٩.

(٣) سورة "ص": ٣.

(٤) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج٢١، ص١٤٢.

(٥) سورة النبأ: ١١.

(٦) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٣٣٠.

(٧) سورة البقرة: ٦٠.

(٨) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٥٥.

٤. محددات دلالة البنية:

ويقال في بنية (مَفْعَل) ما قيل في (مَفْعِل) من حيث تحديد الدلالة الصرفية وارتهانها بالسياق الذي ترد فيه، وقياسية الوصول إلى بناء هذه البنية من الفعل الثلاثيّ، وكذلك الجمع، إذ لا تجمع في دلالتها على المصدر الميميّ، دون بقية الدلالات.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي للبنية من خلال قوله تعالى: (وما منا إلا له مقامٌ معلوم)[١]، فدلالة مقام الصرفية هي إحدى اثنتين:

- المصدر الميمي، بمعنى: منزلة[٢].
- اسم المكان، بمعنى: مكان[٣].

فيلاحظ أن (مقام) في الآية احتملت معنيين لا تعارض في الجمع بينهما أو ترجيح أحدهما على الآخر، وقد وردت (مقام) في سياق آخر، وربما لا يصح تأويلها بأكثر من دلالة، وهي في قوله تعالى: (فيه آياتٌ بيِّنات مقام إبراهيم)[٤]، إذ لا تدل (مقام) إلا على المكان؛ لأن (المقام) هنا تدل الموضع الذي قام عليه إبراهيم ليرفع قواعد البيت مع ابنه إسماعيل– عليهما الصلاة والسلام.

*****

(١) سورة الصافات: ١٦٤.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٣٨٢.

(٣) السابق نفسه: ص٣٨٣.

(٤) سورة آل عمران: ٩٧.

• مَفْعِلَة

١. التكوين الصوتي:

تتكون (مَفعِلة) من ثلاثة مقاطع صوتية، في حالة الوقف: الأول: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، والثاني: ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، والثالث: ثلاثي قصير مغلق (ص ح ص)، وفي حال تنوين البنية يتحول المقطع الثالث إلى مقطعين: ثنائي قصير مفتوح (ص ح)، وثلاثي قصير مغلق (ص ح ص).

وأما في حالة الوصل، فتتكون من أربعة مقاطع كتلك التي تتكون في حال التنوين، وإذا تلاها حرفٌ متحرّك، كانت المقاطع الثلاثة الأخيرة هي من نوع الثنائي القصير المفتوح (ص ح).

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

تشترك هذه البنية في عدة معانٍ صرفية من أشهرها:

- **المصدر**، كما جاء في ما رواه أنس بن مالك– رضي الله عنه– قال: " لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم سباباً، ولا فحاشاً، ولا لعاناً، كان يقول لأحدنا عند المَعتِبَة: ما له ترب جبينه"[١]، والمَعْتِبة: جاء في اللسان: "رويت المعتَبَة بالفتح والكسر من المَوجِدة"[٢]، وهي ما يتعلق بالنفس من أثر العتاب.
- **المصدر الميمي**، نحو قوله تعالى: (هذا بيانٌ للناس وهدى وموعظة للمتقين)[٣]، موعظة: نصح وتذكير[٤].

---

(١) البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل(١٤٢٢): صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، ج٨، ص١٣، الحديث رقم (٦٠٣١)، دار طوق النجاة.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة (عتب).

(٣) سورة آل عمران: ١٣٨.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ٤٨٢.

- **اسم المرّة**، نحو قوله تعالى: (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدةٍ وعدها إياه)[1]، موعدة: وعد محدد معين[2].

٣. **التصنيف النوعيّ لاشتراك البنية:**

تصنف هذه البنية على أنها ذات اشتراك صرفيّ بنيويّ، فهي تدلّ على المعنى الصرفيّ بذاتها، دون أن تؤول إلى بنية أخرى.

٤. **محددات دلالة البنية:**

قد يكون لتثنية هذه البنية والاعتماد على فكرة بيان مرات الحدث أثرٌ في توجيه دلالتها نحو اسم المرّة، وتجردها للدلالة على اسم الحدث للمصدر الميمي، وأما الجمع، فهي تجمع جمع تكسير، وجمعاً بالألف والتاء المزيدتين، في كلا الدلالتين، مع العلم أن دلالتها على المصدر الصريح مرتبطة بالدلالة على الكثرة، لوجود التاء.

٥. **الانفتاح الدلالي للبنية:**

يمكن معاينة الانفتاح الدلالي لــ(مَفْعِلَة) من خلال النظر في قوله تعالى: (فيومئذٍ لا ينفعُ الذين ظلموا مَعذِرتهم)[3]، فمعنى معذرتهم: عذرهم أو حجتهم[4]؛ وهي بهذا المعنى تدل على المصدرية، وهي مبدوءة بالميم، فحكمها أنها مصدر ميميّ.

وإذا اعتبرت الكلمة بمعنى اسم المرّة، فقد يصحّ هذا إذا نُظِر إلى المعذرة بأنها متعلقة بشيءٍ واحدٍ، أو بحدثٍ واحد، ففي سياق الآية يُلمح أنهم يعتذرون عن فكرة إنكار البعث[5]، وبالتالي فمعذرتهم واحدة من هذا الجانب، وعذرهم هو الحدث من جانب آخر، وهذا فيه تعسّف في التأويل- إن صح التعبير.

---

(١) سورة التوبة: ١١٤.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٨٢.

(٣) سورة الروم: ٥٧.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٣١١.

(٥) انظر: ابن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مصدر سابق، ج٢١، ص١٢٩.

وتنفتح الدلالة أكثر، حين تدلّ (معذرة) على المصدر الصريح، باعتبار أن مجيئه على (مفعِلَة) إنما هو للدلالة على كثرة مسمّاه[1]، وهذا صحيح، إذ إن تقديم العذر يوم القيامة سيكثر من المجرمين والمشركين.

ولا شك في أنّ التعارض لن يحصل إذا جمع بين المصدر الميميّ وبين اسم المرّة، أو بين المصدر الميميّ وبين المصدر الصريح الدالّ على الكثرة، أما الجمع بين اسم المرّة وبين المصدر الصريح الدال على الكثرة فالتعارض حاصلٌ لا محالة.

*****

(١) انظر: الصبان، أبا العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشمونى، مصدر سابق، ج٢، ص٤٧١.

- **مَفْعَلَة**

١. التكوين الصوتيّ:

لا تختلف هذه البنية عن سابقتها إلا في حركة العين المفتوحة، في مقابل كسر العين في تلك البنية، أما من حيث المقاطع الصوتية فهي مثلها تماماً، ويمكن القول إن أهل العربية قد نطقوا بألفاظهم المبنية على هذه البنية وجمعوا في اللفظة الواحدة في الاستعمال الفتح والكسر، كما مرّ عند الحديث عن دلالة (مفعِلة) على المصدر.

٢. المعاني الصرفية المشتركة:

من أشهر المعاني الصرفية المشتركة لهذه البنية ما يأتي:

- **المصدر**، نحو قوله تعالى: (وضربت عليهم المسكنة)[١]، المسكنة: فقر النفس وحرص على طلب الدنيا[٢].
- **المصدر الميمي**، نحو قوله تعالى: (وألقيت عليك محبّةً منّي)[٣]، محبّة: حبّ ومودة[٤].
- **اسم الزمان**، نحو قوله تعالى: (فنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَة)[٥]، ميسرة: وقت يُسر[٦].
- **اسم مكان**، نحو قوله تعالى: (وإذ جعلنا البيت مثابةً للناس)[٧]، مثابة: ملجأ وموضع يُرجع إليه[٨].

٣. **التصنيف النوعي لاشتراك البنية:** تشترك (مفعَلة) في دلالتها على المعاني السابقة اشتراكاً صرفياً بنيوياً، فلا تؤول إلى بنيةٍ أخرى من أبنية تلك الأبواب الصرفية.

---

(١) سورة آل عمران: ١١٢.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٤١.

(٣) سورة طه: ٣٩.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٣٥.

(٥) سورة البقرة: ٢٨٠.

(٦) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٩٣.

(٧) سورة البقرة: ١٢٥.

(٨) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١١٨.

٤. محددات دلالة البنية:

تجمع مفعَلَة، جمع المزيد بالألف والتاء، وذلك في دلالتها على المكان والزمان والمصدر الميمي، أما في دلالتها على المصدر الصريح فلا تجمع؛ لأنه يدل على القليل والكثير في ذاته، كما مرّ سابقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن (مفعَلَة) تجيء، غالباً، للمكان من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول سواءً أكانت من الحيوان أم من النبات[١]، مثل: مبطخة، ومأسدة، لمكان البطيخ ومكان الأسود، وهي فيما سوى ذلك منفتحة الدلالة، يخصص دلالتها السياق الذي ترد فيه.

٥. الانفتاح الدلالي للبنية:

يمكن معاينة الانفتاح الدلاليّ للبنية، من خلال الآيتين الآتيتين:

أ. قال الله تعالى: (فنظرةٌ إلى ميسرة)[٢].

ب. قال الله تعالى: (فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة)[٣].

ففي الآية الأولى تحتمل (ميسرة) دلالتين:

- المصدر الميميّ، للدلالة على الغنى وسعة المال[٤].
- اسم الزمان، للدلالة على وقت اليسر[٥].

أما في الآية الثانية، فتحتمل (الميمنة) دلالتين:

- المصدر الميمي، للدلالة على اليمن والبركة والسعادة[٦].
- اسم المكان، للدلالة على جهة اليمين[٧].

---

(١) انظر: الحمداني، خديجة: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، مصدر سابق، ص٢٢٠.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٠.

(٣) سورة الواقعة: ٨.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٤٩٣.

(٥) السابق نفسه: ص٤٩٣.

(٦) السابق نفسه: ص٤٩٤.

(٧) السابق نفسه: ص٤٩٤.

ولا تعارض في الجمع بين كل دلالتين لكلا الآيتين، أما بقية الدلالات لــ(مفعلة) فتضعف في هذه الآيات؛ لقوة إيحاء البنية على ما سبق وفق السياق.

*****

المبحث الثاني

الأبنية الصرفية المشتركة

من غير الثلاثي

الأبنية الصرفية المشتركة من غير الثلاثي[1]:

لقد أشير من قبل إلى مسألة الثبات النسبيّ والثبات المطلق في قياسيةِ البنية الصرفيّة، ومن المعلوم أن أبنية المعاني الصرفية للأفعال غير الثلاثية تدخل ضمن الثبات المطلق في صياغتها، إلا ما شذّ من المسموع؛ وإن كانت القياسية تسعى إلى وضع الضوابط للأبنية الصرفية، فإنها لا تمنع من التداخل في بعض الأحيان بشكلٍ يفرض وضع الأسس الكفيلة بمنع وقوع اللبس في تحديد دلالات تلك الأبنية.

وقد آثرت الحديث عن الأبنية الصرفية من غير الثلاثي تحت عنوانٍ واحد؛ لأنّ المحددات الدلالية بينها ترتبط بمحددات المعاني الصرفية ومعطيات السياق أكثر من كونها أبنية تمتلك خصوصية بنيوية في صورتها التجريدية، و كذلك، فإنّ عوامل تحديد دلالتها متقاربة، بالرغم من كونها كثيرة ومتنوعة.

والحديث عن هذه الأبنية يتعلق بأبنية المعاني الصرفية الآتية:

١. **المصادر:**

- المصدر الصريح
- مصدر المرّة
- مصدر الهيئة
- المصدر الميمي

٢. **المشتقات:**

- اسم المفعول
- اسم الزمان
- اسم المكان
- اسم الفاعل
- الصفة المشبهة

---

(١) لم أتعرّض في توصيف هذه الأبنية إلى الجانب الصوتيّ اكتفاءً بما قدمته في توصيف الأبنية السالفة الذكر من الثلاثيّ؛ ولأن النتيجة التي ستظهر عند الجانب التحليلي للتكوين الصوتي ستكون هي هي سواءً في الثلاثي أم في غير الثلاثيّ.

والأبنية الصرفية المشتركة تتعلق بالمعاني السابقة بمجوعات على النحو الآتي:

- المصدر الصريح ومصدر المرة ومصدر الهيئة.
- اسم الفاعل والصفة المشبهة.
- بنية اسم المفعول وعلاقتها بالمصدر الميميّ واسم الزمان واسم المكان.

وسنتعرّض لهذه المجموعات الصرفية كما يأتي:

• المصدر الصريح ومصدر المرّة ومصدر الهيئة

تلتقي هذه المصادر في صورة المصدر الصريح، ويُفرّق بينها بوسائل التخصيص، قال ابن هشام: " والمرة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره القياسي، كانطلاقة واستخراجة، فإن كان بناء المصدر العام على التاء؛ دل على المرة منه بالوصف، كإقامة واحدة واستقامة واحدة"[١].

أما مصدر الهيئة، فالوصف يؤدي إلى تخصيص دلالته، ويفضّل ألاّ يعتدَّ بالتاء معه؛ لأنّ ما قرره اللغويون قديماً في القياس، أنّ الهيئة لا بناء لها من غير الثلاثي[٢]، وكان تعليل ذلك أنّ " بناء مصدر الهيئة منه[أي: من غير الثلاثيّ]، يهدم بنية الكلمة؛ ذلك؛ لأنه يستتبع حذف ما قصد إثباته فيها؛ لغرض من الأغراض؛ فاجتنب ذلك، واكتفي بالمصدر الأصلي مع وصفه، عندما تدعو الحال إلى ذلك"[٣]، وهذا التعليل يمكن أن يطبق على تعليل منع مجيء التاء للدلالة على الهيئة من غير الثلاثي، ويمكن عدّ الإضافة من وسائل التخصيص؛ لأنها مثل الوصف في إفادة التخصيص[٤].

ومما سبق تظهر وسائل تخصيص المرة والهيئة وتمييزهما عن المصدر الصريح في ثلاث وسائل، هي:

١. التاء (ــة)
٢. الوصف

(١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج٣، ص٢٠٩.

(٢) السابق نفسه: ج٣، ص٢٠٩.

(٣) السابق نفسه: ج٣، ص٢٠٩، هامش رقم (١).

(٤) السابق نفسه: ج٣، ص٢٠٩، هامش رقم (٥).

٣. الإضافة

وبالرغم من أن جميع هذه الوسائل مرهونةٌ بالسياق الذي ترد فيه، إلا أنه بالإمكان الاعتماد عليها واعتمادها وسائل آمنة للتفريق بين الأبنية الصرفية المشتركة في معاني المصدر الصريح والمرة والهيئة، وهي بذلك تقلل من قيمة الانفتاح الدلاليّ للبنية، دون أن تلغي المعاني الجزئية التي يمكن أن تضاف إلى معنى البنية.

- **أمثلة الانفتاح الدلالي:**

فعلى سبيل المثال، قولك: (كان لظهر جدّي انحناءةً كانحنائة النهر)، ترى كلمة (انحناءة) وهي لا تدل على المصدر الصريح قطعاً؛ لأنّ المصدر الصريح من غير الثلاثي قياسيّ الصوغ، وقياس ما نحن بصدده هو (انحناء)، وهي في الأولى: اسم مرّة بدليل أنّ المصدر الصريح للفعل (انحنى) هو: انحناء، فزيادة التاء، أخرجته إلى المرّة، وأمّا (انحناءة) الثانية، فكثيرٌ من يعتبرها اسم هيئة، بدليل إضافتها إلى النهر، باعتبار أنّ انحناء النهر مشهورٌ بين الناس، إلا أنني أذهب إلى أن تكون اسم مرّة أيضاً، بحجة أنّ اسم الهيئة من غير الثلاثي كما تقرر عند اللغويين يكون بالمصدر الصريح موصوفاً أو مضافاً إلى ما يدلّ على الهيئة، وفي هذا المثال، فالإضافة وإن حملت دلالة الهيئة، إلا أنّ وجود التاء لا ينبغي أن يُهمل، وهي المعتمدة عند اللغويين أساس مصدر المرّة، في الوقت الذي اختلفوا فيه على وجود الهيئة من غير الثلاثي، ومن هنا، يمكن القول إنّ (انحناءة) المضافة إلى النهر تحمل دلالة المرّة؛ فهي انحناءة واحدة، وتفردها هو ما يجعلها تحتفظ بهيئة معينة، وهذا ما ينبغي تناوله بحضرة سياق متكامل، لا يضرُّه الاكتفاء بهذا المثال الذي أوردته لتوضيح فكرتي.

وعليه؛ فإنّني أسجل في هذا البحث دعوةً إلى اعتماد التاء أصلاً للتفريق بين مصدر المرّة ومصدر الهيئة من غير الثلاثي، ففي ذلك تسهيلٌ للوصول إلى المعنى الصرفيّ وابتعادٌ عن مظان التعقيد، واستفادةٌ من اختلاف اللغويين في مصدر الهيئة من غير الثلاثي.

ويمكن القول بأنّ التفريق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل في السياق، أمرٌ يحكمه السياق، والمحددات الدلالية لاسم الفاعل والصفة المشبهة، المتعلقة بالخطوط العريضة لدلالة كل منهما، وقد سبقت الإشارة إليها عند الحديث عن حدود المصادر والمشتقات، ويمكن الرجوع إليها والاستفادة مما تقدم فيها، بالإضافة إلى ما سيعرض في القسم التحليليّ من هذا البحث لاحقاً– إن شاء الله.

- **أمثلة الانفتاح الدلالي:**

في قولك: "يشعرُ المرْءُ– الآنَ– بحبٍّ مُفرط للتملُّك"، تحتمل كلمة (مُفرط) دلالة اسم الفاعل والصفة المشبهة، وفعلها هو (أفرطَ)، الذي تصاغ منه الصفة المشبهة واسم الفاعل على الصورة ذاتها، ولابد من تحليل السياق للوصول إلى الدلالة الأقرب إلى الصحة في دلالتها على المعنى المقصود.

وفي هذا المثال ثمة قرينتان: الأولى: قرينة لفظية وهي كلمتان: هما كلمة (الآن) الدالّة على الزمن الحاضر، وكلمة (حبّ) الموصوفة بـِ(مفرط)، والثانية: معنوية، وتتمثّل في حمل وصف (حبّ) بـ (مُفرط) معنى إضافة اسم الفاعل إلى فاعله في المعنى.

فأمّا الظرف (الآن) فهو في دلالته على الحال يجعل من احتمالية دلالة (مفرط) على اسم الفاعل أقرب؛ لأنّ تقييد الصفة المشبهة بزمن ما يخرجها من باب الثبوت، الذي يمثّل عمدة دلالة الصفة المشبهة، وأمّا قرينة الإضافة، فإنها تقرّب من احتمالية دلالة الكلمة على معنى مشابه لإضافة اسم الفاعل إلى فاعله في المعنى، وهذا بطبيعة الحال يعني خروجه إلى الصفة المشبهة كقولك: (طاهر الثوب، وناعس الطرف)، وهذا هو المعنى ذاته في قولك: (حبٌّ مفرط) وإن كانت العلاقة هنا علاقة وصف، إلا أنّ الوصف والإضافة يلتقيان في حملهما دلالة التخصيص(١)، وهذا بطبيعة الحال، فيما يخصّ القرينة

---

(١) الإضافة نوعان: معنوية، ولفظية، والإضافة المعنوية إما أن تكون للتخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة، وإما أن تكون للتعريف إذا كان المضاف إليه معرفة.

اللفظية، وهي كما هو ملاحظ، لم تقدم اختياراً قاطعاً في تحديد دلالة الكلمة على المعنى الصرفيّ.

وينتظرُ من القرينة المعنوية أن تحسم الجدل القائم حول معنى كلمة (مُفرط) الصرفيّ، وهنا، لا تكفي هذه الجملة- وحدها- لتقرير المعنى الصرفيّ، بل ينبغي تتبع السياق قبلها وبعدها، فيكون الحسم لأحد المعنيين، إذا دلّ السياق على أصل دلالة ذلك المعنى، أي: إن دلّ على الفاعليّة المتجددة، فالكلمة اسم فاعل، وإن دلّ على الثبوت فالكلمة صفة مشبهة.

• بنية اسم المفعول وعلاقتها بالمصدر الميميّ واسم الزمان واسم المكان

إن الجامع لمعاني اسم المفعول والمصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان، أمران: الأول: مجيء البنية على صورة مضارع الفعل مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، وقد اشتهرت هذه الصورة بالدلالة على اسم المفعول، والثاني: أن أصل معنى هذه المعاني الصرفية هو المفعولية، كما سيأتي.

وأفضّل بسبب هذا التقارب الكبير أن أسير في عرض هذه المسألة انطلاقاً من زاوية بنية اسم المفعول، وسأجمع في الحديث بين بنيته من الثلاثي ومن غير الثلاثي؛ فأما بنيته من الثلاثي فلأنها كانت مثار خلافٍ بين اللغويين من حيث اشتراكها الصرفيّ، وأما بنيته من غير الثلاثيّ فهي موضوع هذا القسم من البحث، وعرض الموضوع سيكون من جانبين:

- أولا: جانب البنية الصرفية:

إنّ بنية اسم المفعول القياسية من الفعل الثلاثي لها صورة واحدة في القياس وهي (مفعول)(١)؛ لأنها ربطت بعدد أحرف الفعل الثلاثي، وأما بنية اسم المفعول من غير الثلاثي، فعلى قياسيتها، إلا أنها على أشكال متعددة؛ لأن أبنية الأفعال غير الثلاثية متعددة،

---

(١) ورد اسم المفعول على بنية (مفعول) من أفعال غير ثلاثية، مخالفا للقياس، ومن ذلك: أحبّه فهو محبوب، وأسلّه فهو مسلول، أجنّه فهو مجنون. انظر: ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، مادة (حبب)، (سلل)، (جنن)، على التوالي، وانظر: الحمداني، خديجة: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، مصدر سابق، ص١٦٩-١٧٣.

فمنها الثلاثي المزيد بحرفٍ، وهذا الحرف متعدد، والمزيد منها بحرفين، وهذان الحرفان متعددان، وبثلاثة، كذلك.

- **ثانيا: جانب الدلالة الصرفية:**

وفي هذا الجانب ثمة اختلافٌ بين اللغويين في اشتراك بنية (مفعول) صرفياً، على موقفين:

أ. فهناك من يرى اشتراكها في الدلالة على اسم المفعول والمصدرالميميّ واسم الزمان واسم المكان إلى جانب أبنية اسم المفعول من غير الثلاثيّ، فيقول رضي الدين الاستراباذي عن المصدر الميميّ في معرض شرحه له في الشافية: " قوله : (ومن غيره) أي: من غير الثلاثي المجرد فيصلح للمصدر والمفعول والزمان والمكان كالْمُدَحْرَجِ والمقاتل والمُحرنَجم كما يجئ الميسور: اليسر، العُسْر، والمجلود: الْجَلَد: أي الصبر، المفتون: الفتنة"[١]، فيُلاحظ كيف أشار إلى (مفعول) في كلمة (ميسور) و(معسور) و(مجلود) و(مفتون)، وأوَّلها جميعَها بالمصدر، الذي يقصد به المصدر الميميّ، وتشترك في الدلالة على المصدر الميمي واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان، إلى جانب الأبنية من غير الثلاثي.

ب. وهناك من أشار إلى سيبويه بأنه يرفض دلالة بنية (مفعول) على المصدرية، بالاعتماد على ما ذكره في كتابه، إذ يقول: " وأما قوله: دعه إلى ميسوره ودع معسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال: دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه، وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه، وكذلك المعقول، كأنه قال: عُقِل له شيءٌ، أي حُبِس له لُبُّه وشدد"[٢]، فالكثيرون على أنّ سيبويه ينكر أن تجيء (مفعول) للدلالة على المصدرية، وأنه يؤوّل ما أوهم ذلك إلى الوصف[٣]، وكلام سيبويه يؤكد ذلك.

ويمكن بعد عرض هذين الموقفين ملاحظة الآتي:

---

(١) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٢١.

(٢) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج٤، ص٩٧.

(٣) انظر: الصبان، أبا العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشمونى، مصدر سابق، ج٢، ص٤٦٨.

أ. الرأي الذي يسمح بانفتاح دلالة (مفعول) على المصدرية، يجمع إلى جانبها المعاني الصرفية الأخرى بشكل واضح، أما موقف سيبويه من رفضه دلالة (مفعول) على المصدرية، فإنه وإن لم يكن صريحاً في الرفض، إلا أنه يُفْهَم منه رفضه لتلك المعاني أيضاً؛ لأن المشاركة الدلالية بين معاني المصدر والمكان والزمان والمفعول، حاضرة، فما يبقى غير البنية الصرفية التي ستحدد التقارب بين هذه المعاني أو التباعد، وفق معطيات السياق.

ب. إن أساس رفض سيبويه لمجيء بنية (مفعول) للمصدرية، وغيرها مما هو ليس لاسم المفعول، إنما هو اتباع سنة العرب في المغايرة بين الأبنية؛ لمنع وقوع اللبس في الدلالات الصرفية التي تحملها الأبنية الصرفية المشتركة، وخاصة إذا تقاربت الدلالات الصرفية بين تلك الأبنية، وهو ما أشار إليه في مقدمة حديثه عن اسم المكان والمصدر إذ قال: " فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا [أي: من غير الثلاثيّ] بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعولٌ والمكان مفعولٌ فيه وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واواً كواو مضروبٍ؛ أن ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه، يقولون للمكان: هذا مُخرَجُنا ومُدخَلنا، ومُصبَحنا ومُمسَانا، وكذلك إذا أردت المصدر"(١)، وبذلك احتاج المتكلّم إلى تمييز البنية الصرفية، وهذا ما يدلّ عليه قوله في نهاية حديثه عن تأويل (مفعول) إلى الوصفية إذ قال: " ويستغنى بهذا عن المُفْعَل الذي يكون مصدراً؛ لأن في هذا دليلا عليه"(٢).

فقوله يستغنى بهذا، أي: يُستغنى بـــ(مفعول) في الدلالة على الوصفية؛ لأنّ في (مُفْعَل) دليلاً على مصدريته، في الثلاثي وفي غير الثلاثي، فهو في الثلاثي على قياسية (مَفْعَل، ومَفْعِل) ومن غير الثلاثي على قياسية مضارعه وإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، فدليل تميُّزه الصرفي حاصلٌ فيه، وإن كان لا يُلغي حاجته إلى محددات سياقية لتحديد دلالته الصرفية، خاصّة إن كان من غير الثلاثيّ، بخلاف بنية

(١) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني، مصدر سابق،ج٤، ص٩٥.

(٢) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج٤، ص٩٧.

(مفعول)، التي ستمثّل موطن لبسٍ دلاليّ في السياق اللغويّ، بمجيئها للدلالة على المصدر الميميّ، وبذلك كان سيبويه، بحقّ، صاحب أول نظريةٍ في التأسيس للفروق بين الأبنية الصرفية المشتركة، لكنه لم يمنع أبنية أخرى، كالتي سبق الحديث عنها من الانفتاح الدلاليّ، والاشتراك الصرفيّ؛ فهو كما آمن بسنة العرب في المغايرة بين الأبنية، فقد آمن بسنتهم في إشراك الأبنية الصرفية في أكثر من دلالةٍ صرفية، وهو مرّة أخرى، يؤسس لنظرية لغوية تتمثل في المنهج الوصفيّ بحثاً ودراسة.

ج. المحددات الدلالية لأبنية اسم المفعول والمصدر الميميّ واسم المكان واسم الزمان، تتمثّل في المحددات الدلالية الخاصة بكلّ منها وقد سبق الحديث عنها، بالإضافة إلى معطيات السياق التي تسمح بالانفتاح الدلالي بين هذه الأبنية، بصورة واضحة.

- **أمثلة الانفتاح الدلالي:**

يمكن ملاحظة الانفتاح الدلاليّ بين المصدر الميميّ واسم الزمان واسم المكان واسم المفعول من خلال معاينة قوله تعالى: (وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطاناً نَصِيراً)[1]، وموطن المثال في كلمتي (مُدخَل، ومُخرج)، وهما من غير الثلاثي (أدخلَ، وأخرجَ) المزيدين بالهمزة، وجاء في تحديد المعنى الصرفيّ لكلا الكلمتين، كما يأتي:

١. المصدر الميمي، ورد ذلك في كثير من كتب التفسير، منها: الكشاف[2]، وإعراب القرآن وبيانه[3].

٢. اسم مكان، وقد قال بذلك فريق المعجم الموسوعيّ، وهم يرون أنه بمعنى مكان الخروج[4].

ولم أعثر على غير هذين القولين، في المعنى الصرفيّ لــ(مُدخَل، ومُخرَج) في هذه الآية، وأوافق هذا الاختيار؛ لأن المعنى لا يحتمل معنى اسم الزمان في البنية،

(١) سورة الإسراء: ٨٠.

(٢) انظر: الزمخشري: الكشاف، مصدر سابق، ج٢، ص٦٨٨.

(٣) انظر: درويش، محيي الدين بن أحمد: إعراب القرآن وبيانه، مصدر سابق، ج٥، ص٤٨٢.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٦١.

فـــ(المُدخل)، هنا، لا يعنى زمان الدخول، كما لا يعني الموصوف بالإدخال، على المفعولية، وإن كان اسم المفعول، واسم الزمان، يشتركان في هذين اللفظين، ببنيتهما الصرفيّة، إلا أنّ السياق هو الذي فرض على المفسّرين استبعادهما من التأويل.

وقد جاءت (مُخرج) جمع مذكرٍ سالماً في سياقٍ آخر، والسياق منحها الدلالة على اسم المفعول، كما في قوله تعالى: (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون)[١]، فـــ(مخرجون) في هذه الآية حتماً لا تعني إلى اسم المفعول[٢]؛ لأنها مجموعة جمع مذكرٍ سالماً، الذي يُشترطُ له العاقل، أو صفته، ومن الأمثلة التي جاءت على بنية (مُفعَل) بمعنى اسم الزمان، قوله تعالى: (يسألونك عن الساعة ٍ أيّان مرساها)[٣]، فـــ(مُرساها) بمعنى: زمان إرسائها[٤]، وبذلك يتضح كيف أنّ أبنية غير الثلاثي في معاني اسم المفعول، واسم الزمان واسم المكان، والمصدر الميميّ، هي أبنية مشتركة صرفياً، والسياق بالربط مع المحددات الدلالية للمعاني الصرفيّة هما الحكم في تخصيص المعنى الصرفيّ، أو فتح دلالته.

• بنية اسم الفاعل واسم المفعول

يُعدُّ التعريج على موضوع الاشتراك الصرفيّ بين اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثيّ، مكمّلاً للحديث عن الاشتراك الصرفيّ، وهو- في حقيقته- لا يُعدّ اشتراكاً صرفيّاً بالمعنى الذي تقرر سابقاً، ولا يعد اشتراكاً صرفياً ألبتة، وهذا الحديث ناتج عن التفريق بين نوعين من الأبنية، هما: البنية السطحيّة، ويمثلها اللفظة اللغوية، والبنية العميقة، ويمثّلها الصورة، أو البنية الصرفيّة.

فالاشتراك بين اسم الفاعل واسم المفعول هو من باب الاشتراك في البنية السطحيّة، الذي يحتاج إلى وسائل لتحديد دلالة هذه اللفظة على معنى اسم الفاعل أو اسم

(١) سورة المؤمنون: ٣٥.

(٢) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص١٦٢.

(٣) سورة الأعراف: ١٨٧، وسورة النازعات: ٤٢.

(٤) المعجم الموسوعيّ، مصدر سابق، ص٢٠٧.

المفعول، والوصول إلى البنية العميقة وتحديدها، يعني حسم دلالة اللفظة على معناها الصرفيّ؛ لأن هذين المعنيين لايشتركان في البنية العميقة لكلٍّ منهما.

والكلمات التي هي مظنة حدوث هذا اللبس محددةٌ بالأفعال غير الثلاثية:

١. المعتلّ الأجوف، مثل: مُختار، ومُقتاد، ومُنحَاز.

٢. الصحيح المضعَّف، مثل: مُحتلّ، ومُحتدّ، ومُعتَزّ.

ففي قولك: "محمدٌ مختارُ القرية"، تحتمل كلمة مُختار الدلالة على اسم الفاعل، بمعنى: أنّه شيخ القرية وكبيرها، أو اسم مفعول، بمعنى: أنّه وقع عليه الاختيار لشيءٍ ما، والسياق هو الذي يحدد أيّ الدلالتين هي المقصودة من العبارة، وتجدر الإشارة إلى أنّ الوزن الصرفيّ لهذه الكلمة لا يمكن تحديده إلا بعد تحديد معناها من السياق، وبعد ذلك يسهل منحها الصورة الصرفيّة، وهي في اسم الفاعل (مُفْتَعِل) وفي اسم المفعول (مُفْتَعَل)، وكما هو ملاحظ لا يوجد أي اشتراك في هاتين البنيتين، إذ ثمة فرقٌ في صائت ما قبل آخر كلٍّ منهما.

وبعدُ،،،

لقد قُدِّمت صورة لعينة مختارة للدراسة من الأبنية الصرفية المشتركة، وعددها خمسٌ وثلاثون بنية، إلى جانب نظرةٍ سريعة للأبنية الصرفية المشتركة من غير الثلاثيّ في معانٍ صرفية محددة، وهي توضح شيئاً من معالم الصورة المشرقة للإبداع الحضاري الذي تملكه اللغة العربية والمتمثل في الانفتاح الدلاليّ لأبنيتها الصرفية، ولعل الصورة تتضح أكثر عندما نتعرض لتحليل الوصف الذي تقدم لتلك الأبنية، في الصفحات الآتية- إن شاء الله.

*****

المبحث الثالث

تحليل وصف الأبنية الصرفية المشتركة

تحليل وصف الأبنية الصرفية المشتركة

يظهر، من العرض السابق، عناصر توصيف الأبنية الصرفية المشتركة، وقد دارت في خمسة محاور:

١. **محور التكوين الصوتي:**

وظهرت فيه بعض الأبنية الصرفية المشتركة بعمومها لا تتجاوز الأربعة مقاطع في في حالة الوصل، كما هو حال أبنية (فَعَلَة، وفُعَلَة، وفَعِلَة، وفَاعِلَة، وفِعَالَة، وفَعِيلَة، ومَفْعَلَة، ومَفْعِلَة)، بينما كان من هذه الأبنية على مقطعٍ واحدٍ في حالة الوقف دون تنوين، كأبنية (فِعْل، وفُعْل، وفَعْل).

وتراوحت ثنائية المقاطع الصوتية بين حالتي الوقف والوصل في كثيرٍ من الأبنية، فمن الأبنية التي كانت على مقطعين في حالة الوقف: (فِعَل، وفُعَل، وفَعَل، وفَعَل، وفُعُل، وفَعِل، وفِعَال، وفُعَال، وفَعِيل، وفَعُول، وفَعَّال، ومِفْعَال)، وما كان على مقطعين في حالة الوصل، فمنها: (فَعْلَى، وفُعْلَى، وفِعْل، وفُعْل، وفَعْل).

وأما عن نوع المقاطع الصوتية المكونة لهذه الأبنية، فقد تراوحت بين الثنائي القصير المفتوح (ص ح) وهو مكونٌ أساسيّ لم تخلُ منه سوى بنيتين هما: (فَعْلَى، وفُعْلَى)، إلى جانب المقطع الثنائي الطويل الذي خلت منه أبنية كثيرة منها: (أفْعَل، ومَفْعَلَة، ومَفْعِلَة، ومَفْعَل، ومَفْعِل، فِعْل، وفَعَل، ومفَعَلَة، وغيرها).

وهناك الرباعي القصير المغلق (ص ح ص ص)، وهو مقطعٌ لا يوجد في العربية إلا في حالة الوقف، وقد جاء عليه عددٌ قليل من الأبنية، وهي: (فِعْل، وفُعْل، وفَعْل)، بينما النصيب الأوفر للمقطع الصوتي الثلاثي القصير(ص ح ص)، الذي لم تخلُ منه بنية واحدة، وجاء من المقطع الثلاثي الطويل (ص ح ح ص) عدد أقل من نصف الأبنية المذكورة، منها: (فِعَال، وفَعُول، وفَعْلان، وفَعْلاء)[1].

(١) لمزيد من الاطلاع حول العلاقة بين المقطع الصوتي والبنية اللغوية العربية، انظر: الشايب، فوزي حسن(٢٠٠٤): أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربية، ط١، ص٩٧ وما بعدها، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن.

إن التوصيف الصوتي التحليلي للأبنية الصرفية المشتركة، يُظهر بوضوح أنها أبنية لم تخرج عن إطار النظام المقطعي العربي، بل هي خاضعةٌ للنظام اللغويّ العربيّ في عدة جوانب ومن أهمها: جانب التطوّر اللغويّ الصوتيّ والتطور اللغويّ الدلاليّ، وجانب المزاوجة بين القياس والسماع في الوصول إلى هذه الأبنية، أي: المحددات القياسية للبناء، والمحددات الاستعمالية له، كاللهجات ونظرية السياق، وهذا يعني أنه من الممكن، أن تفسّر ظاهرة الاشتراك الصرفيّ بين هذه الأبنية ضمن هذه الأطر النظرية.

وأشير إلى أن التغييرات الصوتية للبنية تخضع لنظام التشكيل الصوتيّ في حال صياغة الألفاظ على بنائها، وعليه سيكون التكوين المقطعي حيئنذٍ محكوماً بطبيعة الأصوات المكونة للألفاظ، مثل: (قائل) و(عاور) وزنهما (فاعل)، لهما تفسيرهما الصرفي المختلف، مما يرتب عليهما تكويناً مقطعياً مختلفاً، وليس هذا ميدان البحث.

٢. محور المعاني الصرفية المشتركة:

من المقرر في علم الصرف، أن المعاني الصرفية للمصادر والمشتقات هي كالآتي:

- **معاني المصادر**[١]:
  - المصدر الصريح
  - المصدر الميمي
  - مصدر المرّة
  - مصدر الهيئة
  - المصدر الصناعي
- **معاني المشتقات:**
  - اسم الفاعل

(١) تمت الإشارة من قبل إلى (اسم المصدر) وأنه من المعاني النحوية؛ لرتباط وجوده بالسياق؛ ولذلك استثني من هذه الدراسة، بالإضافة إلى كونه يدخل في باب الاشتراك الدلالي بين أبينة المصادر ذاتها– إن صح التعبير.

- الصفة المشبهة
- المبالغة[١]
- اسم المفعول
- اسم الزمان
- اسم المكان
- اسم الآلة
- اسم التفضيل

وقد اتضح من خلال الدراسة السابقة لمجموعة من الأبنية البالغ عددها خمسة وثلاثون بناءً، بالإضافة إلى الأبنية التي تصاغ على بنية اسم المفعول، سواءً أكانت من الفعل الثلاثي أم من الفعل غير الثلاثي، اتضح الآتي:

- جميع الأبنية المدروسة[٢] تشترك في الدلالة على المعاني الصرفية الخاصة بالمصادر والمشتقات، ولكن بشكلٍ متفاوت، باستثناء (المصدر الصناعيّ) الذي لا تشترك بنيته مع أية بنية أخرى من أبنية المصادر والمشتقات؛ ولعل السبب في ذلك عائدٌ إلى طبيعة المصدر الصناعي ذاته، من جانبين:

أ. **اسمية المصدر الصناعي:**

فبنية المصدر الصناعي قبل صياغته هي اسم، سواءً أكان اسماً جامداً، أم مشتقاً، فلا يتوصل إلا المصدر الصناعي من الفعل كما هو حال المصادر والمشتقات؛ التي ترتبط في بنيتها بالفعل وما يترتب على ذلك من تمكن أنواعٍ منها من العمل النحويّ، وحمل الدلالة على الزمن، وما شابه ذلك.

وإن كانت هذه الميزة، وحدها، غير كافيةٍ لإبعاده عن حقل المصادر والمشتقات؛ لتعاور المصادر والمشتقات والاسم في بعض السياقات، نحو قوله تعالى: (هل أتاك حديث

---

(١) المقصود بالمبالغة: مبالغة اسم الفاعل.

(٢) ويمكن أن يقاس ذلك على أيّة أبنية صرفية يثبت اشتراكها الصرفيّ بأحد نوعي الاشتراك الصرفي.

الغاشية)[1]، إذ تحمل كلمة (الغاشية)، وهي اسم فاعل في الأصل، الدلالة على الاسم العلم؛ لتخصصها في الدلالة على مسمّى جهنّم[2] وهي ذاتٌ معيّنة[3] خرجت بهذا التعيين عن الوصفية إلى العلميّة، إلا أنها ساهمت في مضاعفة حدة الفرق بين بنية المصدر الصناعي وأبنية المصادر والمشتقات؛ مما جعلها غير قادرةٍ على الاقتراب بدرجة كافية لتمنحها القدرة على الاشتراك الصرفيّ فيما بينها.

ب. صياغة بنية المصدر الصناعيّ:

فهذ البنية تصاغ بزيادة اللاحقة (ـيّة)، وهي ياءٌ مشددة تليها تاء، وتتشابه هذه الصورة مع الاسم المنسوب، في إحدى صوره الثلاث المقررة[4]، وإذا كانت هذه الصورة المتقاربة بين المصدر الصناعي والاسم المنسوب قد سوغت الاقتراب الدلالي فيما بينهما، فقد كانت هذه الصورة، أيضاً، هي السبب في ابتعاد المصدر الصناعي عن دلالة أبنية المصادر والمشتقات.

فالاسم المنسوب يدلّ على ذاتٍ غير معيّنةٍ، موصوفةٍ بصفةٍ معينةٍ وهي النسبة إلى المجرّد عنها، وهو بهذه الميزة يقترب من بقية الصفات: كـ(اسم الفاعل) و(اسم المفعول) و(الصفة المشبهة)، " فإنّ كلاً منها ذاتٌ غير معينةٍ، موصوفة بصفةٍ معينةٍ"[5]، إلا أن بنية الاسم المنسوب هذه، لا تشترك في الدلالة على تلك الصفات، وإنما اشتركت في الجمع بين الدلالة على الاسم المنسوب وسائر الصفات أبنيةٌ معينةٌ مثل: فعّال، وفَاعِل، وفاعِلَة، وغيرها[6]؛ وعليه، جاء تفسير مكونات هذه البنية على اعتبار أن التاء حين تدل الكلمة على المصدر الصناعيّ هي تاء "النقل من الوصفيّة إلى الاسميّة"[7]، وهي حين تدل

---

(١) سورة الغاشية: ١.

(٢) انظر: المعجم الموسوعيّ: ص٣٣٧.

(٣) انظر: الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج٢، ص٢١٢.

(٤) يُدَلّ على الاسم المنسوب بثلاث صور: ١- بزيادة ياءٍ مشددة. ٢- بزيادة ياءٍ مشددةٍ وتاء التأنيث. ٣. ببعض الأبنية الصرفية التي حملت الدلالة على النسب، انظر: الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج٢، ص٢٠٧/م١، ج٢، ص٢٥٨.

(٥) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج٢، ص٢١٢-٢١٣.

(٦) انظر: السابق نفسه: م١، ج٢، ص٢٥٨-٢٥٩.

(٧) شاهين، عبدالصبور: المنهج الصوتيّ للبنية العربية، مصدر سابق، ص١١٢.

على الاسم المنسوب للتأنيث[1]؛ وبذلك تتضح أسباب ابتعاد بنية المصدر الصناعي عن مشاركة أبنية المصادر والمشتقات في دلالاتها؛ وعليه، يمكن القول إن الاقتراب الدلالي بين الأبواب الصرفية لا يكفي للاشتراك الصرفيّ، إذ لا بدّ من حضور مقدارٍ ما من سلطان البنية الصرفية للتقريب بين المعاني الصرفية، وهذا من أبرز ما تتمتع به البنية الصرفية المشتركة.

– دلّت معظم الأبنية الصرفية المشتركة وفق الشواهد المسوقة لها على المصدر الصريح، باستثناء عددٍ من الأبنية وهي: فَعَّال، وفِعِّيل، ومَفْعَل، ومَفْعِل، ونسبة هذه الأبنية من مجموع الأبنية المدروسة هي أقل من اثني عشر بالمئة إذ بلغت (١١.١٢%)، وهي نسبة قليلة جداً بالمقارنة مع نسبة مجيء بقية الأبنية للدلالة على المصدر إذ بلغت (٨٨.٨٨%). وتعطي هذه النسبة إشارة إلى أن سلطة دلالة المصدر على الأبنية الصرفية تتعدّى الحدود الدلالية للمعاني الصرفية الأخرى، ولا يقف أمامها سوى بعض المورفيمات الصوتية، التي كانت في ذاتها أسساً وضعها الصرفيون للتفريق بين المصدر وبين غيره من المعاني الصرفية كـــ(مَفْعَل، ومَفْعِل) في دلالتها على المصدر الميمي، والتضعيف في (فعّال، وفعّيل) للدلالة على المبالغة، وإن كانت هذه السلطة متفاوتة في القدرة على التأثير والحضور الدلاليّ، إذ يمكن القول بأنّ غياب المصدر عن الحضور في دلالة هذه الأبنية ربما يعدّ غياباً اصطلاحياً، أكثر من كونه غياباً حقيقياً، وذلك في الدلالة على المصدر الميمي، فهو لا يتعدى تفسيراً فلسفياً لمفهوم كلٍ منهما، أما غيابه في بنيتيّ (فعّال وفعّيل) فلا خلاف في أنهما أصيلان في المبالغة، ولعل التوجه نحو المبالغة قد أثر في غياب مجرد الحدث عن البروز في السياق الذي ترد فيه هذه الأبنية، بالإضافة إلى ارتباط هذه الأبنية، اصطلاحياً، بمبالغة أبنية أخرى لها دلالات صرفية وصفية، كدلالة اسم الفاعل، في مقابل بعض البنية التي دلّت على مبالغة المصادر مثل: تَفْعَال، وفِعّيلى[2].

– سجلَ بعض الأبنية الصرفية التي تشتهر في دلالتها على أبواب صرفية معينة حضوره في الأبنية الصرفية المشتركة، وإن كانت متفاوته في حجم الاشتراك، ومن هذه

(١) انظر: شاهين، عبدالصبور: المنهج الصوتيّ للبنية العربية، مصدر سابق، ص١١٢.

(٢) انظر: الحمداني، خديجة: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، مصدر سابق، ص٢٤٩-٢٥٠.

الأبنية: (فاعل)، وقد دلت على المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة، واسم المفعول، وبنية (أفعَل) التي دلت على المصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وهذا التنوع الدلالي لا يمنع من الإشارة إلى أن مفهوم الكثرة أو القلة كان له أثره في اشتهار بنية ما في الدلالة على باب ما دون آخر، بالإضافة إلى دور البنية في تقديم دلالة لغوية في باب صرفيّ أبلغ من دلالة بنيةٍ أخرى ضمن الباب الصرفيّ ذاته، فدلالة (فعيل) أثبت في الوصف من (فاعل).

– تؤثر صياغة البنية الصرفية من الفعل الثلاثي أو الفعل غير الثلاثي على حجم المعاني الصرفية التي تشترك فيها، بشكلٍ نسبيّ، فصياغة البنية الصرفية من فعلٍ غير ثلاثي ستفرض حتماً، احتمالية الانفتاح على دلالةٍ صرفيةٍ جديدةٍ بحسب السياق الذي ترد فيه، وهذا ما يفسّر زيادة المعاني الصرفية لاسم المفعول من غير الثلاثي على دلالة (مفعول) من الثلاثيّ، إذ دلّت (مفعول) في الاستعمال على المصدر وعلى اسم المفعول، بينما دلت بنية اسم المفعول من غير الثلاثي على كلٍّ من: المصدر والمصدر الميمي، واسم المفعول، واسم الزمان، واسم المكان، ولا يعني ذلك أن عدد المعاني الصرفية للبنية الصرفية المشتركة ممكن التحديد؛ فالواقع اللغوي وطبيعة النظام اللغوي والنظام اللغوي العربي، بشكلٍ خاصّ، يمنح مساحة واسعة من الانتقال الدلالي والتطور الصوتيّ للبنية كما أشير إلى ذلك من قبل.

– سُجل في هذا البحث شواهد لمجيء (مَفْعِلَة) للمصدر والمصدر الميمي واسم المرّة، وسُجل للبناء المقابل (مَفْعَلَة) دلالتين أخريين، هما: اسم الزمان واسم المكان، ونقصت منه الدلالة على المرّة، وليس من تفسير لهذا الاختلاف بين البنيتين في عدد الدلالات وأنواعها سوى ما أشير إليه في شواهد المعاني الصرفية لبنية (مَفْعِلَة) من أن هذه البنية ترد في العربية على وجهي الحركة، أي: بالكسر والفتح، بالدلالة نفسها، دون اعتبار أي فروق دلالية لغوية بينهما، ويعود سبب كسرها أو فتحها إلى عوامل مثل: حركة عين المضارع ومثالية الفعل أو نقصه، ونوع أجوفه إن كان يائياً أو واوياً، تماماً

كما هي حالات صياغة بناء (مفعِل، ومفعَل)[1]، ولكن! ينبغي أن أشير إلى أن مسألة الأبنية الصرفية المشتركة تبقى محتكمة إلى السماع في ظل عدم توفر القاعدة المطّردة في تحديد دلالتها الصرفية، وقرائن تحديدها.

- ربما كانت بنية (فِعْلَة) الصرفية الأقلّ حظاً- إن صح التعبير- في دلالتها على مصدر الهيئة في قياسية بنائها من الفعل الثلاثي، أما من غير الثلاثي فمساحة الدلالة عليها ستتسع؛ لاتساع الأفعال غير الثلاثية وتعددها ما بين مزيد بحرفٍ وبحرفين وبثلاثة للفعل الثلاثي، أو بحرف وبحرفين للفعل الرباعي.

- التقارب بين الأبينة الصرفية المشتركة في مجموعات ثلاثية الصوامت، أو رباعية، ولا يخالف بينها سوى بالصوائت، مثل (فَعَلَة، وفُعَلَة، وفَعِلَة) و(فِعَل، وفُعَل، وفَعَل، وفَعَل، وفُعُل، وفَعِل)، و(فِعَال، وفُعَال)، ونحوها، وهذا يشير إلى إمكانية تأثير تعدد اللهجات، أو تداخل الأبنية، في تشكيل ظاهرة الأبنية الصرفية في جانبٍ من جوانب وجودها اللغوي القويّ والفعّال.

- الأبنية الصرفية المشتركة ذات الثنائية البنيوية من حيث التذكير والتأنيث، يغلب أن تكون فيها بنية المذكر وبنية المؤنث مشتركة أيضاً، كـــ(أفعل وفعلاء)، و(فَعلان وفَعلى).

٣. محور التصنيف النوعي لاشتراك البنية:

يظهر في هذا المحور التقسيم الثنائي الذي استقرّ عليه البحث منذ البداية، إذ صُنِّف الاشتراك الصرفيّ في نوعين:

- اشتراك صرفي بنيويّ
- اشتراك صرفيّ دلالي

وإذا كان البحث قد أشار إلى مفهوم الاشتراك الدلالي المطلق، والاشتراك الدلاليّ المقيد، وقدم تعريفاً لمفهوم كلٍّ منهما، فإن السعي إلى تصنيف الأبنية الصرفية المشتركة

(١) انظر: الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٢٦، ص١٢٩.

دلالياً بهذه الدقة سيكون أمراً شاقاً؛ لأنه يفرض البحث في أجندات المسموع عن العرب، وقد يفوت الباحث الكثير منه، أو يطول به المقام في الاستقصاء؛ ولذلك فقد آثر الباحث الاكتفاء بالتصنيف الثنائي البسيط لكل بنيةٍ صرفيّة، وهو ما سار عليه في هذا المحور.

وقد أظهر البحث مجيء جميع الأبنية الصرفية المشتركة المدروسة، في باب الاشتراك البنيويّ[١]، وهذا إن دلّ على شيءٍ فإنما يدل على أن أبنية العربية جميعها صالحة للتعبير عن المعاني التي تختلج في النفس، وما على المتكلّم سوى اختيار التركيب المناسب لكلماته ومعاينة نظرية السياق القائمة على المقام والمقال لتخرج تعابيره فصيحةً عربية أصيلة، مما يمنح اللغة حيوية أكبر في نموها واتساعها في التعبير، ولربما نحتاج مع ذلك إلى جيشٍ جرار من المدونين والباحثين لمتابعة تحركات أبنيتها بين ألسنة الناطقين بها، صوتاً ودلالة.

وأما من جانب الاشتراك الدلاليّ، فيظهر من خلال ما سبق الآتي:

أ. يعد اشتراك البنية بدلالة بنية أخرى أمراً عائداً إلى معطيات تأويل السياق، الذي قد يُغلّب تأويل بنية ما إلى دلالة بنية أخرى، بشكلٍ متكرر، وقد يكون تأويل هذه البنية أبنية أخرى متنوعة بتنوع سياقاتها التي ترد فيها، فتأويل (فعيل) قد تنوع ما بين مُفْعِل، ومُفَاعِل، وفَاعِل، حين تدل على اسم الفاعل، وبينة مثل (فاعل) قد أوّلت إلى (مفعول) حين دلت على اسم المفعول؛ وعليه، لم يكن هذا التأويل وحده كافياً، لاعتبار البنية (فعيل) مشتركة دلالياً مع تلك الأبنية، بمجرد حصول هذا التأويل، وإنما مُنحت صفة الاشتراك الدلالي؛ لغلبة تأويلها إلى تلك الأبنية حين تدل على معانيها الصرفية.

ب. من أشهر الأبنية الصرفية المؤول إليها دلالياً: فاعِل وفاعِلة، ومفعول ومفعولة، وأفعل، وفعيل، ومُفْعِل، ومُفاعِل، وفَعْل، ومعانيها: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، ولا يعني هذا أن المعاني الأخرى لم يؤول إليها أبنية صرفيةٌ مشتركة، وإنما هذه أشهر هذه الأبنية.

---

(١) يمكن أن تقاس هذه النتيجة على كل بنية صرفية تصنف على أنها مشتركة.

٤. محور محددات دلالة البنية:

لا شك في أن محددات البنية الصرفية تتنوع بتنوع المعنى الصرفي لها، وبتنوع ماهيتها من حيث الاسمية والعلمية والدلالة على الذات، وقد كانت وجهة البحث نحو تحديد الدلالة الصرفية للبنية الصرفية من حيث المصدرية أو الاشتقاق فقط، وأما خروجها إلى العلمية أو الذات فلم يكن البحث يُعنى به.

ومن أبرز المحددات الدلالية التي يمكن الاستعانة بها في تحديد المعنى الصرفي للبنية الصرفية المشتركة، كما ظهر من خلال البحث، ما يأتي:

- **الإفراد والجمع**: ومن خلال هذا المحدد بالإمكان الوصول إلى دلالة البنية الصرفية، ولو بشكل تقريبيّ؛ لأن مسألة جمع الأبنية الصرفية ذات تميز في وجودها القياسي والاستعمالي، فأبينة الجموع قد تم استقصاء عددٍ كبيرٍ منها، وتحديد الأبنية التي تجمع عليها، وكان للدلالة الصرفية أثرٌ في تحديد نوع البناء الصرفي الدالّ على الجمع، فما كان مشتقاً فله جمعه، قياسياً كام أم سماعياً، وللأسماء جموعها كذلك، وقد تشترك الأسماء والمشتقات في بناءٍ واحدٍ أو أكثر، وأما المصدر فقد اشتهر بدلالته على القليل والكثير ببنيته[1]؛ ولذلك، فإن هذا المحدد له دوره في تقريب الوصول إلى الدلالة الصرفية، وإن كان وحده غير كافٍ.
- **التذكير والتأنيث**: ويعد هذا المحدد مؤثراً من حيث تقريب الوصول إلى الدلالة الصرفية للبنية الصرفية فيما يتعلق بالمصادر والمشتقات، فبعض أبنية المشتقات ذات الاشتراك الصرفيّ يستوي فيها التذكير والتأنيث، كـــ(فعيل) بمعنى (مفعول)، كما يستوي التذكير والتأنيث في أبنية المصادر حين تخرج إلى الوصفية، ويمكن القول بأنّ تميّز البنية الصرفية بالاشتراك الدلاليّ يقوّي من صلاحيتها للدلالة على الأجناس المتعددة، ولا يعني هذا بأنّ تأنيث البنية وتذكيرها يبعدها عن الاشتراك

(١) للقراءة حول جموع الأبنية الصرفية، انظر: الاسترباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج٢، ص٢٦٢-٣٣٩. وانظر: قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق، ص١٩٠-٢٢٥.

الدلاليّ، فبنية (فاعِلة) مؤنث (فاعل) مشتركة صرفياً، مذكرةً ومؤنثة، ولكنّ الاشتراك الصرفي للبنية يمنح محدد التذكير والتأنيث لها درجةً من التأثير في مدى حدودها الدلالية الصرفية.

- **علاقة البنية بالفعل بين اللزوم والتعدي:** وهذه مسألة قياسية، بالدرجة الأولى، أي أنها تسعى إلى تنظيم طرق صوغ الأبنية الصرفية ضمن حدود أبوابها الصرفية، وهي على نسبية انتظامها في الواقع الصرفيّ، فلربما كانت هلامية في حدودها بين الأبنية المشتركة صرفياً، التي ساهمت، بوجودها الدلالي المنفتح، في تمييع قياسية البنية الصرفية، فاعتبار الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، لا يتفق وقوله تعالى: (إن ربّك واسع المغفرة)[1]، إذ حملت كلمة (واسع) الدلالة على الصفة المشبهة بالرغم من أن فعلها (وسع) وهو متعدٍّ، وغير هذا الشاهد كثير؛ وعليه، يمكن القول: إن القياسية الصرفية تحتاج في ميدان تحديد الدلالة الصرفية للبنية الصرفية، المشتركة وغير المشتركة، إلى ما يساعدها في تخصيص هذه الدلالة.

- **المحددات الدلالية للمعاني الصرفية:** وتعرف هذه المحددات بالدلالات التي تأتي عليها المعاني الصرفية كدلالة المصدر على الحدث، ودلالة اسم الفاعل على القائم بالحدث على وجه الفاعلية الإرادية، قلّةً أو كثرة، ودلالة الصفة المشبهة على الفاعلية القائمة في الشيء على وجه السلبية أو الاضطرارية، ودلالة اسم المفعول على الموصوف بوقوع الحدث عليه، إلى ما سوى ذلك من دلالات المعاني الصرفية، التي تسهم بشكل قويّ، بتظافر معطيات السياق، إلى تخصيص دلالة البنية الصرفية، أو توجيهها نحو أحد تلك المعاني أو الانفتاح على أكثر من معنى.

وأرى من الضروري التفريق في هذه المسألة بين أمرين:

---

(١) سورة النجم: ٣٢.

١. **المعنى الصرفيّ:** ويقصد به الدلالة الصرفية للبنية، وكونها تدل على المصدر أو اسم الفاعل، أو ما شابه ذلك، وغالباً ما ربط هذا المعنى بدلالاتٍ هي ما أسميته في الأعلى بـــ(المحددات الدلالية)، وهي في ذاتها رُبطت بأبنيةٍ متنوعة كارتباط اسم الفاعل بـــ(فاعل) وما شابه ذلك.

٢. **دلالة البنية الصرفية:** وهو المعنى اللغوي الذي تحمله البنية الصرفية في دلالتها على معانيها الصرفية مجرّدة عن السياق، ويرتبط بمعانٍ عامّة كالثبوت والتجدد، والقلّة والكثرة، والفاعلية والمفعولية، ونحو ذلك، ولعل هذه الصورة الواقعية للبنية الصرفية تزيد من الثقة في الاعتماد عليها في تحديد الدلالة الصرفية، بالإضافة إلى الدلالة اللغوية، ويمكن أن تقدم تفسيراً لسبب ارتباط كثيرٍ من الأبواب الصرفية بأبنية صرفيةٍ خاصّة، على وجه التحديد، كارتباط بنية (فاعل) بالدلالة على الفاعل، وارتباط (مفعول) بالدلالة على اسم المفعول، بالرغم مما أثبته هذا البحث وأثبته غيره من البحوث، من انفتاح دلالة هذه الأبنية، ويمكن القول بأن فكرة ارتباط المعاني الصرفية بأبنية صرفيةٍ محددة قد تكون قد جاءت من هذا الجانب، فحين اشتهرت بنيةٌ ما في دلالتها اللغوية أصبحت صالحةً لأن تحمل عنوان بابٍ صرفيٍ يتعلّق بتلك الدلالة اللغوية، وربما استفاد اللغويّون من قانون التغليب، في عنونة أبوابهم الصرفية، وهو ما جعلهم يغلبوا بنية ما للدلالة على بابٍ صرفيٍّ معيّن دون غيره؛ لكثرة ورودها على ذلك الباب(١)، وقد عُرضت هذه القضية بعناوين متعددة في كتب الصرف، منها: دلالات المعاني الصرفية، أو معاني الأبنية(٢)، وبذلك تبرز المحددات الدلالية للمعاني الصرفية ذات أهمية في الاقتراب من تحديد المعنى الصرفي للبنية الصرفية، ولكن بحسب السياق.

وبقي أن أذكر ما أشار إليه تمام حسان في مصدر هذه الدلالة اللغوية للبنية، ألثلاثية البنية (الفاء والعين واللام) أم لما يتصل بها من زوائد ، أم هي للبنية بأكملها؟ وقد

(١) للتوسع في الاطلاع على قضية التغليب في اللغة العربية، انظر: الحموز، عبدالفتاح(١٩٩٣): التغليب في اللغة العربية ظاهرة لغوية اجتماعية، الفصل الثالث، جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الكرك.

(٢) للاطلاع على ما كتب في معاني الأبنية، انظر: الحمداني، خديجة: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، مصدر سابق، ص٢٣٧-٣٣٢. والسامرائي، فاضل: معاني الأبنية في العربية، مصدر سابق.

ذكر التنوع الذي كان عليه الحكم في القديم، فتارةً ينسبون المعنى للبنية وتارة أخرى ينسبونه إلى الزوائد، ثم قرر اختيار أن تكون البنية بكاملها هي موطن تلك الدلالة، ولعلني أرى في اختياره هذا اختزالاً لما قدمه الأقدمون، إذ يصح اعتماد الأصول الثلاثة مصدراً للمعنى، عندما تكون البنية خالية من الزوائد، ويصحّ اعتماد الزوائد مصدراً للمعنى عندما تكون البنية مشتملة على الزوائد، مما يجعل من بقاء البنية بكاملها في كلتا الصورتين هي مصدر المعنى الصرفيّ، ويعد اختزال تمام حسان اختزالاً موفقاً في هذا الجانب(١).

- **معطيات السياق:** ويمكن القول بهذا الشأن بأنّ السياق الذي ترد فيه البنية هو الحكم الفصل، والمرجع الأقوى في تحديد الدلالة الصرفية للبنية الصرفية؛ ذلك أنه يصهر في مكوناته اللغوية المتنوعة- إن صحّ التعبير- جميع المحددات السابقة، من محددات العدد والجنس والمعنى الصرفيّ، ونحوها، ويفرض عليها أن تكيّف حدودها وفق ما يتطلبه هو، أي: السياق، بل ويفرض أن تنفتح الدلالات بعضها على بعض في أحيان متعددة، فيحتمل التأويل أكثر من معنًى صرفيٍّ يقبله السياق، ولا يخلّ بالمقصود من العبارات والألفاظ.

والسياق بهذه القدرة والسلطة، يعدّ عاملاً موضوعيّاً، فهو لا يسمح بأن يطغى معنى صرفيٌّ على معنى صرفيٍّ آخر، كما لا يقلل من مكانة البنية ومقدار حضورها الدلاليّ بصورتها المشتركة، بل يزاوج بين حدود هذه المعطيات ليُوفّق في الوصول إلى الغاية المشهورة من الكلام وهي: التعبير والتواصل.

ولم تكن هذه الأهمية التي يتمتع بها السياق لتُترك عبثاً دون أن توضع لها الضوابط التي تنظم تحكمه بالأبنية ومعانيها الصرفية، واللغوية، والبلاغية والنحوية، ونحوها من فروع اللغة، وقد استخدم للدلالة على الضوابط المحددة للسياق مفهوم (وسائل أمن اللبس) وشكلت، ما يمكن أن يُسمّى، أصلاً من أصول اللغة التي لا تتعلق بفرعٍ واحدٍ من فروعها، بل هو أصلٌ تتطلبه فروع اللغة جميعها.

(١) انظر: حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص١٤٤.

ويمكن أن يفيد البحث في هذا المقام مما سجله تمام حسان في كتابه: "اللغة العربية، معناها ومبناها"، فقد رسم تمام نظرية لغوية حديثة في معالجة قضايا اللغة بفروعها الصوتية والصرفية والنحوية، وما يتصل بهذه الفروع من قضايا بلاغية ودلالية، حين سعى إلى تأطير اللغة في أنظمةٍ معينةٍ، وأقام نظريته في اعتماد النظام اللغوي على مجموعة من الأسس التي تميّز كل نظام عن النظام الآخر، ولكنه اعتمد على أساسٍ واحد افترض وجوب توافره في كل نظامٍ لغوي كي يسمّى نظاماً، سمّاه : "القيم الخلافية، أو طائفة من المقابلات"، يقول تمام حسان في مقدمة كتابه: " ... لقد بيّن هذا الكتاب، كيفَ يُبنى كل نظامٍ من أنظمة اللغة العربية على طائفةٍ من المقابلات، أي: أنواع التخالف، أي: القيم الخلافية، وهي قيمٌ عدمِيّة شكلية ووظيفية"[1]، ثمّ وصف هذه القيم الخلافية بأنها : "إن صحّ أن يقوم عليها نظامٌ ساكنٌ صامت، لم يصحّ أن يقوم عليها سياق متحرك منطوق"[2]، وهو يشير من خلال هذه العبارة إلى الصعوبات التي تواجه تطبيق النظرية اللغوية، وما يمكن أن يصحبها من ضعفٍ في الاستفادة من معطيات أنظمة اللغة ومحدداتها، وقد عزا هذا الضعف إلى ما أسماه بـــ(مشاكل التطبيق): " أي: مشاكل وضع النظام في مجال عملٍ وحركة، مع ما يقود إليه ذلك من تعارض مطالب السكون ومطالب الحركة"[3]، وهذا الاتجاه الذي يسعى إلى إزالة اللبس عن معطيات الأنظمة اللغوية المجتمعة في سياقاتها هو يمكن الاستعانة به لتحديد المعاني الصرفية للأبنية الصرفية المشتركة بتنوع دلالتها الصرفية.

وتعدّ إشارة تمام حسّان إلى مشاكل التطبيق داعية إلى وضح معالم لتحديد المعاني الصرفية، وتحقيق غاية أمن اللبس فيها، ويمكن إجمال أبرز المحددات السياقية للبنية الصرفية على النحو الآتي:

١. **الوظيفة الإعرابية:** فكثيراً ما ربطت المعاني الصرفية بوظائف إعرابية محددة على وجه القياس، ومتى ما أدت البنية الصرفية وظيفةً إعرابيةً ما، فقد تساهم هذه الوظيفة

(١) حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص٩-١٠.

(٢) السابق نفسه: ص١٠.

(٣) السابق نفسه: ص١٠.

في منحها المعنى الصرفيّ، ولا يقلل من قيمة هذا المحدد أن تجيء أبنية صرفية على غير القياس الذي حدده اللغويون في هذا المجال، ولعل أبرزالوظائف الإعرابية المتخصصة ببعض المعاني الصرفية، فهي كما يأتي:

- الحال: وتختصّ بأبنية المشتقات دون المصادر، ومجيئها من المصدر والجامد يعدّ مسموعاً[١].
- المفعول لأجله: ويختص بالمصادر القلبية[٢].
- المفعول المطلق أو نائبه: وهو خاص بالمصادر جميعها باستثناء الصناعيّ[٣].
- الخبر: ويقتضي أن تكون البنية الممثلة له من أبنية المشتقات[٤].
- النعت: وهي وظيفة تخصّ المشتقات، وقد يوصف بالمصدر، كما سمع من العرب[٥].

أما بقية الوظائف الإعرابية فهي مشتركة بين المصادر والمشتقات، كالفاعل، والمفعول به، والمعطوف، والمجرور، وغيرها.

٢. العمل النحويّ للبنية الصرفية:

وقد سبقت الإشارة إلى عمل المصدر، وعمل اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول، وصيغة المبالغة، وأفعل التفضيل، وهذه المعاني الصرفية العاملة تمنح البنية الصرفية المشتركة فيها وفي غيرها من المعاني الصرفية غير العاملة كاسم الزمان واسم المكان الاقتراب أو الابتعاد عن هذه الدلالة الصرفية أو تلك.

---

(١) انظر: أبو المكارم، علي(٢٠٠٧): الجملة الفعلية، ط١، ص٢٤٧-٢٦١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة.

(٢) انظر: السابق نفسه: ص٢٢٩-٢٣٠.

(٣) انظر: حسن، عباس: النحو الوافي، ط١٥، ج٢، ص٢١٣، دار المعارف.

(٤) انظر: حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص٢١٠.

(٥) انظر: العكبريّ، أبا البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله(١٩٩٥): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبدالإله النبهان، ط١، ج١، ص٤٠٤-٤٠٥، دار الفكر، دمشق.

ومن الشواهد على ذلك تعليق ابن جنّي على قول الشاعر[1]:

لكـــــان لــــــي مُــــضْطرَبٌ واســــعٌ   فــــــي الأرضِ ذاتِ الطُّـــــولِ والعَـــــرْضِ

إذ قال: "المُضطرَب ها هنا لا يخلو من أن يكون مكاناً أو مصدراً؛ ووصفه بالسَّعة يجتذبه إلى معنى المكان؛ فإذا كان كذلك لم تتعلق به" في "من موضعين: أحدهما: إن المكان لا يعمل إنما ذاك المصدر، والآخر: أنه لو يعمل في غير هذا الموضع لما جاز أن يعمل هنا من قِبَل أنه قد وصف بواسع، وإذا وُصِف بَعُدَ عن شَبَه الفعل؛ لاختصاصه بالوصف"[2]، فيلاحظ كيف اعتمد ابن جنّي على العلاقة بين المعنى الصرفيّ وعمل بنيته الصرفية عمل الفعل لتحديد الدلالة الصرفية لتلك البنية، وهنا يمكن الاستفادة مما تقدّم من حديثٍ عن عمل المصادر والمشتقات.

٣. **تخصيص البنية:** ويشمل هذا التخصيص على:

- **الوصف:** وقد أشارت عبارة ابن جنّي السابقة إلى هذا المحدِّد: "وإذا وُصِفَ بَعُد عن شبه الفعْل؛ لاختصاصه بالوصف"، فوصف البنية يدخلها في حسابات استثنائية، تميِّزُ معها البنية عن غيرها، في دلالتها الصرفية، كما هو واضح.

- **الإضافة:** ومن مظاهر تأثيرها في تحديد المعنى الصرفيّ للبنية منح بنية (فاعل) الدلالة على الصفة المشبهة، وإبعاداً لها عن دلالة اسم الفاعل، وذلك عندما يكون المضاف إليه هو الفاعل في المعنى، كما سبق الحديث عن هذه المسألة.

وينبغي الإشارة فيما يتعلق بالمحددات الدلالية للسياق إلى عدة أمور:

---

(١) القائل هو: حطّان بن المُعلّى: شاعر إسلاميّ، لا يعرف تاريخ وفاته، وهذا البيت على البحر السريع، وهو من قصيدة منها:

وإنما أولادنا حولنا   أكبادنا تمشي على الأرض

إن هبت الريح على بعضهم   تمتنع العين عن الغمض

وهي في ديوان الحماسة. انظر: التبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ: شرح ديوان الحماسة، ج١، ص١٠١-١٠٢، دار القلم، بيروت. وانظر ترجمته في: الزركلي، خير الدين بن محمود(٢٠٠٢): الأعلام، ط٥، ج٢، ص٢٦٣-٢٦٤، دار العلم للملايين، بيروت.

(٢) ابن جنّي(٢٠٠٨): التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تحقيق حسن هنداوي، ط١، دار البشائر، دمشق.

أ. المحددات الدلالية للسياق ليست محدودة العدد أو الكمّ، بل هي محددات لا حصر لها، وتستفيد من نظريات علوم اللغة المتنوعة في تفعيل دورها في السياق، وأما محاولة تخصيص بعض تلك المحددات فهو لكونها بارزة في خدمة تحديد الأبنية الصرفية المشتركة، ويمكن القول بأنّ نظرية النظم التي قدمها عبدالقاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز قد أسهمت في إرساء منهجيةٍ علميةٍ لخدمة السياق وتحديد معاني مفرداته ومبانيه الصرفية، يقول: "إعلم أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو"، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها"(١).

ويمكن القول بأنّ الخطوط العريضة لنظرية الجرجاني تلتقيّ والمعانيَ التي قدمها الجاحظ؛ إذ يوجد عند الجاحظ الإضاءة الخلفية- إن صحّ التعبير- للمقصود من نظرية النظم، وذلك في تعريفه للبيان ومفهومه، فيقول: " والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يغضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع، إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع"(٢)، ومدلول هذا القول يؤكده ما جاء في نظرية النظم، فما سعيك وفق الأنظمة والقوانين إلى لتحقيق غاية الإفهام والفهم بصورةٍ تجلي بها كل مظاهر اللبس، أو الغموض عن عباراتك، مما يجعل من السياق حلقةً لا تنتهي من المحددات الدلالية؛ التي يحكم نظمَها وتأليفها تلك الغاية، تمثّل البنية الصرفية فيها لبنةً أساسية لرفع عماد الكلام ودلالاته.

ب. المحددات الدلالية للسياق، ليست منفصلة، بل هي متداخلة ويخدم بعضها بعضاً، وتتضافر مع بقية المحددات كمحددات البنية الصرفية، ومحددات المعاني الصرفية، للوصول إلى غاية السياق ومقاله، وأؤكد مرّة أخرى على أنّ التفصيل الذي

---

(١) الجرجاني، عبدالقاهر: كتاب دلائل الإعجاز، مصدر سابق،ج١، ص٨١.

(٢) الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان(١٤٢٣): البيان والتبيين، ج١، ص٨٢، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

تقدّم، إنما هو لتسليط الضوء على تلك المحددات وإبراز دور كلٍّ منها في خدمة المعنى، والوصول إلى دلالة البنية صرفياً.

٥. محور الانفتاح الدلالي للبنية:

قدم هذا المحور وصفاً واقعياً لما تحتمله البنية الصرفية المشتركة من دلالات في السياق اللغوي الواحدة، أو السياقات اللغوية المتنوعة التي ترد فيها، وقد برز في هذا المحور المعالم الآتية:

أ. البنية الصرفية المشتركة تمثل مخزوناً دلالياً لا يقتصر على معنى صرفيٍّ واحد، وتتدرج دلالتها على معانيها الصرفية المشتركة فيها ما بين راجحٍ ومرجوحٍ، ومنها ما يجمع بين بابين، أو أكثر ولا تعارض بينها.

ب. يشمل الانفتاح الدلالي البنية الصرفية في سياقٍ واحدٍ، أو مجيء البنية الصرفية لبنية لغوية واحدة في سياقين أو أكثر، تحتمل البنية الصرفية في ذلك من الدلالات ما تمتلكه من مخزونٍ دلاليّ.

ج. يعتمد النجاح في توجيه السياق وتأويل الدلالات الصرفية للبنية الصرفية المشتركة على مقدار تمكن الباحث من اللغة وأدواتها، وعلى سعة اطلاعه على ما يتعلق بمضامين السياق الذي يحلل أبنيته، وحسن توظيفه لمعطيات السياق ومحددات المعاني الصرفيّة، مما يحتّم عليه أن يتزوّد بما يعينه على تحقيق أكبر قدرٍ مكنٍ من الدقة في التحليل، خشية الوقوع في الزلل، الذي يعظم خطؤه عندما يتعلق الأمر بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، التي يُعتمَد عليها في تصريف شؤون الحياة صغيرها وكبيرها.

د. أكّد هذا المحور على عظمة اللغة العربيّة، وجمال كينونتها الدلالية، مثّلت فيه البنية الصرفية أداة الانطلاق نحو ما للمعرفة من آفاق، بصورة تجعلُ المرء ينحنِي إجلالاً لمن اتخذها لغة الكتاب العزيز، ولسانَ خيرِ الأمم.

وبعدُ،،،

لقد كانت البنية الصرفية المشتركة ظاهرةً تستدْعي النظر فيها وصفاً وتحليلاً، وهي ظاهرة تفرض مع كلّ تقدمٍ في وصفها إلى الكشف عن علاقتها بمعطيات التاريخ اللغوي للغة العربية، كما تستدعي أن ينظر في قياسية أبنيتها وأحكام صوغها، وتأثير الأصول اللغوية التي قررها علماء اللغة للأبنية الصرفية بشكلٍ عام والأبنية الصرفية المشتركة بشكلٍ خاص؛ ليصبح ممكناً أن تعلل هذه الظاهرة وفق منهجٍ علميٍّ صحيح، تقدم نتائجه أكبر قدرٍ من الصحّة العلمية والموضوعية.

*****

الفصل الثالث

مسائل في الأبنية الصرفية المشتركة

المبحث الأول: الأبنية الصرفية المشتركة بين السماع والقياس

المبحث الثاني: التطور اللغوي وأثره في الأبنية الصرفية المشتركة

المبحث الثالث: تعليل ظاهرة الأبنية الصرفية المشتركة

المبحث الأول

الأبنية الصرفية المشتركة

بين السماع والقياس

لم يكن الدرس اللغويّ ليأخذَ دوره في صياغة قواعد اللغة، وتحرّي معالم أنظمتها، دون أن يتخذ لنفسه أصولاً ينطلق منها؛ ليكون على قدرٍ من الانضباط في اتخاذ أحكامه، وإن كانت تلك الأحكام، في مجملها، قابلةً للمراجعة والتعديل؛ بما فرضه المنهج اللغويّ ذاته من إمكانية الخروج عن القاعدة، والحكم بصحة مخالفتها، وهذا هو ديدن المزاوجة بين أصليّ: السماع والقياس، في الدرس اللغويّ.

لقد كان من أهمية السماع في تأصيل أصول العربية، أن عدّه اللغويون مُقدَّماً على أي أصل آخر، وبلغ حرصهم على تنقيةِ مشاربه وخلوص عربية اللغة التي يستقونها منه، أن حددوا له مواقيته الزمانية والمكانية، التي لا ينبغي ممن طلب العربية الفصيحة، عالماً كان أم متعلماً، إلا أن يتقيّد بها في تأصيل القاعدة، والبناء على ما حوته من ملامح لسان العرب؛ ليمنح حكمه حجةً قويةً.

وأما القياس، فهو في المرتبة الثانية بعد السماع، في الأصول اللغوية، وهو يمثل الانزياح المشروع للغة– إن صحّ التعبير– سواءً أكان على صعيد الألفاظ وأبنيتها، أم على صعيد التراكيب وأساليبها، بما يمثّله من توسيع رقعة الاستعمال اللغويّ، بصورةٍ لا تُهدد كيان اللغة ولا تَسعى إلى طمس معالمها.

ويمكن القول بَأنّ مشروعيّة هذا الانزياح اللغويّ، تُستَمدّ من عدّة أمورٍ، أهمُّها:

١. الالتزام بالخط الطبيعيّ للغة في مستواها الفصيح، في الشكل، أو البنية، وفي طريقة التأليف بين لبنات مفرداتها؛ من أجل الوصول إلى الدلالة المقصودة من التعابير المستخدمة بين الأفراد، فهو انزياحٌ يسعى إلى مشابهة الأفصح والمجيء على منواله، أو مشابهة المتداول في الاستعمال بكثرةٍ، وهو بذلك عالةٌ على السماع.

٢. السماح بنموّ اللغة وتطورها على صعيد الدلالة، في الوقت الذي يُحافِظ فيه هذا الانزياح على الصورة، أو الشكل البنيويّ للغة، مما يمنح اللغة بُعداً حضاريّاً في مكوناتها الصرفية والنحوية والبلاغية، وغيرها، فيمكنها من شق طريقها في مسيرة التاريخ البشريّ على تنوع أزمنته وأمكنته.

٣. التوافق الملحوظ بين لغة القرآن الكريم واللغة المستخدمة في أدب العرب واستعمالهم الحضاريّ في صنوف حياتهم، قريبة العهد من نزوله، فهو توافق يمثل أكبر دليلٍ على مشروعية هذا الانزياح، حين جاءت مضامين القرآن الكريم، على طريقة العرب في البنية والتركيب.

وقد لعب كلٌّ من السماع والقياس دوراً مهماً في محاولة ضبط المادة الصرفيّة، لكنه كان دوراً مضطرباً– إن صحّ التعبير– وذلك من جانبين:

١. **المادة اللغوية:** إذ شكّلت عامل ضغطٍ على اللغويّ قبل وبعد أن قرر القاعدة اللغوية؛ فقد اضطرٌّ إلى وضع القاعدة بحسب ما يتوفر لديه من مفردات، وكثرة المادة أوقلّتها، التي أثرت على الحكم بين الاطّراد والنُّدْرة والشذوذ، مما جعل الأمر يقترب من الاضطراب في درجة الحكم، فكانت المادة اللغوية سبباً في إحداث هذا الاضطراب، من هذا الجانب.

٢. **منهج الدراسة:** وظهر في هذا الجانب منهج البصريين والكوفيين كنقطة تحوّل في مسيرة الدرس اللغوي، حين وسّع الكوفيون ما ضيَّقه البصريون في السماع، مما يوحي بتسرّب روح الفرديّة في تقرير القاعدة اللغوية، فتضاعفت حدة الخلاف عما هي عليه في واقع لسان العرب، ويقول ابن جنّي: " فالخلاف إذًا بين العلماء أعم منه بين العرب؛ وذلك أنّ العلماء اختلفُوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه كما اختلفوا أيضًا فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهبَ مذهبًا وإنْ كان بعضه قويًا وبعضه ضعيفًا"[1].

وأيّاً كان تأثير ذينك الجانبين، فقد اعتُمد على السماع والقياس في تأدية مهمة الوصف، والحكم في سبيل تقرير القاعدة اللغوية، فأما السماع فقد برز دوره في خدمة البنية الصرفية، في عدّة أمور، من أهمّها:

١. تحديد الأبنية الصرفية التي يَبْنِي عليها العربُ كلامَهم، في الأسماء وفي الأفعال، ويمثّل هذا الدور قول سيبويه: بـــ"أنّ ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه"[2]، فعلماء

(١) ابن جنّي: الخصائص، مصدر سابق، ج١، ص١٦٩.

(٢) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق، ج٤، ص٩٥.

اللغة حرصوا على معاينة الأبنية الصرفية التي استعملها العرب في تصريف كلامهم وصياغة ألفاظه، وهي التي قدّموها للقياس عليها.

٢. تحديد المعاني التي جاءت عليها تلك الأبنية، في الأسماء والأفعال أيضاً، وجاء هذا التحديد في جانبيّ معاني الأبنية: الجانب اللغويّ والجانب الصرفيّ، فأما في الجانب اللغوي فمِثالُه ما ذكره الاستراباذي من أنّ " معنى (فَعُل): الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة"[(١)]، وأما في الجانب الصرفيّ فمثاله قول الاستراباذي أيضاً: "وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة"[(٢)]، فيُلاحظ كيف أشار – هنا – إلى المعنى الصرفيّ الذي تحمله البنية الصرفية في حين دلّ في المثال الأول على المعنى اللغويّ للبنية، وقد ظهر هذا في الدرس اللغوي تحت عناوين مثل: معاني أبنية الأسماء، ومعاني أبنية الأفعال، ومعاجم الأبنية، وغيرها[(٣)].

وأما القياس فقد اعتمد على تلك المعطيات التي قدّمها اللغويون في ميدان الأبنية الصرفية التي يبني العربُ كلامَهم عليها، وراحوا يقيسون ما لم ينقل عن العرب على ما نُقِل عنهم، ولعل القياسية التي اعتُمدت في التعامل مع البنية الصرفيّة، قد نحت المنحيين اللذين سُجِّلا في ميدان السماع، وهما البنية والدلالة، وفي كلا الجانبين ظهرت المعيارية في صياغة البنية مضطربةً، أو متذبذبةً – إن صحّ التعبير – إذ يقابلها من الشواهد ما يخالفها.

فأما في جانب البنية، فقد حضرت المخالفة للمعيارية التي أقرها اللغوين في صياغة البنية الصرفية، وهي المحددات التي سبقت الإشارة إليها في تحليل الأبنية الصرفية المشتركة، كصياغتها من الأفعال اللازمة أوالمتعدية، وأبنية جموعها، وتذكيرها وتأنيثها، وتوصيف أبوابها الفعلية بالجمع بين الفعل الماضي ومضارعه ما بين كسر العين

(١) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص٩٤.

(٢) السابق نفسه: م١، ج١، ص١٠٣.

(٣) ألّفَ في أبنية الأسماء والأفعال كثيرٌ من الكتب في موضوعات صرفية تناولت الكلمات في إطار الوزن الصرفي أو الظاهرة الصرفية ومن موضوعات تلك الكتب: أبنية الأفعال، مثل كتاب الأفعال لابن القوطية، (٣٦٧هـ)، وأبنية الأسماء مثل: المذكر والمؤنث للتستريّ (٣٦١هـ)، والمقصور والممدود لابن ولاد، (٣٣٢هـ)، انظر: حجازي، محمود فهمي: علم اللغة العربية، ص١١٤-١١٥، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. بتصرّف.

وفتحها وضمّها، وكانت تعليلات اللغويين حاضرةً في تفسير كل خروج عن تلك المعيارية.

ومن أمثلة الخروج عن المعيارية في الجانب البنيويّ، ما يأتي:

١. **التعدي واللزوم:** وهو باب يشترك في حديث اللغويين عن الفعل الماضي ومضارعه من حيث الأبنية التي تصاغ منها، ففي تقرير اللغويين لمجيء الصفة المشبهة من الفعل اللازم على (فعيل)[١]، مثلاً، تصادمٌ مع ألفاظٍ صيغت من المتعدّي على البنية ذاتها ولدلالة الصفة المشبهة أيضاً كـ(سميع، وعليم) وغيرهما، وقد نُظرَ إلى هذه المخالفة على اعتبارها نقلاً للبنية من باب (فعِل) المتعدي إلى باب (فعُل) اللازم لتحقيق غرضٍ دلالي[٢].

ويمكن الاستفادة من توصيف خديجة الحمداني لأبنية المصادر وتقسيمها بحسب أبواب الفعل الماضي ومضارعه في تأكيد التداخلات في مجيء البنية الصرفية المشتركة على أكثر من باب سواءً أكانت ضمن معنى المصادر أم غيرها[٣].

٢. **الجمع:** وشواهد التداخل في هذا الجانب كثيرة منها قول الاستراباذي(٦٨٦هـ): " وقالوا سُمَحَاء تشبيهاً لـ(فَعْل)، وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل بـ(فاعِل)، فـ(سَمْح) و(سُمَحَاء) كـ(عالِم) و(عُلَماء)، أو شُبِّه (فَعْل) بـ(فعِيل) كأنه جمع (سميع) كـ(كريم) و(كُرَماء)"[٤]، فهذا مثال واضح يبيّن تداخل صيغ الجموع بين الأبنية المتنوّعة، وقد عزا الاستراباذي مثل هذا التداخل إلى أنه من باب الاستعمال[٥]، مما يُفْصِحُ عن منهجية وصفيةٍ لم تفقد ثقتها بالاستعمال على الرغم من تقرير تلك المعيارية، والترويج لها، إلا أنّ ملاحظة الغاية الدلالية من هذا التداخل تكاد تكون حاضرة، وتأويل المعنى هو ما يحدّد ذلك.

---

(١) انظر: شاهين، عبدالصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، مصدر سابق، ص١١٧.

(٢) انظر: ابن جنّي: الخصائص، مصدر سابق، ج١، ص٣٨٣.

(٣) انظر: الحمداني، خديجة: المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، مصدر سابق، ص٦٨-٩٦.

(٤) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص٢٧٩-٢٨٠.

(٥) السابق نفسه: م١، ج١، ص٢٧٩.

٣. **التذكير والتأنيث:** وفي هذا الباب تحدث اللغويون عن أبنيةٍ يستوي فيها المذكر والمؤنّث، إلا أنّهم لم ينكروا مجيء بعض تلك الأبنية مخصّصةً بالتأنيث للمؤنّث، ومنها (فَعُول)، إذ يستوي فيها المذكر والمؤنّث إذا عُلمَ الموصوف، وقد جاءت لموصوفٍ مؤنّثٍ معلوم فلم يمنعها من التاء كما في "قبيلةٍ عدوّةٍ"، وكان حكم اللغويين على ذلك بالشذوذ الذي لا يُقاس عليه(١).

ويتضّح مما سبق، أنّ صياغة البنية الصرفية وفق القياسية التي أقرّها اللغويون لم تكنْ حائلاً بينها وبين تحول دلالتها الصرفيّة، بل كان التحول الدلاليّ هو المحرّك الأساسي لتداخل طرق صوغها وتحولاتها البنيوية التي لا تتعلّقُ بمجرّد تغييرات صوتية لا دخل لها بتحديد معانيها الصرفية، بل هي تغييرات بنيوية تمسّ ملامح هويّة البنية وجنسها الدلاليّ الصرفيّ.

وأما في جانب دلالة البنية الصرفية، فقد حضر الاضطراب في تداخل الأبنية الصرفية في دلالاتها اللغوية، ودلالاتها الصرفية كذلك، قال الاسترابادي:" وقد يدخل (أفعَل) على (فَعِل)، قالوا في (وَجِر)– أي: خاف– وهو من العيوب الباطنة، فالقياس: (فَعِلٌ)، (وجِرٌ) و(أوْجَر)، ومثله (حمِقٌ) و(أحمَق)"(٢)، فكلام الاسترابادي، السابق، يشير إلى تداخل الأبنية في دلالتها اللغوية دون أن يتردد في تقرير مخالفتها للقياس.

وتجدر الإشارة إلى أنّ لطيفة النجار قد عقدت مبحثاً حول ضوابط صوغ الأبنية، وجعلتها أربعة ضوابط قدمت لكل ضابطٍ منها مجموعة من الشواهد الموضحة لها من كلام العرب، وهذه الضوابط هي: ضابط الدلالة، وضابط الخفة والكثرة، وضابط المشابهة، وضابط أمن اللبس(٣).

---

(١) انظر: قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق، ص١٥٣.

(٢) الاسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٠٢.

(٣) انظر: النجار، لطيفة: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، مصدر سابق، ص٥٩–٨٤.

ويُلاحظ على هذه الضوابط، عدة أمور:

١. هذه الضوابط متعلّقة بفكرة صوغ البنية الصرفية ومجيئها على هيئةٍ ما، وهو صوغٌ تمتزج فيه البنية مع الدلالة، ليشكلا معاً كياناً متجانساً يخصص السياق ومعطيات دلالته.

٢. أنّ عنصر الدلالة يشكل النسبة الكبرى في حضوره معياراً لصوغ البنية، فهو في صراحة الإشارة إليه ضابطاً مستقلاً في الضابط الأول، فإننا نجده حاضراً في مسألة المشابهة، التي صنفتها الباحثة لطيفة في ثلاثة أصناف: مشابهة في المبنى، ومشابهة في المعنى ومشابهة في المبنى والمعنى معاً[١]، ويَحضرُ عنصر الدلالة أيضاً في ضابط أمن اللبس الذي يُعنَى بتمييز الأبنية ودلالاتها، أما في ضابط الخفة والكثرة، فيخفُّ حجم حضور الدلالة في صوغ البنية وفق هذا الضابط؛ فالمسألة– هنا– صوتيّةٌ، وقد يدفعُ التعسّف في التأويل إلى إقحام الدلالة في جزئيات عمله، إلا أنه سيَخرج؛ بذلك، إلى قضايا فقه اللغة وخصائص العربية، أكثرَ، دون أن يلغي حقيقة سعي العرب في بناء كلامهم على الأخفّ والأكثر تداولاً.

٣. يمكن تصنيف هذه الضوابط في صنفين عامّين من الضوابط:

الأول: الضوابط الصرفيّة: وهي التي تعتمد على المعطيات البنيوية للمفردات والألفاظ، مستقلةً دون تركيب، وينطبق هذا الضبط على ضابط الخفة والكثرة، فمصدرُ (قافَ) وهو (قيافة)، أتيَ به مستقلاً دون تركيب أو تعلق سياقي، كما أنّ استبعاد (ڤيُوف) كان باستقلالية صرفية، كما ينطبق على ضابط "المشابهة"؛ لما تحمله الأبنية من دلالة لغوية مختزلة فيها، وهيئةٍ صوتيةٍ خاصّة، تمكن من صوغها باستقلاليةٍ.

الثاني: الضوابط السياقيّة: وهي الضوابط التي تعتمد على معطيات السياق للمجيء بالبنية على هيئة ما تناسب ذلك السياق، ويمثّل ضابطا: الدلالة وأمن اللبس، هذا

---

(١) من شواهد المشابهة في المبنى جمعُ (فِعَال، وفُعال، وفَعيل، وفَعول) على أفعلة؛ لأنّ ثالثها حرف لين، ومن المشابهة في المعنى: جمع (فِعْل) على (فِعلان) لمشابهته (فَعَل) نحو مِثْل ومَثَل فهما بنائين في معنى واحد، ومن المشابهة في المعنى والمبنى معاً: تكسير فَعيل وفَعالٍ على (فِعَال)؛ نحو كريم وكِرام انظر: النجار، لطيفة: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، مصدر سابق، ص٨١.

النوع من الضوابط؛ لما بين السياق والبنية من علاقةٍ وثيقة تسعى إلى تحديد الدلالة المقصودة بعيداً عن أيّ لبسٍ محتملٍ، قد يؤدّي إلى اختلال المعنى العامّ للسياق.

ويُفيد هذا التصنيفُ الثنائيّ للضوابط، على دقة الخيط الفاصل بين أصنافه، في الإيحاء، من قريبٍ أو بعيد، بعمق الارتباط بين الأبنية الصرفية، مما يشكل عاملاً مؤثراً في محو الخصوصية الدلالية لكل بنية صرفيةٍ، وهذا- بلا شكّ- يؤهّلها لحمل أيةِ رايةٍ صرفيةٍ إذا لزم الأمر، مما يصنفها على أنها بنية صرفية مشتركة.

٤. غياب مجموعة من المحددات التي تلعبُ دوراً مهماً في الحكم على المعنى الصرفيّ للبنية الصرفية، وقد سبقت الإشارة إلى مثل هذه المحددات كاللزوم والتعدي والتذكير والتأنيث، ونحوها.

ويمكن تعليل غياب هذه المحددات في أنّها تمثّل وسائل للتمييز[١] بين معاني الأبنية الصرفية بعد صوغها، وليست ضوابط لصوغها على هيئتها الصرفية الممثلة بالوزن الصرفيّ، وهي مرتبطةٌ بوظائف سياقية يجعلها تُصنَّف تحت مُسمّى "المعاني الوظيفية"[٢]؛ لأنّ وجودها، هي في ذاتها، لا يتأتّى إلا في سياق، فلا يحكم على فعلٍ ما بلزومه أو تعدّيه إلا من خلال تركيبه، ولا يحكم على مذكر أو مؤنث- خاصّة إذا كان مما يستوي فيه المذكر والمؤنّث- إلا بمعطيات السياق، وكل ذلك لا يؤثر على البنية الصرفيةِ اشتقاقاً أو تصريفاً، وإنما يمثّل حلقةً تاليةً تحيط بالبنية الصرفية، لتساهم في الوصول إلى مدلولها الصرفيّ.

ويتضح مما سبق، أنّ التعامل الأصوليّ مع البنية الصرفية قد منح الدلالة قدراً كبيراً من الأهمية في التعامل مع هذه البنية، فقد رافقت الدلالةُ البنيةَ الصرفية في جميع مراحل وجودها، ابتداءً من التفكير في صوَغها، ومن ثمّ ابتكارها، ومروراً بتوظيفها السياقيّ، الذي يُسلمُ قياده لمعالم البلاغة العربية، وحدود الحقيقة والمجاز، والتنوع الدلاليّ،

---

(١) تجدر الإشارة إلى أنّ البنية الصرفية ذاتها تمثل واحداً من معالم تحديد الدلالة؛ الهيئة الصرفية ذات خصوصية دلالية تميز أبنية الأسماء من أبنية الأفعال ونحو ذلك، مما يجعل "البنية الصرفية من أهمّ الضوابط التي يُلجأ إليها؛ لتمييز الأبنية"، انظر: النجار، لطيفة: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، مصدر سابق، ص٤٥.

(٢) هو مصطلح نحويّ يدلّ على وظيفة البنية في السياق، انظر: النجار، لطيفة: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، مصدر سابق، ص٦٥.

فلا غرابة إذن، أن تحمل البنيةُ الصرفيةُ جانبين أصيلين في كيانها، هما: جانب البنية وجانب الدلالة.

ويتضح أيضاً، أنّ مسيرة البنية الصرفية قد أحيطت بمعالم تضبطُ التعامل معها وهي منفردةٌ، كما في ضوابط صوغها، أو في سياقها، كما في المحدداتِ السياقيةِ التي أشيرَ إليها من قبل، وهذه المعالم تحيط بالبنية الصرفية بعمومها، فضلاً عن كونها جديرةً بالبنية الصرفية المشتركة.

ويمكن القول بأنّ الدلالة الصرفية بتنوعها من دلالة على المصدر أو دلالة على المشتقات، ونحوها، إنما تدخل ميدان البحث اللغويّ الأصوليّ من جانب المحددات الدلالية للأبنية، فهي المعاني الصرفيّة التي يسعى النظام اللغوي إلى تنظيم أبنيتها لتدلّ على هذه المعاني؛ خدمة للسياق، الذي يمثّل مسرح المخرجات اللغوية الدلالية، وقد يُعزى شيوع تعريف البنية الصرفية بربطها بأبواب صرفيّة إلى هذا السبب أيضاً.

- **قياسية البنية الصرفية المشتركة:**

من خلال العرض السابق، يتبيّن أن القياس يعتمد على المسموع في تقرير القاعدة اللغوية، وأنه متى تعارض السماع والقياس قُدّم السماع على القياس؛ لأنه الأصل في تقرير القاعدة اللغوية، ويُعزى تعارض السماع والقياس إلى عدة أمور اختزلناها في أمرين: حجم المادة المسموعة، ومنهجية التعامل مع هذه المادة.

إلا أن ما يمكن قوله بشأن البنية الصرفية، في هذا الصدد، أن دلالتها اللغوية، أو المعجمية، قد لعبت دوراً مهماً في ضبط صوغها الشكليّ، أو البنيويّ، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الدور عندما بينّا ضوابط صوغ الأبنية الصرفية.

وليس هذا فحسب، بل كان لدلالتها اللغوية، أيضاً، دورها في تحديد القياسية على صعيد المعنى الصرفيّ للبنية الصرفية، في حدود المصادر والمشتقات، وذلك في جزء كبير من أبنية هذه المعاني، ويمكن التدليل على هذا القول من خلال استعراض مجموعة من العبارات التي وردت في المؤلفات الصرفية، التي يظهرُ فيها اعتمادُ اللغويين على الدلالة اللغوية في منح البنية الصرفية قياسية تدليلها على المعنى الصرفيّ.

ومن أمثلة هذه العبارات:

قول الاستراباذي في أبنية مصدر الفعل الثلاثيّ:

- " الغالب في الحِرَف وشبهها من أيّ بابٍ كانت: الفِعَالة بالكسر، كالصياغة والحياكة"[١].

- " ويجيء فِعَال بالكسر في الأصوات أيضاً"[٢].

- " والفَعَال قياس من غير المصادر في وقت حينونة الحدث، كالقِطاف والصِّرَام"[٣].

- " والأغلب في الألوان الفُعْلَة، كالشُّهبة، والكُدْرَة"[٤].

- " والقياس المطّرد في مصدر التنقّل والتقلُّب: الفَعَلان، كالنَّزَوَان، والنَّقَزَان"[٥].

- " إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التَّفْعال، وهذا قول سيبويه، كالتَّهذار في الهذر الكثير، والتَّلْعاب والتَّرْداد، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد"[٦].

ومن أمثلة هذه العبارات، ما ورد صريح الدلالة على المعاني الصرفية كاسم الزمان واسم المكان واسم الآلة واسم المرّة، وهذه المعاني، في ذاتها، تعد معاني لغوية، وقد استعيرت للدلالة الاصطلاحية.

ومن هذه العبارات قول الاستراباذي: " اعلم أن الْمِحْلَبَ ليس موضع الحلب، لأن موضعه هو المكان الي يَقعد فيه الحالبُ للحَلْب، بل هو آلة يحصل بها الحلب، وكذا المسرجة – بكسر الميم"[٧]، إذ جمع الاستراباذي بين دلالتي اسم المكان واسم الآلة، وفرّق بينهما في شكل البنية من خلال كسر الميم في أولها للدلالة على الآلة.

---

(١) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٠٦.

(٢) السابق نفسه: م١، ج١، ص١٠٨.

(٣) السابق نفسه: م١، ج١، ص١٠٨.

(٤) السابق نفسه: م١، ج١، ص١٠٩.

(٥) السابق نفسه: م١، ج١، ص١٠٩.

(٦) السابق نفسه: م١، ج١، ص١١٦.

(٧) السابق نفسه: م١، ج١، ص١٢٩.

وفي باب الصفة المشبهة يقول الاستراباذي أمثلة كثيرة منها: " اعلم أن قياس نعت ما ماضيه على فَعِلَ – بالكسر – من الأدواء الباطنة كالوَجَع واللَّوَى وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنَّكَدِ... أن يكون على فَعِلٍ"(١).

ولعلني أكتفي بهذا القدر من الأمثلة، التي يُلاحظُ عليها ما يأتي:

– تفاوت حدة القطع بقياسية الأبنية الصرفية في بعض المعاني الصرفية، كأبنية المصادر من الفعل الثلاثي، ويظهر ذلك من خلال ألفاظ الحكم بقياسيتها مثل: "الغالب، ويجيء، والأغلب" التي يُفْهَم منها إمكانية مجيء المصدر على البنية الصرفية المشار إليها بعد هذه الألفاظ، في مقابل بعض العبارات مثل: " والفَعَال قياس من غير المصادر...، إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التَّفْعال، و اعلم أن قياس كذا أن يكون كذا..."، وهي عبارات أكثر تركيزاً في توجيه البنية الصرفية للمعنى الصرفيّ المراد.

– الحضور الدلالي لتحديد البنية الصرفية يمثّل نسبةً كبيرة ومؤثرةً، مما يجعل من عملية انزياح هذه البنية عن دلالتها الصرفية يدخل في إطار الاستعارة اللغوية، وهذا ما أشار إليه الاستراباذي في معرض حديثه عن تداخل أبنية: فعِل، وأفعل، وفعلان، الدالة على الصفة المشبهة بقوله: " والمقصود أنّ الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك أو تتناوب"(٢)، وهذا يعني أن لكل بنية دلالتها اللغوية الأصلية الخاصة، التي لا تمنع من تشاركها فيها بنية أخرى.

ومن العرض السابق يتأكد حضور الدلالة في تحديد قياسية البنية الصرفية، وأن هذه الدلالة مردّها الأول إلى المعنى اللغوي للبنية، أو الهيئة الصرفيّة، التي تستند إلى السماع في أصل تحديدها، كما يُفهم من عبارات اللغويين السابقة.

وقد تُمثّلُ القياسيّة في تحديد الأبنية الصرفية بدلالات أخرى كاللزوم والتعدّي، وتعميم القياسية بالاعتماد على التوزيع الجغرافي للقبائل العربية، وكذلك بالاعتماد على بنية الفعل الصوتيّة، ومن أمثلة ذلك، على التوالي، قول الاستراباذي في دور اللزوم والتعدّي في تحديد قياسية المصادر:" الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون

(١) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٠١.

(٢) السابق نفسه: م١، ج١، ص١٠٣.

المتعدي على فَعْلٍ من أي باب كان، نحو قَتَلَ قَتْلاً، وضَرَبَ ضَرْباً، وَحَمِدَ حَمْداً، وفعل اللازم فُعُولٍ، نحو دَخَلَ دُخُولاً وأمَّا فَعِلَ اللازم فَفَعَلٌ بالفتح، كتَرِب تَرَباً، وَفَعُل – وهو لازم لا غير – فَعَالَةٌ في الأغلب، نحو كَرُمَ كرامة"[١]، وفي دور التوزيع الجعرافيّ، وطبيعة التكوين الصوتي للفعل، في تحديد قياسية المصادر أيضاً، نقل ابنُ الحاجبِ قول الفرّاء: "إذا جَاءَك فعل مِمَّا لم يسمع مصدره فاجعله فعلا للحجاز وفعولا لنجد وَنَحْو هدى وقرى مُخْتَصّ بالمنقوص"[٢].

وقد تكون هذه القياسية متعلقة بالبنية أكثر منها بالدلالة– باستثناء اللزوم والتعدّي بشكلٍ نسبيّ– مما يُدعّم القول بأنّ قياسية البنية الصرفية المشتركة فيما يتعلق بالبنية أو الشكل الصرفيّ، إنما هي الضوابط القياسية التي أقرّت للبنية الصرفية بشكل عام، وهي في ذاتها بنية صرفية كغيرها من الأبنية التي تأتي لمعانيها الصرفية، وإن امتلكت خصوصية الانفتاح الدلالي الصرفيّ.

أما ما يتعلّق بدلالة البنية الصرفية المشتركة على المعاني الصرفية، فإن دلالتها اللغوية كانت ذات أثرٍ في اتخاذ بنيةٍ ما للدلالة على المعنى الصرفيّ الذي جاءت جاءت عليه، وذلك عندما كانت تلك الدلالة اللغوية تخدمُ المعنى الصرفيّ.

ويمكن أن نشير إلى ملامح التقارب بين الدلالة اللغوية والدلالة الصرفية من خلال الموازنة بينهما باختيار بنية صرفية مشتركة، ولتكن بنية (فعيل):

الدلالة اللغوية	الدلالة الصرفية	المثال
الدلالة على الثبوت	الصفة المشبهة	شريف
الدلالة على الصوت	المصدر	صهيل
الدلالة على معنى مفعول	اسم المفعول	قتيل
الدلالة على معنى مُفْعِل	اسم الفاعل	نذير
الدلالة على قوة الفعل وكثرته	المبالغة	بديع
الدلالة على المكان	اسم المكان	نديّ

(١) الاسترباذي: شرح شافية ابن الحاجب، مصدر سابق، م١، ج١، ص١٠٩.

(٢) السابق نفسه: م١، ج١، ص١٠٦.

من خلال الجدول السابق، تظهر المعاني الصرفية التي سُجل اشتراك بنية (فعيل) فيها صرفيّاً، ما بين اشتراكٍ بنيويّ واشتراكٍ دلاليّ، ويُلاحظُ عليها أمران:

أولهما: وضوح العلاقة بين الدلالة اللغوية والدلالة الصرفيّة، وأنّ كلاً منهما يفترض وجود الآخر في السياق حين تكون البنية الصرفيّة دالةً على معنى صرفيٍّ ما، ويتمثّل هذا في الدلالة على الفاعلية مع اسم الفاعل والدلالة على المفعولية مع اسم المفعول ونحو ذلك.

والثاني: اختيار بنية صرفيّة ما للدلالة على معنى صرفيّ إنما يهدف إلى الاستفادة من معناها اللغويّ الأساسيّ، الذي يكون بمثابة الرابط المشترك بين المعاني الصرفية التي تشترك فيها هذه البنية، وهو المسوّغ لاعتبار البنية صالحةً للاشتراك الصرفيّ.

وأما ما يتعلّق بـــ(فعيل) فإنها تحمل في دلالتها اللغوية، الأساس، أصل الدلالة على الثبوت، ومن هنا تكون هذه الصفة مطلوبةً من عدة معانٍ صرفية؛ لخدمة المعنى الصرفي لتتحق الفصاحة والبلاغة، ويمكن أن يُقاسَ هذا الحكم على بقية الأبنية الصرفية المشتركة.

فعندما يتصل الثبوت بالمصدر، فإن مجيء فعيل للصوت، فهذا يتوافق مع بداهة الثبات النسبيّ لطبيعة أصوات المخلوقات، وكذا اتصال الثبوت بالمفعول، فإنّ الوصف للمفعول بهذه البنية يفترض أنها صفةٌ ثابتةٌ نسبياً أيضاً، وقس هذا على معاني المبالغة والمكان والفاعل، ونحوها.

وبذلك، يتضح عمق العلاقة بين الدلالة اللغوية والدلالة الصرفية، وأنّ البنية الصرفية المشتركة في عدة معانٍ صرفية، تمتلك من الخصوصية اللغوية ما يؤهلها لتكون محطّ أنظار المعاني الصرفيّة.

وعليه، فإن القطع بقياسية البنية الصرفيّة في دلالتها على معنًى صرفيّ ما، إنما يكون بالنظر في أيّ المعاني الصرفيّة أقرب من الجانب اللغوي إلى دلالة تلك البنية،

الصرفية، اللغوية، وحينها، يمكن القول بقياسية هذه البنية في دلالتها على هذا المعنى الصرفي أم ذاك، ولكنها- مع ذلك- تبقى محاولةً مرهونةً بما تقدمه المادة اللغوية المسموعة عن العرب، ومقدار مجيئها كثرةً أو قلّة على هذه الدلالة اللغوية أو تلك[1].

وإن كان تداخل أصليّ السماع والقياس في تقرير القاعدة اللغوية، لا يُعدّ التداخل الوحيد في مسألة الأبنية الصرفية، الذي يمكن أن يساهم فهمُه من وصف هذه الظاهرة وتحليلها، فإن الاستفادة من معطيات الدرس اللغويّ الحديث في ميدان التطوّر اللغويّ وقوانينه، يمكن أن تساهم في توصيف هذه الظاهرة كذلك بصورة تكمّل ما تقدم، وهذا ما سنعرضُ له في المبحث التالي- بعون الله تعالى.

*****

(١) انظر الفصل الأول من هذا البحث، ما قيل حول مستند الاستراباذي في تحديد دلالة البنية الصرفية، ص٢٧.

المبحث الثاني

التطور اللغوي

وأثره في الأبنية الصرفية المشتركة

التطور اللغوي وأثره في الأبنية الصرفية المشتركة

تمهيد

اللغة العربية، شأنها شأن جميع اللغات، تتأثر بمعطيات التاريخ، من زمان ومكان ولسان بشريّ يتداولها من حينٍ إلى حينٍ، وهذا يفرض عليها أشكالاً من التغييرات التي تطرأ في حقب زمنية متباعدة وليست متقاربة.

وتتعدد جوانب التطوّر اللغويّ في العربية فمنها: التطور النحويّ أو الأسلوبي، والتطوّر الصرفيّ، والتطور الدلاليّ، والتطوّر الصوتيّ، ولكل من هذه الجوانب ملامحه البارزة، التي تعكس المؤثرات التاريخية في بنية اللغة ودلالتها(١).

ويدل اصطلاح التطور اللغوي في الدرسات اللغوية على معنيين: **الأول:** نشأة اللغة ونموّها، وهذا المفهوم يُستخلص من موقف اللغويين في قضايا تفسير نشأة اللغة(٢) ونمو لغة الأطفال(٣)، **والثاني:** التغيّر المطلق، أي: ما يجري على اللغة من تغييرات تطال مادتها اللغوية وأحكامها، وهو المعنى الذي استقرّ في الدراسات اللغوية الحديثة(٤)، وهما معنيان لا يبتعدان عن الدلالة اللغوية التي يحملها جذر كلمة التطور الثلاثي، فيقول أحمد بن فارس: "الطَّاءُ وَالْوَاوُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، وَهُوَ الامْتِدَادُ فِي شَيْءٍ مِنْ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ"(٥).

ومفهومُ الامتداد في الزمان والمكان هو ما يبرز ملامح التغير والنموّ للغة، التي سعى اللغويون إلى وصفها وتفسيرها، وهو امتداد يلاحق اللغة في تحركها على ألسنة المتحدثين بها، على اختلاف الأزمنة والأمكنة التي تحلّ بها- وهي عناصر تاريخيّة- مما يجعلها عرضة للنقص أو الزيادة في أصواتها وأبنيتها، أو يعرِّضُها إلى تغيّر دلالات

---

(١) انظر: عبدالتواب، رمضان(١٩٩٥م): بحوث ومقالات في اللغة، ط٣، ص١٤٧، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٢) عبدالتواب، رمضان(١٩٩٧م): المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٣، ص١١٩، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٣) انظر: أبو سكين، إبراهيم محمد: دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، ص١٢٩.

(٤) انظر: عبدالتواب، رمضان(١٩٨٣م): التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ط١، ص٩، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٥) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، ج٣، ص٤٣٠.

ألفاظها وأبنيتها، كذلك، ولعل هذا التغيّر الذي يطرأ على اللغة بمكوناتها الصوتية والدلالية هو ما يقوي من صحة اعتماد معنى "التغيّر" عند اللغويين المحدثين.

وتمثل البنية الصرفية- بوصفها ميداناً للتطور الصرفيّ- مستوًى عميقاً في الأداء اللغوي، يتوصّل إليه بالاستنتاج العقليّ، أو الرسم الذهني لخارطة الأبنية اللغوية، التي تمثّل المستوى السطحي الذي يعبّر عن تلك الأبنية، أو يماثلها، أو يجيء على صورتها.

وربما يُعدُّ هذا العمق الذي تتميز به البنية الصرفيّة محل نظرٍ أمام اعتمادها منطلقاً للكشف عن التطور اللغويّ، وتحليله؛ ذلك أنّ هذه الصورة ليست الأداة العملية التي يستخدمها المتحدثون باللغة، عبر التاريخ، وإنْ كانت وسيلة للكشف عن تلك التغيرات أو التطورات التي حصلت على البنية اللغوية من الناحية الصوتية.

ولكن الميزة التي تتمتع بها البنية الصرفية، وهي أنَّها هيئة خاصّة لها عمقها الدلالي اللغويّ، المستمد من شكلها الذي صيغت عليه، تجعل من قضية الكشف عن أثر التطور اللغويّ لهذه الأبنية على المعاني الصرفية، واشتراكها فيها، قضيةً تستدعي البحث والنظر.

وسيكون بحث الموضوع على النحو الآتي:

١. البنية الصرفية بين الأصالة والفرعية.

٢. جوانب التطور في البنية الصرفية.

٣. حضور الاشتراك الصرفيّ في غير العربيّة.

مع بيان أثر كل جانب من هذه الجوانب في ظاهرة الاشتراك الصرفيّ بين الأبنية.

*****

أولا: البنية الصرفية بين الأصالة والفرعية:

دار الحديث حول أصالة البنية الصرفية وفرعيتها في ثلاث فرضيَّات[1]:

الفرضية الأولى: أصالة جميع الأبنية، إذ افتُرِض أن جميع الأبنية الصرفية هي أبنية أصل، ولكل منها دلالتها المستقلة، ولا علاقة بين هذه الأبنية سواءً على صعيد الاشتقاق أم التصريف، وهذه الفرضية كانت في المرحلة الوصفية المبكرة، ثم قدِّمت فرضيةٌ أخرى بعدها[2].

والملاحظ على هذه الفرضية أنها تتفق مع ما قرره اللغويون قديماً حول العلاقة بين قدرة الفرد على تمثّل اللغة وبين حاجته إليها، وهذا ما أشار إليه الجاحظ إذ يقول: "إن من أعون الأسباب على تعلّم اللغة فرطَ الحاجة إلى ذلك، وعلى قدر الضرورة إليها في المعاملة، يكون البلوغ فيها، والتقصير عنها"[3]، فيفهم من هذا القول أنّ الكلمة الأولى التي يطلقها المتكلم إنما تتبع لحاجةٍ معينة، ودلالةٍ خاصّةٍ، وهي بذلك أصيلة في هذه الدلالة لهذا المتكلم بعينه ضمن إطار مجتمعه الذي يعيش فيه، ومن هنا كانت جميع الأبنية أصيلة بحسب هذه الفرضية، أصالةً دلالية.

ويمكن الاستفادة من هذه الفرضية في حديثنا عن التطور اللغوي للأبنية الصرفية المشتركة، إذا فهمنا أن هذه الفرضية تشير إلى أنّ كل بنية صرفية، إنما تمتلك معنىً صرفياً واحداً أصيلاً، فإذا وردت هذه البنية لغير هذا المعنى فهو على سبيل المجاز لا الحقيقة، وبذلك، تقدم هذه الفرضية صورة جزئية للتطور اللغوي للبنية الصرفية، الذي يتمثّل في تطور دلالة البنية الصرفية، التطور الذي أبقى على الدلالة الأصلية للبنية الصرفية مما جعلها صالحة للاشتراك في أكثر من معنى صرفيّ.

ويمكن القول إنّ هذه الفرضية في نظرَتها التطورية الجزئية للبنية الصرفية، من جانب، وفي كونها تلغي كثيراً من حقائق اللغة حول أصالة دلالة البنية الصرفية الواحدة

---

(١) انظر: الدايم، محمد عبدالعزيز: النظرية اللغوية في التراث العربي، مصدر سابق، ص١٣١-١٣٤.

(٢) انظر السابق نفسه: ص١٣١-١٣٢.

(٣) الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب(١٩٦٩م): الحيوان، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٣، ج٥، ص٢٨٩.

على أكثر من معنى صرفيّ، كدلالة فعيل على المصدر والصفة المشبهة، قياساً أو أصالةً، من جانبٍ آخر، كانت تتطلّب تقديم فرضيَّةٍ جديدةٍ حول أصالة البنية الصرفية.

الفرضية الثانية: أصالة بعض الأبنية وفرعية بعضها الآخر، وهذا يعني أن ثمة علاقة َبين الأبنية من حيث الاشتقاق والتصريف، كاعتبار المصدر أصلاً والمشتقات فروعاً عليه، وتشيع هذه الفرضية في الدراسات اللغوية قديمها وحديثها، ويمكن اعتبارها محصلة القول بفكرة الأصل والفرع في الدراسات اللغوية [١].

ومن أبرز دلالات هذه الفرضية، ذات الأهمية فيما يتعلق بالأبنية الصرفية المشتركة، هو ما يفهم من الارتباط بين البنية الأصل والبنية الفرع في أصل الدلالة على الحدث، فقد يكون لهذا الارتباط أثره في إزالة شيءٍ من العوائق التي قد تفرضها خصوصية البنية، مما يقرب بينهما في الاستعمال فتنوب إحداهما عن الأخرى، أو تشاركها دلالتها، طالما كان الأصل الأول جامعاً بينهما.

وربما كان لسعة انتشار هذه الفرضية في الطرح اللغوي، أثرٌ في منحها شيئاً من القوة في اعتبارها والأخذ بها، إلا أن ذلك لا يمنع من الوقوف على مزالق هذه الفرضية– إن صح التعبير– فقد "انتقد الدرسُ الوصفيّ مفهومي الأصالة والفرعية؛ لكونهما– في تصوره– من قبيل الاعتباط[٢]، أو التحكّم، كما تقرر بعض الدراسات الوصفية، تقول عن ذلك: يتطلب أحياناً اختيارات اعتباطيّة عن أي الصيغتين هي الأساس؟ وأيهما المشتقة؟ كما انتقده بأنه يحتكم إلى إحساس متكلمينا الأصليين أنّ بعض صيغ الكلمات أكثر أساسيّة من غيرها، مثل الزمن الحاضر، وأن أخرى مشتقة"[٣].

(١) انظر: الدايم، محمد عبدالعزيز: النظرية اللغوية في التراث العربيّ، مصدر سابق، ص١٣١–١٣٣.

(٢) الاعتباط: مفهوم يدل في الاصطلاح اللغوي على العلاقة العرفية بين اللفظ والمعنى، التي يفرضها الاستعمال الاجتماعي والسلوك اللغوي الجمعيّ. انظر: حسّان، تمام: اللغة اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص٤٢.

(٣) الدايم، محمد عبدالعزيز، النظرية اللغوية في التراث العربيّ، مصدر سابق، ص١٣٢.

ولكن هذا القول لا ينفي أنّ الأبنية الصرفية المتفرّعة عن أصلٍ واحدٍ تتجدد كلما تجددت الأغراض والمعاني، "ولولا هذه الأصوات الثلاثة، التي هي أصل الاشتقاق[حسب أحد الآراء(١)]؛ لعدمت جودة اللغة العربية، ولحصرت في نطاقٍ ضيق"(٢).

ومن هنا، لم يكن مستغرباً أن يبحث الدرس اللغوي عن تفسيرٍ جديد للعلاقة بين الأبنية، يؤسس من خلاله لنظرية جديدة في اللغة، وتجيب عن كثيرٍ من التساؤلات التي تطرح حول هذه الأبنية الصرفية والأبنية المشتركة منها.

الفرضية الثالثة: فرعية جميع الأبنية الصرفية، بمعنى: أنّ كل بنية هي فرعٌ عن بنية أخرى، وأنّ هذه البنية الفرع قد تكون أصلاً نسبياً، كأنْ يكون المضارع فرعاً من الماضي، ثم يكون المضارع أصلاً لاسم الفاعل، وقد نسب محمد الدايم هذا الرأي إلى ابن الحاجب(٣).

إنّ أهمية القول بهذا الرأي، تنبع من كونه قد أكمل حلقة الفرضيّات التي قدمت حول أصالة الأبنية الصرفية وفرعيتها، فبعد القول بأصالة جمع الأبنية في المرحلة الوصفية المبكرة للغة، جاءت فرضية أصالة بعض الأبنية وفرعية بعضها الآخر، ثم هي الآن تكتمل بفرضية أن جميع الأبنية فرعٌ من بعض(٤).

ويمكن أن يضاف إلى أهمية القول بهذه الفرضية، أنّها تشير إلى عمق العلاقة بين الأبنية الصرفية ذات الأبواب الصرفية المتعددة ليس في جانب الأسماء فقط، بل تجمع بين جانبي الأسماء والأفعال، وهذا– في حقيقته– يمثل نقطة مهمة في ميدان البحث في الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات، ويكشف عن تفسير كثيرٍ من القضايا المتصلة بها، ومن ذلك:

---

(١) انظر: حسّان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، مصدر سابق، ص١٦٩.

(٢) زبدة، بنعزوز: دراسة المشتقات العربية وآثارها البلاغية في المعلقات العشر الجاهلية دراسة إفرادية تحليلية وتركيبية، ص٢٨، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

(٣) انظر: الدايم، محمد عبدالعزيز: النظرية اللغوية في التراث العربيّ، مصدر سابق، ص١٣١.

(٤) انظر: السابق نفسه: ص١٣٣-١٣٤.

أولا: دلالة أبنية المصادر والمشتقات على الزمن.

ثانيا: عمل المصادر والمشتقات.

ثالثا: المعاني الصرفية للأبنية وتداخلها واشتراكها.

رابعا: صوغ الأبنية الصرفية وعلاقة ذلك بأبنية الأفعال ما بين الثلاثي والرباعي ونحوهما.

إذن! فإن هذه الفرضية، لم تأتِ من فراغ، بل جاءت بمفصلٍ هامٍّ من مفاصل الحديث عن أصالة الأبنية الصرفية وفرعيتها، وهو مفصل يجعل كل المسائل المتعلقة بالأبنية الصرفية السالفة الذكر موطن اطمئنان للدارسين اللغويين إذ تؤكد على جدية دراستها، والتعرف على حدودها وأنظمتها، ودورها في التمييز بين الأبنية الصرفية، من جانب، ودورها في قبول ظاهرة الاشتراك الصرفيّ بين الأبنية، من جانب آخر.

ويمكن بعد هذا العرض المبسط لمسألة أصالة البنية الصرفية وفرعيتها ملاحظة ما يأتي:

أولا: تأتي أبنية المصادر والمشتقات في هذه المسألة بوصفها جزءاً من منظومة الأبنية الصرفية التي تمتلكها اللغة، ولا يصح فصلها عن أبنية الأفعال؛ لما ثبت من العلاقة بينهما على صعيد الدلالة والعمل النحويّ وغيرهما.

ولكن! يمكن ملاحظة قصور النظرية الصرفية التي قدمت تلك الفرضيَّات عن الجمع بين الشكل والوظيفة في تحديد أصالة البنية الصرفية، فتلك الفرضيات أغفلت جانب أصالة دلالة البنية الصرفية على معانيها الصرفية، واكتفت بالقول بوجود علاقة بين الأبنية أوعدمها، دون أن تؤصل لدلالة هذه البنية على معناها الصرفي من فرعيته؛ وعليه، كان ينبغي أن تضيف هذه الفرضيات جانب دلالة البنية الصرفية، وتجعله عنصراً بارزاً في تحديد أصالة البنية الصرفية أو فرعيتها، وقد تعرض هذا البحث لهذه المسألة في معرض الحديث عن قياسية البنية الصرفية وسماعيتها.

ثانيا: تُعرَضُ هذه الفرضيات الأبنية الصرفية بوصفها كياناً لغوياً مكتمل البناء والنضوج الشكليّ؛ ولم تتعرض لفكرة تطور الأبنية من الثنائية إلى الثلاثية ونحوها،

بالرغم من أن كلا الموقفين لا يعدوان أن يكونا محْضَ افتراض؛ كونهما يتصلان بقضية نشأة اللغة، وهي قضية نسبية تعددت النظريات التي تفسرها[1].

ولعلّ تجاهل الحديث عن مراحل الأبنية الصرفية الشكلية قد يفقدنا نسبة كبيرة من أهمية معرفة دلالة تلك الأبنية ومقدار تخصصها في معانٍ صرفية دون غيرها، وكيفية انتقالها إلى غيرها، وهذه مسألة تحتاج إلى تخصيص الجهود الكبيرة لتحقيقها.

ولكن! يبقى أن تُشكرَ جهود اللغويين على تلك الفرضيات وما يمكن أن تقدمه من صورة تعكس مقدار التقدم الحضاري الذي يمتلكه العقل العربيّ في مسألة التنوع في الأبنية الصرفية، وارتباط بعضها ببعض، مما يزيد من الثقة في الإفادة من دراستها وصفاً وتحليلاً.

*****

ثانيا: جوانب التطور في البنية الصرفية المشتركة:

إن الصورة المتوفرة للأبنية الصرفية المشتركة تشير إلى مرحلة ناضجة من مراحل التوظيف اللغوي لهذه الأبنية، وهي مرحلة ربما لا يتبعها أي تغيير صوتيّ على هذه الأبنية، من حيث البنية الشكلية، أي: التغيير في البنية ذاتها بفعل عوامل التغير أو التطور، ولكن ذلك لا يعني ألا تقل نسبة استخدام بعض الأبنية في مقابل ازدياد الإقبال على أبنية أخرى، وقد يكون في هذا القول مبالغة، إلا أنّ وجود النصوص اللغوية الفصيحة ابتداءً من القرآن الكريم، ومروراً بنصوص الأحاديث النبوية، ونصوص الشعر المسجل في دواوين الشعراء من مختلف العصور الأدبية، يجعل من أمر المحافظة على هذه الصور المعتمدة للأبنية الصرفية صوراً يصعب تغييرها، أي: إلغاؤها أو تحويرها، في المستوى الأدبي– على الأقلّ– أما في المستوى المحكيّ أو الاستعماليّ، فالواقع يقول غير ذلك.

---

(١) للمزيد حول مسألة مراحل تطور الأبنية اللغوية انظر: ترحيني، فايز(١٩٩٢): تطور العقل اللغويّ وأبنية العربية، مجلّة الباحث، عدد ٥٣، مجلد١١.

وهذه الصورة الناضجة من الناحية الصوتية، كانت تحت نظر اللغويين مرحلة سبقتها مراحل كثيرة، ومجمل تلك المراحل لا تعدو خمس مراحل[1]:

١. مرحلة المفردات ذات المقطع الواحد وذات المقطعين.
٢. مرحلة التأليف والتركيب دون الوصول إلى البناء الثلاثيّ.
٣. مرحلة تحديد موضع الزيادة في المفردة.
٤. مرحلة النضج وتحديد أصول المفردة وزوائدها وفق قواعد الاشتقاق اللغويّ.
٥. مرحلة توقف النضج، وهي مرحلة خروج العربيّ من جزيرته واختلاطه بالأعاجم، وهذا أدّى إلى سعي اللغويين إلى منح اللغة العربية الاستقرار اللغوي خشية ضياعها أمام الانفتاح على اللغات الأخرى.

والحديث عن وجود أبنية المصادر والمشتقات وفق هذه المراحل يبتدئ من المرحلة الثالثة مروراً بالرابعة ووصولاً إلى الخامسة، وهذا الوجود يرتبط بإحساس الإنسان بضرورة التعبير الأكثر دلالةً على مقصوده، ففي المرحلة الثالثة "عرف العربي الاسم والفعل (بمنزلة الوصف) كما عرف الحرف المهمل دون أن يعرفَ ما جاء منه لمعنى، وهذا يعني أنّ هذه الحلقة كانت النواة الأولى الحية للتنبّت اللغوي، الذي أدّى إلى النضج وإلى تحديد موضع الزيادة في العربية"[2]، وكما هو معروف في أوساط اللغويين أنّ الزيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، وهذا يؤكد على تزامن التطور في البنية مع التطور في الدلالة.

ويدور الحديث عن جوانب التطور في البنية الصرفية المشتركة حول جانبي البنية الصرفية الأساسيين:

١. الجانب الصوتيّ: ويشمل التكوين الصوتي بجميع مكوناته وتسمياته الصرفيّة.
٢. الجانب الدلاليّ: ويشمل دلالة البنية على معانيها اللغوية والصرفية.

---

(١) انظر: ترحيني، فايز: تطور العقل اللغويّ وأبنية العربية، مصدر سابق، ص١٦-١٨.

(٢) ترحيني، فايز: تطور العقل اللغويّ وأبنية العربية، مصدر سابق، ص١٦.

- **التطور في الجانب الصوتي:**

تطور البنية صوتياً يعني: "التغير الذي يطرأ في الأصوات التي تقيم بنيتها، وهو تغيير يقع في: مادة الصوت أو صفته أو حركته، وتطوّر الصوت يتمثّل في جانبين: مراحل تغيره وأطواره، ومظاهر التحول المتعاقب في مادته، في ضوء التفاعل التواصليّ بين أصحاب اللغة"(١).

وهذا يعني أنّ البنية اللغوية مادةٌ قابلة للتغيّر طالما تداولتها الألسن، وأنّ صورة هذه البنية ستكشف لنا عن هذا التغير، وهو ما يحققه الميزان الصرفيّ في أساسه.

وبالنظر في التكوين الصوتي للبنية الصرفية، المتمثّل في ثلاثية الفاء والعين واللام، وما يصاحبها من حركات قصيرة، وطويلة، أو لواصق صرفية، فإنه يلاحظ امتلاكها لخصوصية صوتية تجنبها الانخراط في التغيرات الصوتيّة المتنوعة، ويبقى لها مجرّد الاهتمام بتعاقب حركات أصواتها الصامتة وقبولها لهذا التعاقب أو رفضها له.

وعليه؛ يمكن القول إن دخول البنية الصرفية ميدان التطور اللغويّ في الجانب الصوتيّ، المجرّد عن اللفظ اللغويّ، يعدُّ دخولاً جزئياً، لا يقدم تصوراً شاملاً لخصائص التطور اللغويّ للأبنية الصرفية، والأبنية الصرفية المشتركة أيضاً إلا من خلال الاستفادة من الألفاظ اللغوية؛ ذلك أن التغييرات الصوتية في البناء الصرفيّ هي تغييرات محدودة، لا تكاد تعمم على الألفاظ اللغوية، وهي متعلقة بتعاقب الحركات، وقبول بعض أشكال هذا التعاقب ورفض بعضها الآخر، ومما يؤكد هذا القول ما يُنقَل عن القائلين بالتفسير التطوّري للغة، حيث يرَى هؤلاء " أنّ المصادر قد اتجهت للتميُّز عن الأفعال، بإحداث مفارقة في الصوائت، فقيل: (وَسْوَسَ) في الفعل، وفي المصدر: (وَسْوَاس)، وتكمن المفارقة في زيادة كمية الصائت، التي ميزت الفعل (was wasa) عن المصدر (was waas)، ثم اتجهت إلى مزيدٍ من الوضوح بالمخالفة بين صوائت الفعل والمصدر، إذ أصبح المصدر (wis waas)، ثم خطت اللغة خطوة أكبر نحو الوضوح فاعتمدت الصوامت– وهي أكثر وضوحاً من الصوائت– فجاء المصدر الميميّ بوصفه تطوّراً

(١) عكاشة، محمود(٢٠٠٩): التطور الصوتي في الألفاظ أسبابه وظواهره، ص٩، دار النشر للجامعات، القاهرة.

واضحاً يفرِّقُ بين المصدر والفعل، في نحو(مُدخل، ومَوضع)"[1]، فهذا القول يؤكد على أنّ البنية اللغوية هي الأساس في الحكم على صور التطوّر، بالإضافة إلى أنّ المخالفة الصوتية هي واحدة من طرق سعي اللغة إلى الوضوح في الدلالة.

وكثيراً ما حصلت المخالفة التكوينية الصوتية للبنية الصرفيّة والبنية اللغوية، وأمثلة ذلك متعددة سبق الحديث عنها، كاسم الفاعل واسم المفعول (مختار) إذ الوزن في اسم الفاعل (مفتعِل) وفي اسم المفعول (مفتعَل)، ويزداد الاختلاف حدةً عند تحديد المقاطع المكونة للبنية الصرفية والبنية اللغوية، كما يظهر في التوضيح الآتي:

(مختار) ص ح ص/ ص ح ح ص

مقطع ثلاثي قصير يليه مقطع ثلاثي طويل.

(مُفتعِل) ص ح ص/ ص ح/ ص ح ص

مقطعان ثلاثيان قصيران، يتوسطهما مقطع ثنائي قصير.

ولا شك في أنّ النظرة المتقدمة للأصوات العربية، واعتماد المنهجية التي لا تفرّق بين الصوت الصامت والصوت الصائت في أولية اعتماد الميزان الصرفيّ، كانت من أسباب حدوث هذه المخالفة، ولا يعد هذا قصوراً في المنهج، إذا اعتبرت وسيلة الميزان الصرفيّ في غايتها الأساسية أداةً للكشف عن التغييرات التي تطرأ على البنية اللغوية، إلا أنه قد أسهم بذلك في إحداث خللٍ- إن صح التعبير- في النظر إلى طبيعة المكون الصوتيّ للفظ اللغويّ.

وبذلك؛ يؤكد هذا الواقع أمرين:

الأول: محدودية تأثير البنية الصرفية المجردة عن البنية اللغوية في مسيرة التطور الصوتيّ للغة، فهي لا تقدم أكثر مما تقدمه الأبنية اللغوية ذات التكوين الصوتي الصامتي والصائتي المطابق للبنية الصرفية من هذا الجانب، أما البنية الصرفيّة ذات الاختلاف الصوتيّ في الصوامت والصوائت مع البنية اللغوية، فليست إلا وسيلة من

(١) عمايرة، حنان إسماعيل(٢٠٠٦): اسم الآلة دراسة صرفيّة معجمية، ط١، ص٤٤، دار وائل، عمّان.

وسائل الإشارة إلى التغييرات الصوتية في البنية اللغوية، وهذا كله خاضعٌ لقواعد ذهنية دخلها في كثيرٍ من الأحيان تفسيراتٌ منطقية يشوبها التعسّف والتعقيد.

الثاني: تعليمية مفهوم البنية الصرفيّة، وأن هذه الصورة المكتشفة ليست أكثر من صورة إرشادية وضعها العلماء؛ لتقديم ضوابط تفيد في فهم تلك التغيُّرات الصوتية، وتسهيل الوصول إلى الدلالة اللغوية، وهذه البنية على أهمية ما تقدمه من فائدة صوتية ودلالية، إلا أنها لا تقدم تصوراً شاملاً للتطور اللغويّ الصوتيّ في العربيّة.

وبالرغم من ذلك، فقد أشير إلى كثيرٍ من ملامح التطور الصوتيّ للأبنية الصرفيّة، ومن ذلك الإشارة إلى العلاقة بين مجموعة من الأبنية، وهي مجرد افتراضات أو احتمالات، كما هو الحال مع بنية (مِفعَل) و(مِفعَال).

تقول آمنة الزعبي عن بناءِ (مِفعَال): "وربما كان هذا الوزن ناشئاً نتيجة لمطل حركة مِفعَل"(١)، فيلاحظ أنها تشير بقولها "ربما" إلى مجرد احتمال، وهو احتمال مقبول، وينبغي ملاحظة أنّ اعتبار (مِفعال) هي تطور لــ(مِفعل) ليس بالضرورة أن يكون سبباً في منح البنية مفعال دلالة اسم الآلة، والدليل على ذلك، أنّ بنية مفعال- كما مرّ سابقاً- جمعت إلى جانب الدلالة على اسم الآلة معاني المصدر والمبالغة، في حين، أنّ مِفعَل، تدلُّ على اسم الآلة في الغالب.

وإذا سلَّمْنا بصحة هذا الاحتمال، فإنَّه يدفع إلى القول بأنّ مطل الحركة والزيادة على البناء كان سبباً من أسباب اتساع دلالة البنية، ودخولها في نطاق دلالات صرفية أخرى، وهذا- مرّة أخرى- لا يعدو تفسيراً محتملاً، وافتراضاً نظرياً.

ويمكن القول بأنّ التطور اللغوي للبنية الصرفية إنما يسير في وتيرة التغير الزماني والمكانيّ مما يعطي لهجات القبائل، دوراً مؤثراً في حدوث هذا التطوّر، الذي يدور في فلك الشكل ضمن المعنى الصرفي الواحد.

---

(١) الزعبي، آمنة صالح: مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، دراسة وصفية تاريخية، مصدر سابق، ص١٢٨.

- **التطوّر في الجانب الدلاليّ:**

لقد سبقت الإشارة إلى أنّ قياسية البنية الصرفية في دلالتها على المعنى الصرفيّ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجيء هذه البنية بالمعنى الصرفيّ المتوافق، أو القريب من المعنى اللغوي للبنية، ويعني هذا أنّ البنية الصرفية في عمقها البنيويّ تحملُ دلالة ثابتة لاتنفكّ عنها، وأنّ انزياح هذه البنية عن هذه الدلالة لا يمنع من أن تصاحبها هذه الدلالة الأصل إلى تلك الدلالة الجديدة، وكل هذا يسير وفق سنن العربية في تطور دلالة أبنيتها التي تسير بتيارٍ التغيير غير المحسوس؛ للبطء الذي يحدث من خلاله(١).

ويتمثل التطور الدلالي للبنية الصرفية في عدة أمور، منها:

١. تطور قواعد اشتقاق هذه البنية، ولا تتضح هذه الصورة من صور التطور إلا بربطها بمستويي اللغة الفصيح والعامّي، فقد " تغيرت وجوه التصريف العربية تغيرًا كبيرًا في اللغات العامية، حتى لا نكاد نعثر فيها على فعل باقٍ على حالته العربية الصحيحة من هذه الناحية"(٢)، فكثيراً ما تستخدم كلمة (مبيوع) في العامية، وهي اسم المفعول من الفعل (باع)، بينما تأتي الصورة وفق القوانين الصرف- صوتية، الفصيحة، بكلمة (مبيع)، ويعد تطور قواعد الاشتقاق مظهراً من مظاهر التغير الدلاليّ؛ إذ قد يكون لذلك أثر في توسيع دائرة استعمال البنية من الناحية الدلاليّة، وقد أعلى المنهج الوصفي من شأن هذه التوسعات اللغوية وظواهرها.

٢. تطور معنى البنية، أو دلالتها، " كأنْ يخصص معناها العام، فلا تطلق إلاّ على بعض ما كانت تطلق عليه من قبل، أو يعمم مدلولها الخاص؛ فتطلق على معنًى يشمل معناها الأصلي ومعاني أخرى تشترك معه في بعض الصفات، أو تخرج عن معناها القديم فتطلق على معنًى آخر تربطه به علاقة ما، وتصبح حقيقة في هذا المعنى الجديد

---

(١) انظر: وافي، علي عبد الواحد(١٩٤٠): علم اللغة، ط١، ص٣١٤-٣١٦، نهضة مصر للطباعة والنشر.

(٢) السابق نفسه: ص٣١٣، هامش رقم(٢).

بعد أن كانت مجازًا فيه، أو تستعمل في معنى غريب كل الغرابة عن معناها الأول...وهلم جراً"(١).

وقد أفرز هذان الاتجاهان للتطور الدلالي للبنية جانبين من جوانب التعدد في دلالة البنية الصرفية(٢):

١. تعدد أبنية المعنى الصرفيّ الواحد، وهذا واضح من خلال كثرة الأبنية المعتمدة لمعاني المصدر، والصفة المشبهة، والمبالغة، وغيرها.

٢. تعدد معاني البناء الصرفيّ الواحد، وقد قدم هذا البحث طائفة من هذا الجانب التطوّري للبنية الصرفية.

ولا يعد هذا القول، قاطعاً في الإشارة إلى أنّ ظاهرة الاشتراك الصرفيّ بين الأبنية إنما هي وليدة التطور الدلاليّ للبنية بفعل العوامل التاريخية، بل هو توضيح لآلية تحرّك البنية الصرفية ضمن سياقها اللغوي التاريخيّ، الذي يتأثر بعوامل الزمان والمكان والإنسان، وعوامل طرق الدراسة التي تتناول هذه البنية، من أجل تأصيل دلالتها، ووضعها ضمن سياقٍ تاريخيٍ عربيّ أصيل، يضمن خلوصها لساناً عربياً غير ذي عوج.

وتبقى الإشارة إلى أنّ من معالم التطور التي قد تصيب البنية الصرفية، بعيداً عن ملامسة جانبها البنيويّ، أو جانبها الدلاليّ، هو تطور يمكن تسميته بـــ(التطور الانعزالي)، وفيه تعزل البنية عن الاستعمال شيئاً فشيئاً، إلى أن تصبح بنية صرفية مهملة لا وجود لها في واقع الاستعمال، وربما لا تعود إلا الوجود مالم يكن لها سندٌ من وثيقةٍ أو منحوتةٍ يمكن أن تعيدها إلى واقع الاستعمال، استعمالاً أكثرَ رقياً من الاستعمال السابق، على يد أحد الباحثين.

*****

(١) وافي، علي عبد الواحد: علم اللغة، مصدر سابق، ص٣١٤.

(٢) استفدت في معرفة هذين الاتجاهين مما قدمته آمنة الزعبي في كتابها: "مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية" انظر كتابها المذكور، وهو مصدر سابق، ص٢٠٩.

ثالثا: حضور الاشتراك الصرفيّ في غير العربيّة:

يعد التعريج على هذا الموضوع مكمّلاً لمبحث التطوّر اللغوي وأثره في البنية الصرفية المشتركة؛ فمسيرة اللغة العربية، تشابه إلى حدٍّ كبير مسيرة اللغات الأخرى، التي يتكلم بها البشر، من حيث تأثرها بعوامل الزمان والمكان والإنسان، ويزداد الأمر تشابهاً إذا كان البحث في اللغات التي يشير اللغويون إلى العلاقة بينها وانحدارها من سلالة واحدة كاللغات الساميّة(١).

وتشير المراجع إلى وجود ظاهرة الأبنية الصرفية المشتركة في غير العربيّة، وسأعرض فيما يأتي عدداً من هذه اللغات وأمثلةً على الأبنية الصرفية التي تعد مشتركة في تلك اللغة.

- **اللغة الحبشية:** يلتقي فيها المصدر الميميّ واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة في بنية (مَفْعَل)، "فكلمة (مَنْفَق) manfaq، وتعني: منتصف الشيء (أي: مكان انتصافه) اسم مكان، وهي مصدر ميميّ، وكلمة (مَبرَد) mabrad، بالفتح، في الحبشية وهي اسم آلة، ويقابلها في العربية (مِبرَد) بالكسر"(٢).

- **اللغة العبريّة:** "وقد التقى المصدر في العبريّة نحوmassac (بعث، قيام) باسم المكان، نحو: mamlaka (مملكة)، وباسم الآلة، نحو: masreq (مشط)، وذلك في فتح الميم"(٣).

- **الأكادية والسريانيّة:** حيث "فتحت الأكادية، كالسريانيّة، الميمَ من كلٍّ من: اسميّ الزمان والمكان واسم الآلة، في نحو: manahtu وهي اسم مكان من (ناخَ مَناخ)،

---

(١) اللغات الساميّة: هي مجموعة من اللغات منها لغات الشعوب الآرامية والفينيقيية والعبرية والعربية واليمنية والبابلية – الآشورية، أو الآكادية، وهي تسميات تشير إلى الأماكن التي وجودت فيها هذه اللغات، إلا أنّ الموطن الأول للشعب السامي هو القسم الجنوبي الغربي، من شبه الجريرة العربية، ومنها تفرعت هذه اللغات، وقد أطلقت تسمية الساميّة على يد العالم الألماني شلوتزير، وشاركه مواطنه أيكهورن في القرن الثامن عشر الميلادي، وهي تسمية مستمدة من الكتاب المقدس الذي ورد فيه أن أبناء نوح هم سام وحام ويافث، وأن القبائل والشعوب تكونت من سلالتهم، والساميون هم من نسل سام بن نوح. انظر: الصالح، صبحي إبراهيم(١٩٦٠): دراسات في فقه اللغة، ط١، ص٤٧–٤٨، دار العلم للملايين، بيروت.

(٢) عمايرة، حنان إسماعيل: اسم الآلة دراسة صرفية معجمية، مصدر سابق، ص٤٢.

(٣) السابق نفسه: ص٤٢.

وتعني في الأكاديّة: مكان الاستراحة، وهي اسم مكان، ونحوَ: markasu، وتعني: (حزام) وهي اسم آلة، وفي السريانيّة maqqeba، وتعني: (مِطرَقة) وهي اسم آلة، وmareba، وتعني: الغرب، أو المغرب، وهي اسم مكان"(١).

ومن خلال ما سبق، يمكن ملاحظة الآتي:

١. تعد ظاهرة الأبنية الصرفية المشتركة ذات حضورٍ في اللغات الساميّة، والكشف عن هذا الحضور يكون من خلال النظرة التطوّرية المقارنة لهذه اللغات.

٢. يدل هذا الحضور على أنّ هذه الظاهرة تعدّ ظاهرةً طبيعية في اللغة، وهي– في هذا الجانب– ناتجة عن سعي اللغة إلى التحوّل من جانب الغموض إلى جانب الوضوح في الدلالة.

وبعدُ،،،

فقد أظهرت النظرات السابقة حول ظاهرة الاشتراك الصرفيّ أنها ظاهرةٌ لغوية بارزة في اللغة العربية، ولها دورها المؤثر في الدلالة اللغوية، بما لا يدع مجالاً للشك في ضرورة الكشف عن أسبابها وعوامل تطورها.

وقد حمل البحث في ثناياه جملةً من النقاط التي يصحّ أن تعدَّ تفسيراً لهذه الظاهرة، وسيُعرض لهذه الأسباب في المبحث القادم– بعون الله تعالى.

*****

(١) عمايرة، حنان إسماعيل: اسم الآلة دراسة صرفية معجمية، مصدر سابق، ص٤٣.

المبحث الثالث

تعليل ظاهرة الأبنية الصرفية المشتركة

تعليل ظاهرة الأبنية الصرفية المشتركة

إن بروز ظاهرة الاشتراك في اللغة بشكل عام، والاشتراك بين الأبنية الصرفية بشكل خاص، يستدعي تقديم تفسير لهذه الظاهرة، والوقوف على المؤثرات التي أدت إلى بروزها.

ولقد قدمت مجموعة من الدراسات المعاصرة، تفسيراً لهذه الظاهرة، اعتمدت فيه على الطرح العربي القديم، ويمكن ذكر بعضها على النحو الآتي:

تعليل هاني البطاط(٢٠٠٨م)[١]:

وقد ذكر مجموعة من الأسباب، هي:

١. كثرة المعاني وقلة الصيغ[٢].
٢. اختلاف اللهجات[٣].
٣. تباين الأصل الاشتقاقي للألفاظ، وضرب عليه مثالين، هما (شيطان، وحسان) و(ضاع، وصار)، وبين كيف يمكن أن يختلف الوزن الصرفي للمثال الأول بحسب اعتماد الجذر اللغوي، وكيف يتفق الوزن في المثال الثاني مع اختلاف أصل الألف في كلا الكلمتين[٤].
٤. تعدد معاني صيغ الأفعال[٥].
٥. رغبة المتكلم في التعمية والإلباس المتعمد على مقصوده[٦].

ويلاحظ على هذه الأسباب عدة أمور: فمن جانبٍ، يظهرُ الجمعُ بين ذكر السبب وبين ذكر مظاهر هذا السبب، فتعدد معاني صيغ الأفعال يعد مظهراً من مظاهر الاشتراك

---

(١) عنوان دراسته: العربية؛ وسائلها في الإبانة عن المعنى- دور البنية الصرفية.

(٢) انظر: البطاط، هاني صبري أحمد(٢٠٠٨)، العربية؛ وسائلها في الإبانة عن المعنى- دور البنية الصرفية، رسالة دكتوراة، ص١١٢، الجامعة الأردنية، عمان.

(٣) انظر: السابق نفسه، ص١١٣.

(٤) انظر: السابق نفسه، ص١١٤.

(٥) انظر: السابق نفسه، ص١١٥.

(٦) انظر: السابق نفسه، ص١٠٦. وقد جعل البطاط هذا السبب أهم الأسباب في حدوث ظاهرة الاشتراك الصرفي.

في الأبنية الصرفية، وهو الاشتراك في الجانب البنيوي للأبنية[1]، وكذلك الحال مع السبب الأول.

ومن جانب آخر، يظهر الدارسُ في بعض التعليلات جامعاً بين المشترك اللفظي والاشتراك الصرفي، فاختلاف الأصل الاشتقاقي لكلمة (شيطان) يمنحها وزنين صرفيين هما: فعّال (باعتبار الجذر: شطن) وفعلان (باعتبار الجذر: شطط)، وفي هذه الحالة لا يوجد اشتراك في البنية الصرفية، وكذلك الحال مع (حسّان)، وهنا تحمل كل كلمة دلالة جذرها اللغوي، وهذا من المشترك اللفظي، أما إن كان يَقصدُ اشتراك (حسّان وشيطان) في البناء، كأن يتوافق بناؤهما باعتماد الجذر، فهذا أمرٌ مستساغ، وكان على الدارس أن يوضح هذا الأمر في سياقه، لأنه يجعل القارئ يفكر بهذه الأبعاد التي قدمتها.

وأوافقه على تعليله الظاهرة باختلاف اللهجات، ومقصود المتكلم؛ لأنهما يتفقان وَواقع اللغة، التي تقوم على تنوع الثقافات، كما تقوم على اختيار المتكلم لألفاظه بعناية تحقق له مقصوده، ولعل فكرة قصد المتكلم تقترب ممّا يسمّى بـــ(الحمل على المعنى).

تعليل أيمن علي العتوم(٢٠٠٧م):

وقد حدد أسباب الظاهرة في ثلاثة أمور:

١. نظرية الأصل والفرع، فهناك أصل معدول عنه، وهناك فرعٌ معدولٌ إليه، وما يكون فرعاً في سياق، قد يكون أصلاً في سياقٍ آخر[2].
٢. المشترك اللفظي، ومثّل الدارس له بفكرة تحديد مذكر الكلمة من مؤنثها، وأن ذلك أمرٌ منوطٌ بعدول البنية الصرفية عن ظاهرها، فتكون كلمة مثل (صبور) من الألفاظ المشتركة بين المؤنث والمذكر إذا كانت بمعنى (فاعل)[3].

---

(١) أبنية الأفعال خارجة عن إطار دراستنا هذه.

(٢) انظر: العتوم، أيمن علي(٢٠٠٧)، تناوب معاني الأبنية الصرفية في لغة القرآن الكريم، رسالة دكتوراة، ص١١، الجامعة الأردنية، عمان.

(٣) انظر: السابق نفسه، ص١٣.

٣. الحمل على المعنى، ويُقصدُ به: "أن تستخدم صيغة معينة دون غيرها؛ لغرض بلاغيّ"[١]، وإن كان الدارس يرى أن الحمل على المعنى في بعض الأحيان لا يعد مستساغاً؛ لكونه يحمّل الأصل ما لايحتمله الفرع.

وإذا كان الدارس قد وافق القدماء في تعليله لهذه الظاهرة، واعتمد على ما قدموه بشأنها[٢]، فإنني أرى أن صراحة التعليل لظاهرة الاشتراك في الأبنية الصرفية، عن طريق قضيتي الأصل والفرع، والحمل على المعنى- كونهما يلامسان قضية أصالة الأبنية الصرفية وفرعيتها، وقضية الحقيقة والمجاز- لا يقدم تعليلاً، بقدر ما يقدم مظهراً من مظاهر الاشتراك ؛ إذ اعتمد الدارس رأياً جديداً في تفسير الظاهرة، من خلال مسألة الاشتراك اللفظي، وهذه المسألة، تحتاج إلى تقديم تفسير لها، و فكرة الاشتراك في البنية الصرفية تساهم في تفسيرها، وليس العكس.

تعليل محروس محمد إبراهيم(٢٠٠٧م):

قسم محروس إبراهيم تعليلات ظاهرة الاشتراك في الأبنية الصرفية، إلى ثلاثة مذاهب، انطلاقاً من تتبعه لمواقف اللغويين القدماء من الظاهرة، وعدد أصحاب كل مذهب، وتفسيرهم، ومجمل هذه التعليلات كما يأتي:

التعليل الأول: طبيعة العربية، في الكلام وسَنَنها في الحذف والاختصار[٣].

التعليل الثاني: طبيعة العربية، أو المجاز الحُكْمي في الإسناد[٤].

(١) العتوم، أيمن علي: تناوب معاني الأبنية الصرفية في لغة القرآن الكريم، مصدر سابق، ص١٤.

(٢) انظر في قضية الأصل والفرع والحمل على المعنى: ابن جني: الخصائص، مصدر سابق، ج٢، ص٤١١ وما بعدها.

(٣) انظر: إبراهيم، محروس (٢٠٠٧): البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة دراسة تطبيقية على قراءة الإمام عاصم، ط١، ص١٣٤، دار البصائر، القاهرة.

(٤) انظر: السابق نفسه، ص١٣٦-١٣٧. وتعريف المجاز الحُكْمي: "وحدّه أنّ كل جملة أخرجت الحكمَ المفاد بها عن موضعه من العقل؛ لضربٍ من التأول، فهي مجاز". الجرجاني، عبدالقاهر(٢٠٠٠): كتاب أسرار البلاغة، تحقيق هـ.رتير، ط١، ص٢٤٧، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

التعليل الثالث: المجاز الحكمي في الإسناد[١].

وقد تبنى الدارس التعليل الثالث، وما سوى ذلك من فائدة المجاز الحكمي في الإسناد[٢].

ويمكن أن يُضافَ إلى جملة هذه الأسباب ما يُمكن أن يُعدَّ تعليلاً لهذه الظاهرة:

- تداخل اللغات أو تركبّها، ويمكن استخلاص هذا التعليل من موقف ابن جنّي من وجود ظواهر لغوية خاصة بلهجة ما إلى جوار ما يستعمل في اللهجة الأصلية[٣]، فقد يكون لهذا التداخل أثرٌ في وجود ظاهرة الاشتراك الصرفيّ من خلال تناوب الأبنية[٤].

- مبدأ الاستغناء، الاستغناء يعني تقديم السماع على القياس، فما سمعه العرب اعتمدوه وما لم يسمعوه حكموا عليه بالاستغناء، و"هو بابٌ واسع، فكثيراً ما استغنت العربُ عن لفظٍ بلفظٍ، من ذلك: استغناؤهم عن تثنية (سواء) بتثنية (سيّ)، فقالوا: (سيّان)، ولم يقولوا: (سواءان)"[٥]، وهذا بدوره يؤثر في اعتماد بنية ما لأكثر من دلالة.

- "فقدان الصيغ دلالتها الزمنية حتى جاز أن يقعَ بعضها موقع بعض"[٦]، وأبرز مثالٍ لهذه الفكرة أسلوب الشرط، إذ تنتقل دلالة الفعل من الزمن الحاضر إلى المستقبل وإن كانت على بنية المضارع، والماضي كذلك.

---

(١) إبراهيم، محروس، البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة، مصدر سابق، ص١٣٨.

(٢) انظر: السابق نفسه، ص١٤١.

(٣) ابن جنّي، الخصائص، مصدر سابق، ج١، ٣٧٦.

(٤) انظر: هلال، عبدالغفار حامد(١٩٩٨): اللهجات العربية نشأةً وتطوّراً، ط١، ص٤١، دار الفكر العربيّ، القاهرة. وانظر: الجندي، أحمد علم الدين(١٩٨٣): اللهجات العربية في التراث، القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفيّ، ط١، ج١، ص١١٦، الدار العربيّة للكتاب.

(٥) السيوطيّ، جلال الدين، الأشباه والنظائر، مجلد١، ج١، ص٦٠، دار الكتب العلميّة، بيروت.

(٦) مطلبي، اللغة والزمن، مصدر سابق، ص٧٩.

ويُضاف إلى هذه الأسباب ما سبقت الإشارة إليه في ثنايا مسائل البحث السابقة، كالحدود الزمنية والنحوية والصرفيّة للأبنية الصرفيّة، ودور القياس والسماع والتطور اللغويّ، كل هذه المسائل كان فيها ما يفسّر هذه الظاهرة وقد أشيرَ إليها في مواضعها.

والحقُّ، أن اعتماد سببٍ واحدٍ لظاهرة واسعة، أمرٌ يرفضه العقل، فالاشتراك في البنية الصرفية أنواع، كما مرّ، والأبنية الصرفية المشتركة متعددة، وليس المجاز وحده هو ما أوجد كل هذه الأبنية المشتركة؛ لذلك فإنني أرى النظر إلى المسألة من عدة جوانب يمكن أن تقدم تفسيراً موضوعياً لهذه الظاهرة.

ولذلك، يمكن القول إن هذه الظاهرة قد جاءت بتضافر ثلاثة محاور:

المحور الأول: العامل البشري[1]:

ويشمل: المجتمع العربي المتعدد اللهجات، والرواة الذين يجمعون ألفاظ ذلك المجتمع، والعلماء المؤصلين لقواعد العربية، والمفسّرين، ويبرز دور الرواة في تتبعهم لألفاظ اللغة المستعملة، دون اهتمامهم بتوثيق هذه الألفاظ، وتحديد المستعمل منها والمهجور[2]– بشكل فعّال– مما دفع باللغويين إلى الجمع بين عدة مستويات لغوية، عبر حقب زمنية ربما تكون متباعدة، وهذا ما جعل مادة بحثهم متعددة المشارب والاستعمالات، وهذا يفرض عليهم تقديم المسوغات لخروج أية قضية لغوية عن تأصيلهم ، وأما المفسرون، فقد كانت تفسيراتهم للألفاظ جامعةً بين عدة أبنية صرفية، كأن يقولوا: نذير بمعنى منذر، وهذا عملٌ ربما أسهم المفسرون من خلاله في زيادة التأكيد على الظاهرة، وإن لم يهتمّ كثيرٌ منهم ببيان الفروق الدقيقة بين معاني هذا البناء أو ذاك، ومن هنا، فإن العنصر البشريّ بأصنافه السابقة قد أسهم في هذه الظاهرة كلاً بحسب شدة تأثيره، النسبيَّة.

(١) استُثنيَ من العامل البشري عنصر الذين دخلوا في الأمة العربية من الأمم الأخرى؛ لأنّ الحديث عن الأبنية الفصيحة في اللغة، وتأثير هؤلاء إذا أصاب البنية فهو في حرفها عن صوابها الصوتيّ والدلاليّ.

(٢) انظر: العسكري، أبا هلال: الفروق اللغوية، مصدر سابق، ص١٨.

المحور الثاني: العامل اللغوي:

ويُقصدُ به ما تتمتع به اللغة من أنظمة وسَنن، تكفلُ تحقيقَ مبدأ التواصل الناجح والتعبير الصحيح، بين أفراد المجتمع، ويَشملُ هذا العاملُ الألوان البلاغية المتعددة، من معانٍ وبديعٍ وبيان، بالإضافة إلى تضافر الأنظمة اللغوية المتعددة في تحقيق غاية التواصل والتعبير، ومنها النظام الصوتي، والنظام النحوي، وغيرها.

وتأثير هذا العامل يظهر في الانفتاح الاستعمالي للأبنية الصرفية، مع مراعاة الدقة الدلالية لكل بناء في سبيل تحقيق الغاية من استخدام اللغة(١)، ولا سبيل إلى معارضة هذا العامل، إذ إن شيوع ظاهرة الاشتراك في الأبنية الصرفية في كلام العرب، وفي مقدمته كتاب الله العزيز، ليؤكد على أنها جزءٌ من بناء اللغة، لا ينبغي أن يُخطّأ، أو يُرفضَ، وقد ساهمت كتب الغريب والمُشكِل في اللغة ومعاني القرآن المتعددة في تسهيل مهمة الباحثين والقارئين في الوصول إلى الدلالة المقصودة من هذه الأبنية؛ وفهم السياق العام لها؛ ولهذا السبب؛ فالأحرى أن يتم الاعتراف بهذه الظاهرة بوصفها جزءاً من بناء اللغة بشكل عام.

ويظهر أن البناء حينَ يأتي بمعنى بناءٍ آخر، أكثر منه في عدّة الحروف، فإنّ البناء الأقلّ حروفاً تدخله عوامل جديدة، أو أدوات جديدة– كحروف الجرّ مثلاً– تجعله يعطي معنى ذلك البناء الأكثر حروفاً منه، وكأن تلك الأداة قد عوضت عمّا نقص من البناء من حروف، وهذا ما يمكن فهمه من قول سيبويه: " وإن شئتَ قلتَ: غفلَ عنه، فاجتزأ بـــ(عنه) عن أغفلته؛ لأنك إذا قلتَ: (عنه) فقد أخبرتَ بالذي وصلت غفلتك إليه"(٢)، وهو سبب واضح الارتباط بـــ(سنن العربية).

---

(١) عرف ابن جنّي اللغة بأنها: "أصواتٌ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" الخصائص، مصدر سابق، ج١، ص٣٣، وقد استخلص العلماء من هذا التعريف أن غاية اللغة هي التواصل والتعبير، وإن كان ثمة غايات أخرى كالتعليم والترفيه ونحو ذلك، إلا أن قول ابن جني "أغراضهم" يسمح بإدخال عدة عناوين في هذا الإطار.

(٢) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق،ج٤، ص٦١.

المحور الثالث: العوامل التاريخية:

وتشمل: مفهوم التطور اللغوي، واختلاف اللهجات، ونحو ذلك، وقد اعتمد اختلاف اللهجات لدى كثير من اللغويين على أنه من العوامل التي أثرت في ظهور فكرة الاشتراك بشكل ملموس، ويؤكد ذلك ما ورد في كثير من المؤلفات، فضلاً عن عنونة بعض هذه المؤلفات بما يشير إلى تعدد الدلالة أو الاشتراك، في البنية، يقول سيبويه نقلاً عن الخليل: " وقد يجيء (فعلْتُ وأفْعلْتُ) المعنى فيهما واحدٌ، إلا أن اللغتين اختلفتا، زعمَ ذلك الخليل، فيجيء به قوم على (فعلتُ) ويُلْحقُ قومٌ فيه الألفَ فيبنونه على (أفعلْتُ)"[(١)]، إلا أن هذا التوافق بين اللهجتين، لا يلغي الفروق الدلالية بين البنائين، كما ذكر ذلك سيبويه مع بعض الأمثلة إذ يقول: "وتقولُ: غَفلْتُ، أي صرتُ غافلاً، وأغفلتُ إذا أخبرتَ أنك تركتَ شيئاً ووَصَلْتَ غفلتُك إليه، وإن شئتَ قلتَ: غفلَ عنه، فاجتزأَـ بـ(عنه) عن أغفلته؛ لأنك إذا قلتَ: (عنه) فقد أخبرتَ بالذي وصلت غفلتك إليه"[(٢)].

ولا يعني هذا التقسيم انفصال تأثير العوامل في ظاهرة الاشتراك الصرفيّ، بل هي عوامل متداخلة، تفاعلت فيما بينها، وكان لكل منها التأثير في وجود هذه الظاهرة.

وإن كان التفكير العقلي قد لعب دوراً في هذه القسمة، فإنه يفرض أيضاً أن يكون تأثير هذه العوامل نسبياً، أيضاً، فحجم المشترك الصرفيّ الواسع، تتوزع نسبة تأثير العوامل السابقة عليه، ولا مجال لتحديد هذه النسبة لكل عامل، وإنما يكفي أن يُشار إلى هذه النسبية.

هذا، وإن الاعتراف بوجود ظاهرة الاشتراك بين الأبنية الصرفيّة، أمرٌ يفرضه المنهج العلميّ السليم، كما يفرض أن تتجه الدراسات إلى وصفها وتقديم الطبيعة التي تظهر عليها؛ وتسهيل مهمة الوقوف على دلالات هذه الأبنية الصرفية، التي مثَّلت- عبر حقب الزمان المتطاولة- أصالة العربية ومعاصرتها، وكانت سياجها الحصين، أمام تيارات الألفاظ الدخيلة، وانحراف اللسان العربيّ عن طريقه القويم.

---

(١) سيبويه: الكتاب، مصدر سابق: ج٤، ص٦١.

(٢) السابق نفسه: ج٤، ص٦١.

ويتعين، من خلال ذلك، الاعتراف بجهود العلماء، الذين أرسوا دعائم هذا العلم، على أسسٍ علمية ومنهجية راسخة، لا يطعن في قيمتها أن يستجد من التفسيرات ما يغايرها، أو يغاير منهجيتها في الدراسة والتحليل.

*****

النتائج

النتائج

وبعد إتمام عرض هذا البحث، يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصّل إليها على النحو الآتي:

١. تمثّل البنية الصرفيّة بمفهومها الاصطلاحيّ لبنةً أساسيّة في تاريخ اللغة العربيّة بما تمتلكه من مخزونٍ ثقافيّ ودلاليّ، منحها القدرة على اختراق حواجز بعضها بعضاً حين تدعو الحاجة إلى استعارة دلالتها المختزلة فيها، وإشراكها في بنيةٍ صرفيّةٍ أخرى، أو النيابة عنها، ولولا هذا المخزون الدلاليّ، المرتبط بأصالتها الثقافيّة، ما كانت البنية الصرفيّة لتؤهّل إلى الاشتراك الصرفيّ؛ وبذلك يمكن أن تكون البنية الصرفيّة منطلقاً لتحديد المعنى الصرفيّ بمنحها سلطة الحضور في أيّ دلالةٍ صرفيّة تحتاج إلى مخزونها الدلاليّ والثقافيّ.

٢. تُعدُّ ظاهرة الاشتراك الصرفيّ ظاهرةً لغويةً طبيعيةً، وذات حضورٍ بارزٍ في اللغة العربيّة، تضافرت عدة عوامل في سبيل تمكن هذه الظاهرة من اللغة، يمكن تحديدها بثلاثة أطر، هي: العامل البشريّ، والعامل واللغويّ، والعامل التاريخيّ، وقد شُرحت هذه العوامل في موضعها.

٣. لا تقتصر ظاهرة الاشتراك الصرفيّ على اللغة العربية وحدها، بل ثبت وجود هذه الظاهرة في غير العربية من اللغات الساميّة، إلا أنها في اللغة العربيّة تُعدّ أكثر نضوجاً من غيرها من اللغات، وأكثر تخصّصاً، بما تمتلكه من حضورٍ بارز في نصوص القرآن الكريم، أفصح الكلام وأشرفه، وبما تتميّز به هذه الظاهرة من التعامل مع البنية بكاملها حين تحمل دلالة مشتركة، وليس بمجرّد اشتراكٍ في جزءٍ من البنية، كما مرّ عند الحديث عن الاشتراك الصرفيّ في اللغات السامية، فالظاهرة في اللغة العربيّة واضحة ناضجة بارزة، في حين تدلّ أمثلة تلك اللغات على كونها في مسيرة التحول من الغموض إلى الوضوح، وهو جزئي، إذ لا يعدو الاشتراك في المقاطع الصوتيّة الأولى أو بعضها.

٤. كشف البحث عن طبيعة الاشتراك الصرفيّ بين الأبنية الصرفيّة، وقد حدده بنوعين: الاشتراك البنيويّ، والاشتراك الدلالي، الذي يتفرّع إلى اشتراك دلالي نسبيّ

واشتراك دلالي مُقيّد، وهو ما استُخلِصَ مما قدمه اللغويون من تصورات عن البنية الصرفية ودلالتها الصرفيّة، وهو ما يعكس عمق التفكير اللغويّ لدى لغويينا السابقين، وقدرتهم على الإحساس بمدى تمكن البنية الصرفيّة من دلالتها وحسن توظيفها في الاستعمال اللغويّ.

٥. الحديث عن ضوابط الأبنية الصرفيّة يعني الحديث عن نوعين من هذه الضوابط: الأول: ضوابط صوغها، والثاني: ضوابط تحديد دلالتها، وقد أظهرت هذه الضوابط حضور جانب الدلالة اللغوية للبنية الصرفيّة في تحديد الصورة اللفظية والمعنى الصرفيّ لها، وأنها هي الأساس في الحكم على قياسية البنية الصرفية في دلالتها الصرفية، فأما في جانب صوغها، فالأمر يتجاوز الدلالة إلى عوامل صوتيّة أخرى، وقد حدد الميزان الصرفيّ هدفه في الكشف عنها وملاحظة التغيُّرات التي تطرأ عليها، وأمّا في جانب الدلالة فقد كان للسياق أثره الأكبر في تسهيل الوصول إلى دلالة البنية الصرفيّة، بالاستفادة من قرائنه اللفظية والمعنوية.

٦. إن حضور دلالة البنية الصرفيّة اللغوية في ضوابط صوغها، قد ساهم في منح هذه الدلالة أن تكون الأساس في الحكم بقياسية البنية الصرفيّة في دلالتها على المعنى الصرفيّ، وهو أساسٌ لم يمنع البنية الصرفيّة من تجاوز هذه القياسية حين يحتاج السياق إلى الجمع بين دلالتين لغويّتين، كما هو الحال في دلالة المبالغة التي حضرت في معانٍ صرفية متعددة، فقالوا: مبالغة اسم الفاعل، مبالغة اسم المفعول، وكذلك قالوا: مبالغة المصدر، ومن هنا، فإن أصليّ السماع والقياس- بحكم طبيعة كل منهما الوصفية والمعيارية، على التوالي- قد ساهما معاً في تمكين هذه الظاهرة من الحضور، ولم تتردد المعيارية في قبولها أمام المسموع وحاجة السياق.

٧. إن تقديم تعريفٍ جديد لمفهوم المصادر والمشتقات يأخذ بعين الاعتبار ركني البنية الصرفية: البناء والدلالة، يُظهر التقارب الوظيفي بين أبنية هذين المعنيين الصرفيين، وهو ما يدعم اشتراك أبنية كل منهما في الدلالة على معانيهما المتنوعة.

"وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين"

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- إبراهيم، محروس (٢٠٠٧): **البنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة دراسة تطبيقية على قراءة الإمام عاصم**، ط١، دار البصائر، القاهرة.
- الاستراباذي (١٩٩٦): **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحويّ (٢٠٠٥): **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان.
- الأسمر، راجي (١٩٩٣): **المعجم المفصّل في علم الصرف**، مراجعة إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
- الإشبيلي، ابن عصفور (١٩٩٦): **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت– لبنان.
- أنيس، إبراهيم (١٩٨٥). **من أسرار اللغة**، ط٧، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة.
- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل(١٤٢٢): **صحيح البخاري**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، الحديث رقم (٦٠٣١)، دار طوق النجاة.
- البطاط، هاني صبري أحمد(٢٠٠٨)، **العربية؛ وسائلها في الإبانة عن المعنى– دور البنية الصرفية**، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان.
- البوشيخي، الشاهد (١٩٩٣). **مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين، قضايا ونماذج**، ط١، دار القلم، بيروت–لبنان.
- التبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ. **شرح ديوان الحماسة**، دار القلم، بيروت.
- ترحيني، فايز(١٩٩٢). **تطور العقل اللغويّ وأبنية العربية**، الباحث، م١١، عدد ٥٣.

- الثعالبي، أبو منصور(٢٠٠٠). **فقه اللغة وأسرار العربية**، تحقيق ياسين الأيوبي، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت- صيدا.
- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم(٢٠٠٢). **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق نظير الساعدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان(١٤٢٣). **البيان والتبيين**، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
- الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب(١٩٦٩م). **الحيوان**، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٣.
- جبر، حنان جميل عطا(٢٠٠٣). **المصدر بين التنظير والاستعمال**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.
- الجحيشي، هلال(٢٠٠٥). **العدول الصرفي في القرآن الكريم دراسة دلالية**، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل.
- جطل، مصطفى. **نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة**، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كتابان: السنة الأولى والثانية ١٩٧٨م/١٩٧٩م، والسنة الثالثة ١٩٨١م/١٩٨٢م.
- الجرجاني، عبدالقاهر(٢٠٠٠). **كتاب أسرار البلاغة**، تحقيق هـ.رتير، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- الجرجاني، عبدالقاهر(٢٠٠٤). **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الجرجاني، عبدالقاهر(١٩٨٧). **المفتاح في علم الصرف**، تحقيق علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الجندي، أحمد علم الدين(١٩٨٣). **اللهجات العربية في التراث**، ط١، لدار العربيّة للكتاب.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(١٩٥٤): **المنصف شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني**، ط١، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامّة.
- حجازي، محمود فهمي. **علم اللغة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحديثي، خديجة. **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، منشورات مكتبة النهضة، بغداد.
- حسان، تمام (٢٠٠١). **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ط٤، عالم الكتب، القاهرة.
- حسن، عباس. **النحو الوافي**، ط١٥، دار المعارف.
- الحصري، ساطع(١٩٩٥). **آراء وأحاديث في اللغة**، دار الملايين، بيروت.
- الحمداني، خديجة(٢٠٠٨). **المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب**، ط١، دار أسامة، عمان–الأردن.
- الحملاوي، أحمد(٢٠٠٠). **شذا العَرف في فن الصرف**، ط١، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت.
- الحموز، عبدالفتاح(١٩٩٣). **التغليب في اللغة العربية ظاهرة لغوية اجتماعية**، جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الكرك.
- الدايل، عبدالله (١٩٩٧). **النحو الوصفي في القرآن الكريم دراسة صرفية**، الرياض.
- الدايم، محمد عبدالعزيز(٢٠٠٦). **النظرية اللغوية في التراث العربي**، ط١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية– القاهرة، الإسكندرية.

- درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى(١٤١٥هـ). **إعراب القرآن وبيانه**، ط٤، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص- سورية.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزديّ(١٩٨٧): **جمهرة اللغة**، تحقيق رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت.
- رشيد، كمال(٢٠٠٨). **الزمن النحوي في اللغة العربية**، دار عالم الثقافة، عمان- الأردن.
- الريحاني، محمد عبدالرحمن. **اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- زبدة، بنعزوز. **دراسة المشتقات العربية وآثارها البلاغية في المعلقات العشر الجاهلية دراسة إفرادية تحليلية وتركيبية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق(١٩٨٨). **معاني القرآن وإعرابه**، ط١، عالم الكتب، بيروت.
- الزركلي، خير الدين بن محمود(٢٠٠٢). **الأعلام**، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت.
- الزعبي، آمنة(١٩٩٦). **مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية**، ط١، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، عمان- الأردن.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله(١٤٠٧هـ). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الزيادي، حاكم مالك (١٩٨٠). **الترادف في اللغة سلسلة دراسات (٢٢١)**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.
- الساقي، فاضل(١٩٧٧). **أقسام الكلام العربي**، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السامرائي، فاضل(٢٠٠٧). **معاني الأبنية في العربيّة**، ط٢، دار عمّار، عمان.

- السمرة، محمود، والموسى، نهاد (١٩٨٥). **كتاب العربية، نظام البنية الصرفية**، ط١، وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب، سلطنة عمان.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٩٨٨). **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيوطيّ، جلال الدين. **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين(١٩٩٨). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شاهين، عبدالصبور(١٩٧٧). **المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي**، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي.
- الشايب، فوزي حسن(٢٠٠٤). **أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربية**، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن.
- الشعراوي، محمد متولّي(١٩٩٧). **تفسير الشعراوي**، مطابع أخبار اليوم.
- شواهنة، سعيد محمد (٢٠٠٧). **القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن.
- الصالح، صبحي إبراهيم(١٩٦٠). **دراسات في فقه اللغة**، ط١، دار العلم للملايين، بيروت.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي(١٩٩٧). **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
- صفا، فيصل(٢٠١٠). **الوظيفة وتحولات البنية**، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد.
- الطبري، محمد بن جرير(٢٠٠٠). **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق محمود محمد شاكر، وراجع أحاديثه أحمد محمد شاكر، ط١، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- طرزي، فؤاد (١٩٧٣). **في سبيل تيسير العربية وتحديثها**، بيروت.

- أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (١٩٩٦): **كتاب الأضداد في كلام العرب**، تحقيق عزة حسن، ط٢، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.
- ابن عاشور، محمد الطاهر(١٩٨٤): **تفسير التحريروالتنوير**، ج٢٧، الدار التونسية للنشر، تونس.
- عبابنة، يحيى(٢٠٠٠). **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيّة**، ط١، الشروق، عمّان– الأردن.
- العبادي، أحمد بن قاسم الصباغ(١٩٨٣). **رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة**، ط١، دار الفرقان، عمان.
- أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم(السمين الحلبي): **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق أحمد محمد الخراط، ج٩، ص٣٨٩، دار القلم، دمشق.
- عبدالتواب، رمضان(١٩٩٥م). **بحوث ومقالات في اللغة**، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبدالتواب، رمضان(١٩٨٣م). **التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبدالتواب، رمضان(١٩٩٧م). **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عبدالحميد، ليث أسعد(٢٠٠٦). **الزمن النحوي في الشعر الجاهلي**، ط١، دار الضياء، عمان– الأردن.
- العتوم، أيمن علي(٢٠٠٧). **تناوب معاني الأبنية الصرفية في لغة القرآن الكريم**، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان.
- العسكري، أبو هلال. **الفروق اللغوية**، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

- عكاشة، محمود(٢٠٠٩). **التطور الصوتي في الألفاظ أسبابه وظواهره**، دار النشر للجامعات، القاهرة.
- العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله(١٩٩٥). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق عبدالإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق.
- عمايرة، حنان إسماعيل(٢٠٠٦). **اسم الآلة دراسة صرفيّة معجمية**، ط١، دار وائل، عمّان.
- عمر، أحمد مختار، بمساعدة فريق عمل(٢٠٠٢). **المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته**، ط١، سطور المعرفة، الرياض.
- الغلاييني، مصطفى (١٩٩٣). **جامع الدروس العربية**، ط٢٨، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي(١٩١٠): **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم**، المكتبة السلفية، القاهرة.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد القزويني الرازي(١٩٧٩): **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبدالسلام هارون، مادة (بني)، دار الفكر.
- الفقراء، سيف الدين طه(٢٠٠٢). **المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، دراسة صرفية دلالية**، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية.
- الفوزان، عبد الله صالح (١٩٩٨). **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، دار المسلم للنشر والتوزيع.
- قباوة، فخر الدين(١٩٩٤). **تصريف الأسماء والأفعال**، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت.
- القرطبي، أبوعبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر(٢٠٠٦). **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**، تحقيق عبدالله عبدالمحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم: **أدب الكاتب**، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القزويني، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر(خطيب دمشق). **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، ط٣، دار الجيل، بيروت.
- القزويني، الخطيب(١٩٠٤). **التلخيص في علوم البلاغة**، ضبطه وشرحه عبدالرحمن البرقوقي، ط١، دار الفكر العربي.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب: **بدائع الفوائد**، ج١، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان.
- كشك، أحمد (١٩٨٣). **من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي**، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي: **شرح التسهيل لابن مالك**، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- ابن مالك، محمد بن عبدالله بن محمد (٢٠٠٠): **شرح الكافية الشافية**، تحقيق على محمد معوّض وعادل أحمد عبدالمقصود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الماوردي، أبوالحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي. **تفسير الماوردي (النكت والعيون)**، تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
- مطلبي، مالك(١٩٨٦). **الزمن واللغة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- المراغي، أحمد مصطفى(١٩٤٦). **تفسير المراغي**، ط١، شركة مكتبة ومطبعة البابيّ الحلبي وأولاده، مصر.
- أبو مغلي، سميح ، والفار، مصطفى (١٩٩٠): **الأصول في اللغة العربية وآدابها**، ط١، ص٤٢، دار القدس للنشر والتوزيع، عمان.

- أبو المكارم، علي(٢٠٠٧): **الجملة الفعلية**، ط١، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة.
- المنصور، وسمية عبدالمحسن (٢٠٠٥). **ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية**، مجلة كلية الآداب، عدد٥٤، جامعة الإسكندرية.
- أبو موسى، محمد محمد: **خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، ط٧، مكتبة وهبة.
- النجار، لطيفة (١٩٩٤). **دورالبنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، ط١، دار البشير، عمان– الأردن.
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين(١٩٩٨). **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**، تحقيق يوسف علي بديوي، مراجعة محيي الدين ديب مستو، ط١، دار الكلم الطيب، بيروت.
- النعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي(١٩٩٨). **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
- النماس، مصطفى أحمد. **صيغة فعلان واستعمالاتها في اللغة العربية**، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد ٣٩، المدينة المنورة.
- ابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه عدّة السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا– بيروت.
- هلال، عبدالغفار حامد (١٩٩٨). **اللهجات العربية نشأةً وتطوّراً**، ط١، دار الفكر العربيّ، القاهرة.
- هنداوي، عبدالحميد أحمد (٢٠٠٨). **الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة**، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، جدارا للكتاب العالمي، عمان.

- وافي، علي عبد الواحد (١٩٤٠). **علم اللغة**، ط١، نهضة مصر للطباعة والنشر.
- ياقوت، محمود سليمان (١٩٨٥). **ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- اليماني، أحمد محمد (٢٠٠٤). **الاشتراك المعنوي والفرق بينه وبين الاشتراك اللفظي**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، م١٩، عدد٣١.

*****

الملاحق

١. جدول الأبنية المشتركة ومعانيها الصرفيّة.

٢. جدول التكوين الصوتيّ.

٣. جدول التصنيف النوعيّ لاشتراك البنية.

(١)

البنية	المعاني الصرفية المشتركة											
	المصدر	المصدر الميمي	اسم الفاعل	الصفة المشبهة	المبالغة	اسم المفعول	اسم الزمان	اسم المكان	اسم التفضيل	اسم الآلة	اسم المرّة	اسم الهيئة
فِعْل	*	–	*	*	–	*	–	–	–	–	–	–
فُعْل	*	–	–	*	*	*	–	–	–	–	–	–
فَعْل	*	–	*	*	–	*	–	–	*	*	–	–
فِعَل	*	–	–	*	–	–	–	–	–	–	–	–
فُعَل	*	–	–	*	–	*	–	–	–	–	–	–
فَعَل	*	–	*	*	–	*	–	*	–	–	–	–
فُعُل	*	–	–	*	–	*	–	–	–	–	–	–
فَعِل	*	–	–	*	*	–	–	–	–	–	–	–
فِعْلَة	*	–	–	–	–	–	–	–	–	–	*	*
فُعْلَة	*	–	–	*	–	*	–	–	–	–	–	–
فَعْلَة	*	–	–	*	–	–	–	–	–	–	*	–
فَعَلَة	*	–	–	*	–	–	–	–	–	–	–	–
فُعَلَة	*	–	–	–	*	–	–	–	–	–	–	–
فَعِلَة	*	–	–	*	–	–	–	–	–	–	–	–
فَاعِل	*	–	*	*	–	*	–	*	–	–	–	–
فَاعِلَة	*	–	*	–	*	*	–	–	–	*	–	–
فِعَالَة	*	–	–	–	–	–	–	–	–	*	–	–
فَعَال	*	–	–	*	*	–	–	–	–	–	–	–

(٢)

البنية	المعاني الصرفية المشتركة											
	المصدر	المصدر الميمي	اسم الفاعل	الصفة المشبهة	المبالغة	اسم المفعول	اسم الزمان	اسم المكان	اسم التفضيل	اسم الآلة	اسم المرّة	اسم الهيئة
فِعَال	*	–	*	*	–	*	–	–	–	*	–	–
فُعَال	*	–	–	*	*	*	–	–	–	*	–	–
فَعِيل	*	–	*	*	*	*	–	*	–	–	–	–
فَعُول	*	–	–	*	*	*	–	–	–	*	–	–
فَعَّال	–	–	*	–	*	–	–	–	–	–	–	–
فِعِّيل	–	–	–	*	*	–	–	–	–	*	–	–
مِفْعَال	*	–	–	–	*	–	–	*	–	*	–	–
فَعْلَى	*	–	–	*	–	–	–	–	–	–	–	–
فُعْلَى	*	–	–	*	–	–	–	–	*	–	–	–
فَعْلان	*	–	–	*	*	–	–	–	–	–	–	–
أَفْعَل	*	–	*	*	–	–	–	–	*	–	–	–
فَعْلاء	*	–	–	*	–	–	–	–	–	–	–	–
مَفْعِلَة	*	*	–	–	–	–	–	–	–	–	*	–
مَفْعَلَة	*	*	–	–	–	–	*	*	–	–	–	–
مَفْعِل	–	*	–	–	–	–	*	*	–	–	–	–
مَفْعَل	–	*	–	*	–	–	*	*	–	–	–	–
فَعِيلَة	*	–	*	*	–	*	–	–	–	*	–	–

(١)

البنية	عدد المقاطع الصوتية		نوع المقاطع الصوتية					
	في الوقف	في الوصل	ثنائي قصير	ثنائي طويل	ثلاثي قصير	ثلاثي طويل	رباعي قصير	رباعي طويل
فِعْل	١	٢	*	–	*	–	*	–
فُعْل	١	٢	*	–	*	–	*	–
فَعْل	١	٢	*	–	*	–	*	–
فِعَل	٢	٣	*	–	*	–	–	–
فُعَل	٢	٣	*	–	*	–	–	–
فَعَل	٢	٣	*	–	*	–	–	–
فُعُل	٢	٣	*	–	*	–	–	–
فَعِل	٢	٣	*	–	*	–	–	–
فِعْلَة	٢	٣	*	–	*	–	–	–
فُعْلَة	٢	٣	*	–	*	–	–	–
فَعْلَة	٢	٣	*	–	*	–	–	–
فَعَلَة	٣	٤	*	–	*	–	–	–
فُعَلَة	٣	٤	*	–	*	–	–	–
فَعِلَة	٣	٤	*	–	*	–	–	–
فَاعِل	٢	٣	*	*	*	–	–	–
فَاعِلَة	٣	٤	*	*	*	–	–	–
فِعَالَة	٣	٤	*	*	*	–	–	–
فَعَال	٢	٣	*	*	*	*	–	–

(٢)

البنية	عدد المقاطع الصوتية		نوع المقاطع الصوتية					
	في الوقف	في الوصل	ثنائي قصير	ثنائي طويل	ثلاثي قصير	ثلاثي طويل	رباعي قصير	رباعي طويل
فِعَال	٢	٣	*	*	*	*	–	–
فُعَال	٢	٣	*	*	*	*	–	–
فَعِيل	٢	٣	*	*	*	*	–	–
فَعُول	٢	٣	*	*	*	*	–	–
فَعَّال	٢	٣	*	*	*	*	–	–
فِعِّيل	٢	٣	*	*	*	*	–	–
مِفْعَال	٢	٣	–	*	*	*	–	–
فَعْلَى	٢	٢	*	*	*	–	–	–
فُعْلَى	٢	٢	*	*	*	–	–	–
فَعْلان	٢	٣	*	*	*	*	–	–
أفْعَل	٢	٣	*	–	*	–	–	–
فَعْلاء	٢	٣	*	*	*	*	–	–
مَفْعِلَة	٣	٤	*	–	*	–	–	–
مَفْعَلَة	٣	٤	*	–	*	–	–	–
مَفْعِل	٢	٣	*	–	*	–	–	–
مَفْعَل	٢	٣	*	–	*	–	–	–
فَعِيلَة	٣	٤	*	*	*	–	–	–

(١)

البنية	التصنيف النوعي		
	اشتراك بنيوي	اشتراك دلالي	البنية المشتركة
فِعْل	*	–	–
فُعْل	*	*	مفعول
فَعْل	*	*	مفعول/فاعل/أفعل
فِعَل	*	–	–
فُعَل	*	–	–
فَعَل	*	*	مفعول/فاعل
فُعُل	*	*	مفعول
فَعِل	*	–	–
فِعْلَة	*	–	–
فُعْلَة	*	–	–
فَعْلَة	*	–	–
فَعَلَة	*	–	–
فُعَلَة	*	–	–
فَعِلَة	*	–	–
فَاعِل	*	*	مفعول
فَاعِلَة	*	*	مفعول
فِعَالَة	*	–	–
فَعَال	*	–	–

(٢)

البنية	التصنيف النوعي		
	اشتراك بنيوي	اشتراك دلالي	البنية المشتركة
فِعَال	*	*	فاعل
فُعَال	*	–	–
فَعِيل	*	*	فاعل/مفعول/مُفعِل/مُفَاعِل
فَعُول	*	*	مفعول
فَعَّال	*	*	فاعل
فِعِّيل	*	–	–
مِفْعَال	*	–	–
فَعْلَى	*	–	–
فُعْلَى	*	–	–
فَعْلان	*	–	–
أَفْعَل	*	*	فاعل/فعيل
فَعْلاء	*	–	–
مَفْعِلَة	*	–	–
مَفْعَلَة	*	–	–
مَفْعِل	*	–	–
مَفْعَل	*	–	–
فَعِيلَة	*	*	مفعولة/فاعلة

Abstract

The Common Morphological Formula among Sources and Derivations

Analytical Descriptive Study

By

Abdul Kareem Abdul Qader Abdullah Okelan

Supervisor

Dr. Mahmoud Mobarak Abdullah Obeidat

Abstract

This research aimed to reveal the natural phenomenon of the Common Morphological Formula among Sources and Derivations, and to illustrate the kinds of this coparcenary, in order to limit the elements that cooperated in crystallizing it and its noticeable presence in the linguistics usage, through a survey on sampling some constructions that proved to the Common Morphological Formula in the Holy Qur’an, either from the trilateral verb or the non-trilateral verb.

The research, also, attempted to reveal the relation of this phenomenon with important linguistic cases, such as Linguistic Development, audition analogy, and declaring the effect of these cases on it.

Finally, the researcher reached to some conclusions. The most important ones are:

* The Common Morphological Formula own a cultural and semantical storage, which enables it to be one of the Common Morphological Formula.

* The Common Morphological Formula is divided into two main parts: Construction sharing and semantic sharing.

* The Morphological sharing phenomenon is a clear natural linguistic phenomenon in Eminent Languages, but it is considered to be more perfect in dimension features and maturity in Arabic Language than other Languages.

* Collaboration in forming the Common Morphological Formula phenomenon in many elements, the public points are:

- The Human element.
- The Linguistic element.
- The Historic element.

* Dealing with the Morphological Formula needs to take notice of these two types of criterions: Coinage criterion or Construction and Semantical Limitation criterion, and the most significant of both these criterions the important position of the linguistic semantical and its influence in endowing the Morphological construction its morphological meaning.

*****